الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

أثر التعاملات المالية الرقمية على مؤشرات الآداء المالي
-دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة-

اعداد الطلبة		الأستاذ المشرف
1	عليوة مريم	بودرجة رمزي

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الصفة
قرين الربيع	رئيسا
بودرجة رمزي	مشرفا ومقررا
مناع ريمة	ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

الشكر لله عز وجل على نعمته الجليلة الذي أمدني بالصحة والقوة وكان لي عونا ودعما أحمد عز وجل أنه وهبني التوفيق والسداد ومنحني الرشد والثبات والعقل السليم.

وأشكر كل من تلقيت منه علما صالحا وعملا مفيدا لمواصلة مشواري الدراسي كما أشكر الدكتور المشرف "بودرجة رمزي" على توجيهاته ونصائحه لم يبخل علي يوما بملاحظاته.

إهداء

"من قال: "أنا لها" نالها، وأنا لها وإن أبت رغما عنها أتيت بها"

إلى خالق الروح والقلم وبارئ الذر والنسم وخالق كل شيء من العدم إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة..... ونصح الأمة... إلى نبي الرحمة ونور العالمين إلى السادة الأطهار وعروته الوثقى .....أهل بيت النبوة.

إلى مراد قلبي والأقرب لي من نفسي المغيب عن الأبصار والكامن بعين البصيرة إلى بقية الله الأعظم.....صاحب العصر والزمان.

إلى من علمني أن الدنيا كفاح.....وصلاحها العلم والمعرفة إلى الذي لم يبخل عني بأي بشيء..... إلى من سعى لأجل راحتي ونجاحي... إلى أعظم وأعز رجل في الكون..... أبي العزيز.

إلى تلك الحبيبة ذات القلب النقي إلى من أوصاني الرحمان بها برا وإحسانا..... إلى من سعت وعانت من أجلي.... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي..... أمي الحبيبة.

إلى من أشاركهم لحضاتي.....إلى من يفرحون لنجاحي وكأنه نجاحهم، إلى من كنا نتعلم سويا كيف نصبح أبناء القلم..... أماني .... إيمان..... خولة.

مريم

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

البسملة	II
شكر وعرفان	III
الإهداء	V
فهرس المحتويات:	VI
قائمة الجداول:	XIII
قائمة الأشكال:	X V
مقدمة:	أ-ط
الفصل الأول: الإطار النظري للتعاملات المالية الرقمية	2
تمهيد:	
المبحث الأول: مدخل للتعاملات المالية	3
المطلب الأول: تعريف وخصائص التعاملات المالية	3
الفرع الأول: تعريف التعاملات المالية	3
الفرع الثاني: خصائص التعاملات المالية	3
المطلب الثاني: أنواع التعاملات المالية	4
الفرع الأول: التأمين والخدمات المتعلقة به	4
الفرع الثاني: الخدمات المصرفية والمالية الأخرى غير التأمين	5
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على التعاملات المالية	5
الفرع الأول: طلب التعاملات	5
الفرع الثاني: العامل التعليمي القانوني	6
الفرع الثالث: التكنولوجيا	6
الفرع الرابع: الظروف الاقتصادية العامة	6

المبحث الثاني: أساسيات حول التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي	8
المطلب الأول: ماهية التكنولوجيا المالية	8
الفرع الأول: تعريف التكنولوجيا المالية	8
الفرع الثاني: خصائص التكنولوجيا المالية	9
الفرع الثالث: أهمية التكنولوجيا المالية	10
المطلب الثاني: القطاعات والخدمات والتقنيات المستحدثة للتكنولوجيا المالية	11
الفرع الأول: قطاعات التكنولوجيا المالية	11
الفرع الثاني: خدمات التكنولوجيا المالية	14
الفرع الثالث: التقنيات الرقمية للتكنولوجيا المالية	15
المطلب الثالث: مفاهيم حول الاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي	16
الفرع الأول: مفهوم وخصائص الاقتصاد الرقمي	16
الفرع الثاني: تعريف وأهمية التحول الرقمي	18
المبحث الثالث: عموميات حول التعاملات المالية الرقمية	22
المطلب الأول: مفهوم التعاملات المالية الرقمية	22
الفرع الأول: تعريف التعاملات المالية الرقمية Digital Financial Services	22
الفرع الثاني: أنواع التعاملات المالية الرقمية	23
الفرع الثالث: فوائد الخدمات المالية الرقمية	25
المطلب الثاني: قنوات ومتطلبات تقديم التعاملات المالية الرقمية	26
الفرع الأول: قنوات تقديم التعاملات المالية الرقمية	26
الفرع الثاني: متطلبات تقديم التعاملات المالية الرقمية	27
خلاصة الفصل:	30
تمهيد:	32
الفصل الثاني: الإطار النظري لمؤشرات الآداء المالي	
المبحث الأول: ماهية تقييم الآداء	33

المطلب الأول: ماهية تقييم الآداء	33
الفرع الأول: تعريف الآداء	33
الفرع الثاني: تعريف تقييم الآداء:	34
الفرع الثالث: أهداف تقييم الآداء	35
المطلب الثاني: أقسام عملية تقييم الآداء	35
الفرع الأول: تقييم الآداء المخطط	35
الفرع الثاني: تقييم الآداء الفعلي	35
الفرع الثالث: تقييم الآداء العام	36
المطلب الثالث: خصائص وشروط التقييم الجيد للأداء.	36
الفرع الأول: خصائص التقييم الجيد للأداء	36
الفرع الثاني: شروط التقييم الجيد للأداء	37
المطلب الرابع: تعريف وخصائص مؤشرات تقييم الآداء	37
الفرع الأول: تعريف مؤشرات تقييم الآداء	38
الفرع الثاني: خصائص مؤشرات تقييم الآداء	38
المبحث الثاني: تقييم الآداء المالي	40
المطلب الأول: تعريف وأهمية تقييم الآداء المالي	40
الفرع الأول: تعريف تقييم الآداء المالي	40
الفرع الثاني: أهمية تقييم الآداء المالي	42
المطلب الثاني: خطوات تقييم الآداء المالي	42
المطلب الثالث: مصادر معلومات تقييم الآداء المالي	44
الفرع الأول: المصادر الخارجية	44
الفرع الثاني: المصادر الداخلية	45
المطلب الرابع: أهداف تقييم الآداء المالي	52

المبحث الثالث: تقييم الآداء المالي في البنوك بإستعمال النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي	54
المطلب الأول: تعريف النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي	54
الفرع الأول: تعريف النسب المالية	54
الفرع الثاني: تعريف التوازن المالي	55
الفرع الثالث: مؤشرات التوازن المالي	55
المطلب الثاني: النسب المالية المتعلقة بالربحية والسيولة	62
الفرع الأول: نسب الربحية	62
الفرع الثاني: نسب السيولة	64
المطلب الثالث: النسب المالية المتعلقة بتوظيف الأموال وملاءة رأس المال	66
الفرع الأول نسب توظيف الأموال	66
الفرع الثاني: نسب ملاءة رأس المال	67
المطلب الرابع: أثر التعاملات المالية الرقمية على مؤشرات الآداء المالي	68
خلاصة الفصل:	69
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة	
تمهيد:	71
المبحث الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري	72
المطلب الأول: تقديم عام للقرض الشعبي الجزائري	72
الفرع الأول: نشأة القرض الشعبي الجزئري	72
الفرع الثاني: تعريف بنك القرض الشعبي الجزائري	73
المطلب الثاني: مهام وهيكل القرض الشعبي الجزائري	74
الفرع الأول: مهام القرض الشعبي الجزائري	74
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري " المديرية العامة "	74
المطلب الثالث: تعريف وكالة القرض الشعبي الجزائري ميلة – 333 –	76

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري ميلة –333–	76
المبحث الثاني: التعاملات المالية الرقمية في بنك CPA	77
المطلب الأول: البطاقات والشيكات الإلكترونية التي يصدرها البنك	77
الفرع الأول: البطاقة البنكية CIB	77
الفرع الثاني: بطاقة CPA/VISA International	79
الفرع الثالث: الشيكات الإلكترونية	80
المطلب الثاني: إجراءات الحصول على بطاقات البنك	82
الفرع الأول: إجراءات الحصول على البطاقة الوطنية CIB	82
الفرع الثاني: إجراءات الحصول على البطاقة الدولية CPA VISA	83
الفرع الثالث: الحصول على البطاقة	86
المطلب الثالث: العمليات على البطاقات CIB وVISA	87
الفرع الأول: بالنسبة لبطاقة CIB	87
الفرع الثاني: بالنسبة للبطاقة CPA_VISA INT	89
المطلب الرابع: طرق إستخدام البطاقة CIB وVISA	92
الفرع الأول: كيفية التعامل مع بطاقة CIB وVISA	92
الفرع الثاني: تعامل بنك CPA مع مخاطر البطاقة	94
المبحث الثالث: أثر التعاملات المالية الرقمية على مؤشرات الآداء المالي في بنك CPA	97
المطلب الأول: تحليل القوائم المالية	97
الفرع الأول: تحليل الميزانية المالية	97
الفرع الثاني: تحليل جدول حسابات النتائج	105
المطلب الثاني: أثر التعاملات المالية الرقمية على مؤشرات التوازن المالي	107
الفرع الأول: رأس المال العامل Fonds de roulement	107
الفرع الثاني: إحتياجات رأس المال العامل	108
الفرع الثالث: الخزينة الصافية TN	108

المطلب الثالث: أثر التعاملات المالية الرقمية على نسب الربحية والسيولة	109
الفرع الأول: نسب الربحية	109
الفرع الثاني: نسب السيولة	114
المطلب الرابع: النسب المالية المتعلقة بتوظيف الأموال وملاءة رأس المال	119
الفرع الأول: النسب المالية المتعلقة بتوظيف الأموال	119
الفرع الثاني: النسب المالية المتعلقة بملاءة رأس المال	124
خلاصة الفصل:	127
خاتمة:	129
قائمة المراجع:	134
الملاحق:	143

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

جدول رقم 1:ميزانية السنة المالية المقفلة في: 46
جدول رقم 2: ميزانية السنة المالية جانب الخصوم المقفلة في: 48
جدول رقم 3:جدول حساب النتيجة في 49
جدول رقم 4: جدول تطور رأس مال البنك 73
جدول رقم 5: تطور عدد الزبائن وعدد البطاقات البنكية في البنك 81
جدول رقم 6: جانب أصول الميزانية المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري سنوات 2016- 2022 97
جدول رقم 7: جانب خصوم الميزانية المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري سنوات 2016-2022 101
جدول رقم 8: جدول حسابات النتائج لبنك القرض الشعبي الجزائري لسنوات 2016-2022 105
جدول رقم 9: رأس المال العامل لبنك القرض الشعبي الجزائري 2016-2022 107
جدول رقم 10: إحتياجات رأس المال العامل لبنك القرض الشعبي الجزائري 2016-2022 108
جدول رقم 11: الخزينة الصافية لبنك القرض الشعبي الجزائري 2016-2022 108
جدول رقم 12: نسبة العائد إلى إجمالي الأصول لبنك القرض الشعبي الجزائري 2016-2022 109
جدول رقم 13: نسبة هامش الربح الصافي لبنك CPA 2016-2022 110
جدول رقم 14: نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك cpa 2016-2022 112
جدول رقم 15: نسبة منفعة الأصول والإستثمارات في البنك 2016-2022 113
جدول رقم 16: نسبة الإحتياطي القانوني في بنك CPA 114
جدول رقم 17: نسبة السيولة العامة في بنك CPA 2016-2022 116
جدول رقم 18: معدل القروض إلى الودائع في بنك القرض الشعبي الجزائري 2016-2022 118
جدول رقم 19: معدل توظيف الموارد المتاحة في بنك القرض الشعبي الجزائري 2016-2022 119
جدول رقم 20: نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الإستثمارات في بنك القرض الشعبي الجزائري 2016-2022 120
جدول رقم 21: إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات في بنك القرض الشعبي الجزائري 2016-2022 122
جدول رقم 22: معدل تكلفة الدخل 123
جدول رقم 23: النسب المالية المتعلقة بملاءة رأس المال 124

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

الشكل رقم 1: العوامل المؤثرة على التعاملات المالية 7
الشكل رقم 2: قطاعات التكنولوجيا المالية 13
الشكل رقم 3: الشيك الإلكتروني 25
الشكل رقم 4: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للقرض الشعبي الوطني –333– 75
الشكل رقم 5: الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري ميلة –333 76
الشكل رقم 6: بطاقة CIB العادية 78
الشكل رقم 7: البطاقة الذهبية 79
الشكل رقم 8: CPA/VISA International 79

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

ملحق رقم 1: البيانات المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري 2016 143
ملحق رقم 2: البيانات المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري 2017 144
ملحق رقم 3: البيانات المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري 2018 145
ملحق رقم 4: البيانات المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري 2019 146
ملحق رقم 5: البيانات المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري 2020 147
ملحق رقم 6: البيانات المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري 2021 148
ملحق رقم 7: البيانات المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري 2022 149

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

الرمز	المعنى باللغة العربية	المعنى باللغة الأجنبية
CPA	بنك القرض الشعبي الجزائري	Crédit Populaire d'Algérie
ROA	نسبة العائد إلى إجمالي الأصول	Return On Assets
ROR	نسبة هامش الربح الصافي	Ratio of return
ROE	نسبة العائد على حقوق الملكية	Return On Equity
FR	رأس المال العامل	Fonds de Roulement
BFR	إحتياجات رأس المال العامل	Besoins en Fonds de Roulement
TN	الخزينة الصافية	Trésorerie Net

مقدمة

مقدمة:

بات مؤكدا أن العالم اليوم يشهد ويعيش ثورة تكنولوجية هائلة ولاسيما في مجال تكنولوجيا المعلومات بصورة فاقت كل الإحتمالات والتوقعات وأصبحت المعلوماتية العنصر الأساسي، بل المحرك الرئيسي للتغيير الاجتماعي والإقتصادي، وتحول الأخير خلال ردحا من الزمن الزراعي إلى الاقتصاد الرقمي، وأضحت المعلومة في عصر المعلوماتية قوة في المجتمعات المعاصرة، وأصبح التوجه الاقتصادي القائم على المعلوماتية توجها يؤكد على الثروة الفكرية والمعلوماتية كمحرك أساسي للإقتصاد.

حيث أن العالم اليوم يقف أمام مجموعة من التحديات فرضها التحول الرقمي في جميع المجالات والقطاعات الاقتصادية خاصة المالية منها في ظل ما يعرف بالثورة الصناعية الرابعة، بحيث أصبحت التكنولوجيا المالية تلعب دورا مهما في مجال المعاملات المالية والمصرفية خصوصا مع التطور الرقمي المتسارع، إذ أضحى أمرا حتميا على البنوك والمؤسسات المالية وذلك لتحقيق نطاق واسع وإختراق أسواق جديدة وتقديم أفضل وأسرع الخدمات التي تعتمد على تقنيات مبتكرة والعمل على تطويرها. لذلك أصبح من الضروري خلق نظام بيئي ملائم لهذا التحول خاصة من طرف الدول الناشئة والنامية.

بعدما شاع العمل المصرفي الإكتروني، وتنامت أشكال الخدمات المصرفية الإلكترونية بتراجع الأنماط التقليدية، ونظرا للتسارع الكبير في عالم المال والأعمال، فقد كان للآداء المالي للبنوك التجارية حظا أوفر بالتأثر لكفاءة الخدمات المصرفية الإكترونية وما أنتجته العالم الرقمي من إنتشار سريع للهاتف الخلوي والإنترنت وبالتالي تفعيل خدمات تحويل الأرصدة المالية والتحقق من الرصيد وتسديد الفواتير وإجراء بعض المعاملات المصرفية عبر شبكة الأنترنت مما إنعكس بشكل أو بآخر على الآداء المالي للبنوك التجارية. كما أن تجويد الآداء وتعظيم ربحية البنوك التجارية تتطلب قدر الإمكان خفض النفقات التشغيلية، فكلما زاد توسع البنك في حجم العمليات، فكلما زادت المصاريف التشغيلية كنتيجة طبيعية لمواكبة تطور الأنشطة والخدمات المصرفية، فينعكس ذلك بشكل أو آخر على العائد وبالتالي ربحية البنوك.

جميع هذه التحديات جعلت إدارة البنوك تسعى إلى تغيير نظامها وأساليبها الإدارية التقليدية وتبني مفاهيم حديثة تواكب ما تتطلبه المرحلة الحالية، حيث تبرز من خلالها الجودة العالية كميزة تنافسية والآداء الكفء لما تقدمه من خدمات مصرفية سعيا للبقاء والإستمرار في عالم المنافسة.

أولا: طرح الإشكالية

بما أن التطور المصرفي لأي دولة مرتبط أساسا بتطور نشاطها الاقتصادي، فإن الجزائر إنتهجت عدة إصلاحات مصرفية قصد تحديث نظامها المصرفي ومسايرة تطور نشاطها الاقتصادي، وذلك بإدخال تكنولوجيا المعلومات والإتصال من خلال تبني عدة مشاريع تدخل في إطار التعاملات المالية الرقمية وتحديث وسائل الدفع والتسوية ومحاولة عصرنتها.

وتتمثل إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

- ✓ **ما مدى تأثير التعاملات المالية الرقمية على مؤشرات الآداء المالي في بنك القرض الشعبي الجزائري– وكالة ميلة–**

وسنتدرج في معالجة مختلف جوانب الإشكالية المطروحة بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ✓ ما هو أثر التعاملات المالية الرقمية على مؤشرات التوازن المالي في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة؟
- ✓ ما هو أثر التعاملات المالية الرقمية على الربحية والسيولة في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة؟
- ✓ ما هو أثر التعاملات المالية الرقمية على ملاءة رأس المال في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة ؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

يوجد أثر إيجابي للتعاملات المالية الرقمية على مؤشرات الآداء المالي في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة.

الفرضيات الفرعية:

- ✓ يوجد أثر إيجابي للتعاملات المالية الرقمية على مؤشرات التوازن المالي في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة.
- ✓ يوجد أثر إيجابي للتعاملات المالية الرقمية على الربحية والسيولة في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة.
- ✓ يوجد أثر إيجابي للتعاملات المالية الرقمية على ملاءة رأس المال في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة.

ثالثا: أسباب إختيار الموضوع

- ✓ طبيعة التخصص والميول الشخصي لمعالجة الموضوع وحداثته في ميدان البحث العلمي، بالإضافة إلى محاولة تطبيق بعض المعارف الشخصية العملية والنظرية؛
- ✓ قلة الأعمال التي تناولت موضوع التعاملات المالية الرقمية وأثرها على مؤشرات الآداء المالي على حد علم الطالبة؛
- ✓ تعتبر من الدراسات والمواضيع البحثية الحديثة؛

- ✓ إن إختيار التعاملات المالية الرقمية وكل ما يتعلق بها حول أثرها على مؤشرات الآداء المالي إضافة جديدة لمكتبة الجامعة ولتكوين الطالبة.

رابعا: أهمية الدراسة

لهذه الدراسة أهمية علمية وعملية حيث تعتبر من المواضيع الحديثة والشيقة التي تتطلب دراسات متعمقة بالإضافة إلى أنها تشكل إضافة جيدة لمجال البحث العلمي، أما الأهمية العملية فتتمثل كون الدراسة تعطي صورة واضحة عن واقع الرقمنة وتأثيرها بالآداء المالي، بالإضافة إلى أن الآداء المالي هو مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في إستخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية. حيث تسعى جميع المنظمات الخدمية إلى تحقيق أكبر ربح مع مزيد من الحصة السوقية التي تعمل بها وذلك عن طريق خدمات ذات آداء متميز وبوقت أقل تكلفة مناسبة، وبات التحول الرقمي مظهرا متعارف عليه في كافة المؤسسات المصرفية حول العالم، وقد أدت التغيرات في بعض الخصائص الفنية لشبكة النت إلى تسريع هذه الوتيرة مما أثار القلق في القطاع المصرفي على مستوى الآداء المالي التي تصاحب هذا التطور، مما جعل النظرة أعمق في جعل هذا التطور يتفق مع الأسس والمبادئ التي تطبق على البنوك التقليدية رغم التغيرات المتسارعة للتحول الرقمي لكثير من الخدمات البنكية.

بالإضافة أن لهذه الدراسة أهمية أخرى تتمثل في إظهار الإمكانيات الهائلة التي توفرها التكنولوجيا المالية للبنوك من أجل تعزيز أدائها، حيث أصبحت البنوك اليوم مجبرة على المسارعة في إعتماد التقنيات الرقمية من أجل السعي لرفع كفاءتها التشغيلية وزيادة قدرتها على الاستجابة لطلبات زبائنها من خلال تزويدهم بخدمات مصرفية ومالية أكثر ابتكارا لتوسيع محفظة زبائنها، وهو الأمر الذي يؤدي إلى نمو أداء القطاع المصرفي ككل.

خامسا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على:

- ✓ تأثير التكنولوجيا المالية على مؤشرات الآداء المالي، وكيفية الاستفادة منها من خلال ما تتيحه من تعاملات مالية رقمية يمكن إعتمادها للرفع من أداء القطاع المصرفي الجزائري؛
- ✓ معرفة واقع هذا الأداء من منظور الوساطة المصرفية والسلامة المالية وتعميم التعاملات المصرفية؛
- ✓ تحديد المنافع المتوقعة والعقبات عند تبني التعاملات المالية الرقمية ضمن منظومة العمل المصرفي الجزائري.

سادسا: منهج الدراسة

تعتمد هذه الداراسة على الأسلوب الوصفي في الجزء النظري بتكوين القاعدة النظرية المستنبطة من مختلف المراجع، حيث يعتبر الأسلوب الوصفي مناسبا لتقرير الحقائق والتعريف بمختلف المفاهيم ذات الصلة بالموضوع.

أما الجانب التطبيقي فقد إعتمدنا على الأسلوب التحليلي لواقع التعاملات المالية الرقمية المعتمدة لدى البنك، في إطار دراسة حالة المتعلقة أساسا بتحليل مدى تأثير التعاملات المالية الرقمية على مؤشرات الآداء المالي، وإستخلاص النتائج التي تخدم أغراض هذا البحث.

سابعا: حدود الدراسة

- ✓ **الحدود المكانية:** القطاع البنكي الجزائري، بالضبط بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة.
- ✓ **الحدود الزمانية:** مؤشرات الآداء المالي 2016-2022

ثامنا: صعوبات الدراسة

- ✓ صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات المالية الخاصة بالبنك؛
- ✓ صعوبة تحديد البنك المناسب للدراسة.

تاسعا: هيكل الدراسة

من أجل معالجة جميع الجوانب المتعلقة بموضوعنا تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول، تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للتعاملات المالية الرقمية حيث يتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث، المبحث الأول يتضمن مفاهيم أساسية حول التعاملات المالية أما المبحث الثاني فخصصناه للتعريف بأساسيات التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي، والمبحث الثالث تطرقنا إلى عموميات حول التعاملات المالية الرقمية.

الفصل الثاني يتناول الإطار النظري لمؤشرات الآداء المالي، يتضمن هذا الفصل مباحث ثلاث مباحث، المبحث الأول قدمنا فيه ماهية تقييم الآداء أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى تقييم الآداء المالي، والمبحث الثالث خصصناه لتقييم الآداء المالي في البنوك بإستعمال النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي.

أما الفصل الثالث فيتناول الدراسة التطبيقية لأثر التعاملات المالية الرقمية على مؤشرات الآداء المالي في بنك القرض الشعبي الجزائري حيث سوف نتطرق إلى نبذة حول البنك محل الدراسة بالإضافة إلى عرض الميزانيات الخاصة بفترة الدراسة ثم القيام بتقييم أثر التعاملات المالية الرقمية على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ونختم دراستنا بخاتمة.

عاشرا: الدراسات السابقة

الدراسات في مجال التعاملات المالية الرقمية

- ✓ دراسة **عبد القادر دبوش، نورة بيري**، نشرت سنة 2023، تحت عنوان "**دور التعاملات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي**" **مجلة المنهل الاقتصادي**، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الخدمات المالية الرقمية والفائدة المرجوة من إعتماد هذا الصنف الحديث من التعاملات المالية بالإضافة إلى التعرف على مفهوم الشمول المالي وأهميته بالنسبة للإقتصاد ككل بصفة عامة والأفراد المهمشين والمستبعدين من القطاع المالي بصفة خاصة وتحديد الدور الذي تلعبه الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي. أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن التعاملات المالية الرقمية عبر الهاتف المحمول التي تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها من خلال الهاتف يمكن أن تساعد في تحسين إمكانات كسب الدخل، وبالتالي تحد من الفقر، كما يمكن للتعاملات المالية الرقمية أن تساعد الناس أيضا على غدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين في الأوقات الصعبة، و التقليل من تكلفة إستلام المدفوعات، أما بالنسبة للحكومات فالتحول من المدفوعات النقدية إلى التعاملات المالية الرقمية يمكن أن يحد من الفساد ويحسن مستوى الكفاءة.
- ✓ دراسة **حسين علي سعد السراي**، نشرت سنة 2023، تحت عنوان "**التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز التعاملات المالية الرقمية في البنوك الإسلامية**" مجلة **Journal of Economic and Administrative Sciences**، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التكنولوجيا المالية التي أصبحت مظهرا بارزا من مظاهر العولمة المالية من خلال إعتمادها على إبتكارات وتعاملات وتقنيات رقمية حديثة جاءت لتغيير النظرة الشاملة للتعاملات المصرفية، بالإضافة إلى بيان واقع البنوك الإسلامية للتكنولوجيا المالية و الإستفادة من إبتكاراتها في تطوير خدماتها وكسب ثقة الزبائن وزيادة فرصها وتبني المنافسة مع البنوك التقليدية، والشركات الناشئة في مختلف المجالات والمعاملات، توصلت هذه الدراسة إلى أن إستعمال الدفع الرقمي والتعاملات المالية الرقمية سجل نمو قوي في غالبية المجتمعات المسلمة في الدول ذات الدخل بالإضافة إلى السلوكيات المتغيرة للزبائن وزيادة التوقعات، ودمج التقنيات المبتكرة والرقمنة الشاملة للأعمال سيكون لها تأثير كبير على صناعة الخدمات المصرفية الإسلامية والقدرة على تسريع وتيرة التغيير.
- ✓ دراسة "**علي دحمان محمد، بطيوي نسرين**"، نوقشت سنة 2022، تحت عنوان "**تأثير التعاملات المالية الرقمية على آداء البنوك التجارية في دول المغرب العربي**"، **مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال**، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الخدمات المصرفية الإلكترونية على آداء البنوك في دول المغرب العربي وذلك من خلال تحقيق العديد من الأهداف منها التعرف على إيجابيات تعزيز كفاءة الخدمات المصرفية الإلكترونية على آداء البنوك التجارية وتحديد الفروقات والإختلافات في طبيعة العلاقة بين الخدمات المصرفية الإلكترونية وآداء بنوك دول المغرب العربي بالإضافة إلى التعرف على الأسباب التي أدت هذه الدول إلى التراجع في التعامل إلكترونيا مع العملاء. أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي إن إعتماد الخدمات المالية المصرفية لها إثر إيجابي على آداء

البنوك الجزائرية والمغربية ما يدل ذلك على مدى تركيز هذه الدول على تحسين الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة للعملاء والتخلي عن الوظائف التقليدية للبنوك رغم ذلك لم تصل بعد إلى المستوى الأمثل في التعامل إلكترونيا مع زبائنها عن طريق البطاقات المصرفية الحديثة وهي فقط تحقق تحسن في خدماتها المقدمة لذلك يجب عليها تكثيف جهودها لتحقيق أقصى إستخدام للإنترنت وتكنولوجيا المعلومات نظرا لإرتفاع تكاليف الحصول على المعلومات.

- ✓ دراسة " **سمية حمدوش، وفاء عماني، لمياء بن علي،** نوقشت سنة 2021، تحت عنوان " **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز آداء القطاع المصرفي الجزائري الدوافع والتحديات**"، **مجلة الاقتصاد الجديد،** هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري، من خلال تحديد دوافع وتحديات تبني التقنيات المالية الرقمية في هذا القطاع. وقد توصلت الدراسة إلى ضعف مستوى أداء القطاع المصرفي من منظور توسيع الشمول المالي في الجزائر، وهو ما يمثل دافعا أساسيا لتبنى تقنيات التكنولوجيا المالية، لكن ذلك متوقف على النجاح في تجاوز عدة عوائق. وتوصي الدراسة بضرورة الاستفادة من تجارب الدول العربية في إنشاء المختبرات التنظيمية المخصصة لاختبار الخدمات الرقمية، تشجيع الإقبال على أدوات الدفع الالكتروني، ووضع إطار قانوني يسمح بإنشاء شراكة بين شركات التكنولوجيا المالية والبنوك الجزائرية.

الدراسات في مجال مؤشرات الآداء المالي

- ✓ دراسة **إبتهال أحمد حسين العزاني،** نشرت سنة 2023، تحت عنوان "**تقييم ومقارنة الآداء المالي للبنوك التجارية بإستخدام النسب المالية**"، **مجلة جامعة البيضاء،** هدفت هذه الدراسة إلى تقييم ومقارنة مستوى الآداء المالي لعينة من البنوك التجارية في اليمن وذلك بإستخدام متوسطات النسب المالية السيولة الربحية المديونية، كفاية رأس المال، وقد أجري البحث على أربع بنوك تجارية تجارية منها: بنكان حكوميان، هما البنك الأهلي اليمني وبنك التسليف التعاوني والزراعي، وبنكان قطاع خاص وهما بنك اليمن والكويت للتجارة والإستثمار خلال المدة 2016-2020 و إستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال الإعتماد على القوائم المالية للبنوك محل الدراسة مع الإستعانة ببعض الأدوات الإحصائية كالوسط الحسابي والإنحراف المعياري. وتوصل البحث إلى نتيجة مفادها أن البنوك التجارية الحكومية كان آداؤها أفضل في نسب السيولة والمديونية وكفاية رأس المال بينما البنوك التجارية الخاصة حققت آداء أفضل في نسب الربحية وبشكل عام فإن البنوك اليمنية لا تتمتع بمستوى آداء مالي جيد خلال المدة المدروسة بالرغم من ارتفاع نسب السيولة وكفاية رأس المال وذلك لإنخفاض نسب الربحية وإرتفاع نسب المديونية والمخاطر في تلك البنوك.
- ✓ دراسة **مصطفى عوادي، منير عوادي،** نشرت سنة 2021، تحت عنوان " **مؤشرات ونسب تقييم الآداء المالي**"، **مجلة التحليل والإستشراف الاقتصادي،** هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على

مختلف الأساليب التحليلية التقليدية منها والحديثة، والتركيز بشكل خاص على تحليل المعلومات المحاسبية والمالية وبيان دور المساهمات والإضافات المالية الجديدة التي قدمها النظام المحاسبي المالي في هذا المجال لتدعيم عملية التحليل. توصلت هذه الدراسة إلى أن تحليل الآداء المالي هو أحد المهام الأساسية للوظيفة المالية يهتم بدراسة وتحليل المعلومات المحاسبية المتعلقة بنتائج المؤسسة بغرض تقييم آدائها من زوايا متعددة بإستخدام مختلف الأساليب التحليلية من أجل إكتشاف ومعالجة نقاط الضعف وتصحيح الأخطاء وتقويم الإنحرافات الموجودة في آداء المؤسسة، كما أنه ينبغي على المحلل وهو بصدد تحليل الآداء المالي للمؤسسة عدم الإكتفاء بإستخدام الطرق والأساليب التقليدية في التحليل نظرا لقصورها ومحدداتها المختلفة، بل يتوجب عليه مسايرة تطور النظرية المالية في هذا المجال وذلك بتوفير المعلومات الملائمة وإستخدام الأساليب التحليلية الحديثة من أجل الحصول على مؤشرات مالية أكثر دلالة في تحليل الآداء المالي.

- ✓ دراسة **نعمان محصول، سراح موصو**، نشرت سنة 2018، تحت عنوان " **تقييم الآداء المالي للبنوك التجارية في بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال فترة 2013-2018**"، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الآداء المالي لبنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2018، وذلك بإستخدام مجموعة من المؤشرات المالية التي تهدف إلى الحكم على آداء البنك محل الدراسة، من خلال تسليط الضوء على الإطار النظري لتقييم آداء البنوك التجارية وأهميته، وبالإعتماد على البيانات المستخرجة من القوائم المالية للبنك. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من خلال تحليل قيم المؤشرات المالية المستعملة أهمها: أن البنك استطاع تحقيق معدلات جبدة تدل على كفاءته في إستغلال الموارد المتاحة أماهه، كما أن البنك يتمتع بسيولة كافية تجعله تعيدا عن المخاطر على الرغم من إعتماده على نسب مديونية مرتفعة وهذا بسبب تحقيقه أرباح صافية كبيرة، كما تشير أيضا نتائج الدراسة إلى أن البنك له قدرة كافية على رد الودائع لأصحابها في أي قت، مما يجعله في مأمن عن مواجهة مختلف المخاطر، وعليه يمكن القول بأن آداء البنك محل الدراسة جيد.
- ✓ دراسة **عزوزة أماني**، نشرت سنة 2013، تحت عنوان " **تقييم الآداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة 2008-2013**"، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الآداء المالي لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية خلال الفترة 2008-2013، وتصادف هذه الفترة الأزمة المالية العالمية والتي إنتشرت في العالم في أواخر سنة 2008، حيث تعالج إشكالية هذا البحث مستوى الآداء المالي لهذه البنوك خلال نفس الفترة، ولأجل ذلك إستخدمت النسب المالية لعدة جوانب، جانب السيولة، العائد وجودة الأصول المديونية وأيضا المخاطرة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن مستوى الآداء المالي لهذه البنوك كان ضعيفا بالرغم من إرتفاع نسبة السيولة وأيضا نسبة كفاية رأس المال، وذلك نتيجة لإنخفاض العائد وإرتفاع نسبة المديونية والمخاطرة في هذه البنوك.

الدراسات المشتركة في مجال أثر التعاملات المالية الرقمية على مؤشرات الآداء المالي

- ✓ دراسة **بوخاري فاطنة**، نشرت سنة 2021، تحت عنوان "**تحديات وضروريات تحسين وسائل الدفع الإلكترونية لآداء البنوك في ظل جائحة كورونا**"، **مجلة جديد الاقتصاد**، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة إلى أي مدى ساهمت وسائل الدفع الإلكترونية في تحسين آداء النظام البنكي الجزائري في ظل أزمة كوفيد 19، من خلال تحليل و تشخيص لواقع إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية وإبراز أهم التحديات التي تواجهها البنوك الجزائرية في ظل الظروف الحالية لمجابهة جائحة كورونا، إذا إعتمدت على المنهج الوصفي لعرض المفاهيم المتعلقة بوسائل الدفع الإلكترونية خلال جائحة كورونا وتوصلت إلى توفير عدد من المزايا للعملاء، وفرص جديدة للبنوك من خلال تحقيق ميزة تنافسية وربحية، وتوزيع واسع الإنتشار في ظل أزمة صحية عالمية، وذلك بإستحداث بطاقات دفع جديدة ملائمة لطبيعة ومتطلبات العمل المصرفي الإلكتروني، ولكن رغم الجهود المبذولة إلا أن البنوك الجزائرية لا تزال تواجه العديد من الصعوبات.
- ✓ دراسة **هارون العشي، فايزة بوراس**، نشرت سنة 2018، تحت عنوان "**وسائل الدفع الإلكتروني ودورها في تحسين الآداء البنكي في ظل تحديات التنمية المستدامة**"، تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على طبيعة وأنواع أدوات وسائل الدفع الإلكتروني المطبقة بالبنوك لتسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون في ظل تحديات التنمية المستدامة، ولقد سمح التطور التكنولوجي بإبداعها من خلال تطور شبكة الأنترنت وبروز التجارة الإلكترونية مما سمحت هذه الوسائل بإختصار الوقت والتكلفة وتحسين آداء البنوك بالمقارنة مع وسائل الدفع التقليدية، ولكن هذا لا يعني أنها تخلو من العيوب فقد حملت في طياتها عدة مخاطر تهدد المعاملات التجارية الإلكترونية خاصة الجرائم الإلكترونية وجرائم البطاقات البنكية.
- ✓ مصطفى طويطي، نشرت سنة 2013، تحت عنوان "**وسائل الدفع الإلكتروني لبنك القرض الشعبي الوطني**"، **مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعوم التسيير**، تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بأهم وسائل الدفع الإلكتروني التي أفرزها التطور التكنولوجي الذي يشهده مجال الإتصال بشكل خاص والذي مكن من تبادل، نقل ومعالجة البيانات بسرعة فائقة جدا، الأمر الذي ساعد على ظهور وسائل تتلاءم وطبيعتها غير المادية بتخزينها بيانات ذات قيمة مالية بالطرق الإلكترونية بما يتناسب وإحتياجات المتعاملين الإقتصاديين بصفة عامة والعميل المصرفي بصفة خاصة، إلى جانب إعطاء تصور مختصر عن الجوانب التقنية لآليات عمل هذه الوسائل سواء بالنسبة لعملية الدفع أو السحب، كما سيتم محاولة إستباق الزمن عن طريق التنبؤ بإحتياجات متعاملي القرض الشعبي لوسائل الدفع والسحب الإلكتروني. توصلت هذه الدراسة إلى أن وسائل الدفع الإلكترونية من وجهة نظر تسويقية

تسمح بتنمية القنوات البنكية المتعددة التي تعتبر كدليل لإختيار المنتجات والتكاليف المترتبة عنها وأيضا تحقق تطلعات البنوك فيما يخص الإنتاجية ونوعية الخدمات كونها تحسن من إيرادات البنوك بالإضافة إلى تشجيع الإدخار من خلال قلة تداول السيولة في السوق نتيجة ارتفاع نسبة إستعمال النقود القيدية.

مايميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

من خلال عرض لأهم الدراسات التي تناولت التعاملات المالية الرقمية ومؤشرات الآداء المالي وتنوع الجوانب التي تم فيها التطرق إلى هذين المتغيرين، يمكن مقارنتها مع الدراسة الحالية على النحو التالي:

الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في طريقة معالجة الموضوع حيث أن أغلب الدراسات السابقة إستعملت في معالجته برنامج التحليل الإحصائي للبيانات SPSS بينما الدراسة الحالية تطرقت إلى تحليل القوائم المالية للبنك التجاري.

الدراسة الحالية تخصصت في دراسة أثر التعامل المالي الرقميCPA VISA INTR على مؤشرات الآداء المالي في الجزء التطبيقي بينما الدراسات السابقة عالجت التعاملات المالية الرقمية بصفة عامة.

الدراسة الحالية عالجت موضوع أثر التعاملات المالية الرقمية على مؤشرات الآداء المالي في الفترة 2016-2022 أي تطرقت إلى دراسة فترة إنتشار وباء كوفيد19 وأثره على الآداء المالي البنك التجاري، بينما الدراسات السابقة أكدت على ضرورة تحسين وسائل الدفع الإلكتروني في ظل جائحة كورونا.

الفصل الأول

الإطار النظري للتعاملات المالية الرقمية

تمهيد:

يحدث العديد من التغيرات الواضحة في العالم والتي تساهم في إيجاد بدائل لما كان في سابقته، ولعل من أبرز هذه التغيرات هو التقدم التكنولوجي وظهور الرقمنة وإختراقها العديد من مجالات الحياة مما أدى إلى التطور والإبتكار. ولعل من أهم القطاعات التي تأثرت بصورة كبيرة وسريعة بهذه التغيرات هو الاقتصاد، حيث إنتقل من مفهومه التقليدي إلى مفهوم مختلف تماما وألا هو مايسمى بإقتصاد المعرفة والذي يتطلب أن تكون المعرفة والمعلومات من أهم ركائزه.

ساهمت التحولات التي يشهدها العالم بفعل التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والإتصال، في تغيير نمط النشاط الإقتصادي، مما حتم على المؤسسات الراغبة في إستمراريتها والرفع من أدائها مواكبة هذا التغير من خلال إتباع الأساليب الحديثة في تقديم الخدمات من جهة، وكيفية التأثير على سلوكيات الأشخاص وتعاملاتهم والرفع من وعيهم الثقافي من جهة أخرى، حيث شهدت الصناعة المالية تغيرات جدرية بفعل الثورة الصناعية الرابعة مما غير من نمط الخدمات المالية التقليدية، لتصبح في شكل تعاملات مالية رقمية تعتمد على التكنولوجيا المالية، والتحول نحو الإقتصاد الرقمي والإبتكار المفتوح في التعاملات المالية مثل خدمة الهاتف المحمول، ومنصات التمويل الجماعي المدعومة بخدمات البلوك تشين والحوسبة السحابية، والخدمات المصرفية بدون فروع بنكية، وعليه فإن هذا الفصل يعالج الإطار النظري للتعاملات المالية الرقمية، وبشكل مفصل وفق المنهجية البحثية التالية:

- ✓ **المبحث الأول: مدخل للتعاملات المالية؛**
- ✓ **المبحث الثاني: أساسيات حول التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي؛**
- ✓ **المبحث الثالث: عموميات حول التعاملات المالية الرقمية.**

المبحث الأول: مدخل للتعاملات المالية

سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى تعريف وخصائص التعاملات المالية ثم العوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: تعريف وخصائص التعاملات المالية

الفرع الأول: تعريف التعاملات المالية

- ✓ التعاملات "الخدمات" المالية هي: "أي نشاط أو منفعة أو أداء له طبيعة مالية، بقدمه طرف إلى طرف آخر، يخضع لتشريعات أو أنظمة أو تعليمات صادرة من قبل مؤسسة مالية عامة تمارس سلطة تنظيمية أو رقابية منحت لها بموجب القوانين المعمول بها في دولة معينة"؛
- ✓ كما يمكن تعريف التعاملات أو الخدمات المالية بشكل أوسع على أنها: " مجموعة من المهارات الشخصية والمستلزمات المادية والأعراف القانونية التي يتم عرضها وإنتاجها بشكل يتوافق مع توجهات الزبون، لإتخاد القرارات المالية الرشيدة"[1]؛
- ✓ تعرف التعاملات المالية على أنها تلك الخدمات التي تعنى بمنح خدمة ذات طبيعة مالية بواسطة ممول متخصص وتشمل هذه الخدمات التأمين بمختلف أنواعه وكافة الخدمات المصرفية[2].

الفرع الثاني: خصائص التعاملات المالية

تتميز التعاملات" الخدمات" المالية بمجموعة من الخصائص ينبغي أخذها في الحسبان عند الاستجابة لإحتياجات ورغبات الزبائن، والتي تتمثل في:

- ✓ **اللاملموسية**"**inTAGIBILITNY** وهي صفة عامة للخدمات كلها، وكذا الحال فيما يخص الخدمات المالية التي لا يمكن لمسها أو مشاهدتها أو سماعها أو اختبارها قبل أن يتم انتاجها، ومن جانب اخر يعكس القول بأن الخدمات المالية ليس بالضرورة أن تكون بمجملها خدمات غير ملموسة بل يمكن أن تحتوي على جانب ملموس أو مدعم لتقديم الخدمة، كما هو على سبيل المثال في خدمات الحصول على النقد من الصراف الآلي **ATM** والتي تتم من خلال الماكنة وعبر تزويدها ببيانات محددة لكي تتم عملية الصرف وهي بذلك تعبر عن شيء مادي يدعم عملية تقديم الخدمة؛

[1] مجوري نجاة، عتيق نصر عواطف، الخدمات المالية الرقمية كآلية لتعزيز الشمول المالي دراسة حالة تجارب دولية دراسة حالة كينيا، الهند، الإمارات، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إقتصاد ينكي ونقدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2021، ص03

[2] بن شيخ عبد الرحمان، التنمية المالية وتحديات تطبيق منظومة تسيير الخدمات المالية إلكترونيا في الجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد02، سبتمبر 2021، ص353

- ✓ **المسؤولية الائتمانية Fiduciary Responsibility** ونقصد بها التزام مقدم الخدمة بإعطاء الاهتمام الكافي والعناية اللازمة بالعميل لتحقيق التوازن الصحيح بين مصالح مؤسسته وتحمل مسؤوليته الائتمانية القائمة على الثقة؛
- ✓ **التلازمية "تكامل الخدمة المالية" Inseparability** بمعنى عدم القدرة على الفصل بين وقت إنتاج الخدمة ووقت استهلاكها، ونعني بالتلازمية درجة الترابط بين الخدمة ذاتها وبين الشخص الذي يتولى تقديمها، فنقول أن درجة الترابط أعلى بكثير في الخدمات قياسا بالسلع، وقد يترتب على ذلك في كثير من الخدمات ضرورة حضور طالب الخدمة إلى أماكن تقديمها كما هو الحال في الاتصال المباشر العالي حيث تكون الخدمة موجهة إلى جسم المستفيدة من الخدمة مثل الخدمات الطبية، خدمات الحلاقة والتحميل[1]؛
- ✓ **عدم التجانسHeterogeneity** وهو الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان تجنب التباين في نوعية الخدمة المالية المقدمة، ذلك أن كيفية تقديم الخدمة تعتمد على خصائص الشخص الذي يقدمها والزمان والمكان الذي تقدم فيهما، وبالتالي عدم تمكن منتجي الخدمات المالية من الحفاظ على معايير ثابتة تساعد على تنميط خدماتهم المقدمة؛
- ✓ **قابلية النفاذPerishability** حيث أن الخدمة المالية يتزامن استهلاكها مع إنتاجها وبالتالي فان إمكانية تخزينها تصبح منعدمة؛
- ✓ **الثقة Confidence:** يتطلب تقديم الخدمات المالية وجود علاقة حميمة قائمة على الثقة المتبادلة في المدى الطويل بين كل من منتج ومستهلك الخدمات المالية[2].

المطلب الثاني: أنواع التعاملات المالية

للتعاملات المالية أنواع متعددة نذكر منها:

الفرع الأول: التأمين والخدمات المتعلقة به

والتي تشمل ما يلي:

- ✓ خدمات التأمين المباشر على الحياة وخدمات التأمين مثل التأمين على الممتلكات والتأمين ضد السرقة والحريق وغيرها؛
- ✓ خدمات إعادة التأمين؛

[1] حدو علي، انعكاسات الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات المالية على تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية، مذكرة ماستر، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، سنة 2011، ص12

[2] قويدر بلقيس، دور الخدمات المالية الرقمية في حل أزمة السيولة دراسة حالة بريد الجزائر، مذكرة شهادة ماستر، تخصص إقتصاد ينكي ونقدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، سنة 2019، ص15

- ✓ خدمات الوساطة في التأمين مثل السمسرة والوكالة؛
- ✓ الخدمات المساندة في مجال التأمين كالإستشارة، وخدمات الحسابات المتعلقة بالتأمين، وتحديد المخاطر وفض النزاعات؛
- ✓ تقديم خدمات الاستشارة والوساطة المالية وكافة الخدمات المالية والمصرفية المساعدة، وخدمات تقويم وتعوض المخاطر.

الفرع الثاني: الخدمات المصرفية والمالية الأخرى غير التأمين

- ✓ قبول الودائع من الجمهور؛
- ✓ التسليف بكافة أنواعه، ويتضمن: القروض الاستهلاكية، والقروض لقاء تأمينات عقارية، وإعادة جدولة الديون، والتمويل التجاري؛
- ✓ الإيجار التمويلي؛
- ✓ جميع أشكال نقل وصرف النقود، وتتضمن البطاقات الائتمانية، والشيكات السياحية، والشيكات المصرفية؛
- ✓ الكفالات والاعتمادات؛
- ✓ التجار للحساب الخاص، أو لحساب العملاء في جميع الأدوات المالية في الأسواق المالية، وتشمل:
  - الأدوات المالية، مثل: الشيكات، وشهادات الادخار، والكمبيالات؛
  - صرف العملات.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على التعاملات المالية

يشير المراقبون بشكل ثابت وصحيح أن التكنولوجيا المالية عامل أساسي في سرعة ومقدار التغير في مجال صناعة التعاملات المالية، وهناك عوامل أخرى مثل العوامل التعليمية والقانونية، الظروف الاقتصادية العامة وطلبات المستعملين، ومن العوامل المؤثرة على التعاملات المالية نذكر ما يلي[1]:

الفرع الأول: طلب التعاملات

يتزايد إندفاع البنوك والمؤسسات المالية نحو تقديم التعاملات المالية وتطويرها بإستمرار، الأمر الذي نتج عنه تنافس كبير بين مختلف هذه المؤسسات، والتي عملت على تطوير التعامل المالي وتحسين الآداء لتلبية متطلبات الزبائن وتزويدهم بالخدمة السريعة والدقيقة، بهدف مواكبة التقدم الاقتصادي وتسهيل الإمكانيات

[1] مجوري نجاة، عتيق نصر عواطف، مرجع سبق ذكره، ص06

التي تخدم الاقتصاد القومي مما يساعد على تحقيق الربحية للمؤسسة ويحقق تطوير التعامل المالي، بمعنى كلما زاد الطلب على التعاملات المالية زاد إنتاجها وتطورها.

الفرع الثاني: العامل التعليمي القانوني

إن وجود نظام مالي متطور وفعال هو أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق نمو إقتصادي، حيث تختلف الدول فيما بينها فيما يتعلق بأوضاع قطاعاتها المالية والمصرفية ودرجة تطورها وذلك يعود إلى مستوى التقنية الحديثة المستخدمة والتطورات السريعة في تقنية المعلومات ووسائل الاتصالات التي توفر خدمات مالية مصرفية متطورة، أي كلما زاد العامل التعليمي وتم تطبيق القوانين كلما زاد تطور التعامل المالي وتنوعه.

الفرع الثالث: التكنولوجيا

للتكنولوجيا المستخدمة على التعاملات المالية تأثيرات مباشرة ومهمة وهي كما يلي:

- ✓ إزالة القيود الجغرافية والزمنية لتسليم التعاملات المالية والتي من خلالها يمكن أن تسلم من مواقع بعيدة من وإلى المواقع المنتشرة جدا مثل: المكاتب والمنازل؛
- ✓ تسمح بإتمام الصفقات تقريبا بشكل فوري، كما تزيد من سرعة دوران المال في النظام؛
- ✓ تسهل الشبكات المعقدة والعلاقات الداخلية بين المؤسسات والأسواق والمناطق الجغرافية؛
- ✓ تحسن عموما الإنتاجية وتخفض تكاليف تزويد الخدمات؛
- ✓ ترفع من رسملة إستثمار الخدمات المالية، مانحة بذلك الفرص لمقدمي الخدمات الجدد ووسطاء التعاملات المالية؛
- ✓ تخلق إمكانية للمناقصة الإلكترونية الرسمية.

الفرع الرابع: الظروف الاقتصادية العامة

تعتبر الظروف الاقتصادية من بين أهم العوامل التي توثر على التعاملات المالية، فكلما كان الوضع الاقتصادي مزدهرا كلما زاد الطلب والإقبال على الخدمات المالية، وكلما كان متدهورا نقص الطل عليها، بمعنى أن الظروف الاقتصادية تتحكم في مستوى تقديم التعاملات المالية

الشكل رقم 1: العوامل المؤثرة على التعاملات المالية

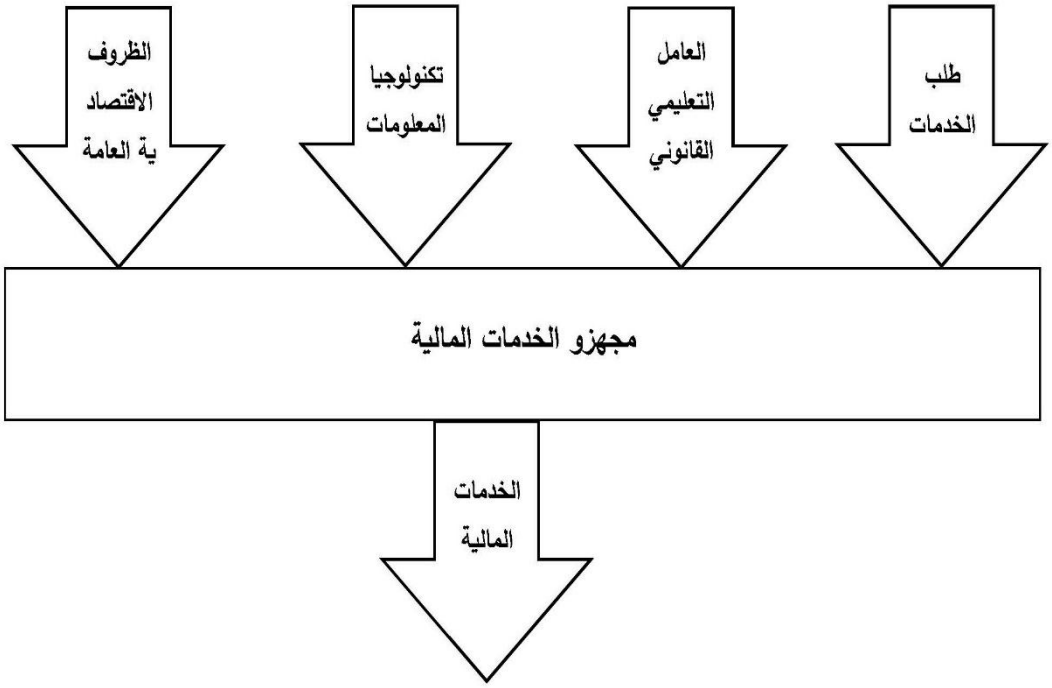

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مجوري نجاة، عتيق نصر عواطف، الخدمات المالية الرقمية كآلية لتعزيز الشمول المالي دراسة حالة تجارب دولية دراسة حالة كينيا، الهند، الإمارات، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إقتصاد ينكي ونقدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2021، ص03

المبحث الثاني: أساسيات حول التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي

تعد التكنولوجيا المالية شكلا من أشكال الإبتكار المالي، والتي أحدثت في السنوات الأخيرة نقلة نوعية في مجال الخدمات المالية، كما ساهمت في تحسين جودتها وسرعة إنتشارها، من خلال تقديم خدمات متنوعة للمتعاملين في قطاعات مختلفة وبتقنيات جديدة أكثر سهولة وأقل تكلفة تتماشى وإحتياجات المتعاملين.

ومع هذا التطور التكنولوجي الحاصل في العالم، وفي ظل بيئة رقمية جديدة جاء الاقتصاد الرقمي ليمثل منظورا جديدا في التعاملات الإقتصادية الجديدة في المجتمعات المتقدمة، بل أصبح الاقتصاد الرقمي يمثل فكرا وإتجاها وفلسفة وممارسة مختلفة تماما عن العصر الصناعي، ولذلك بات الإقتصاد العالمي يعتمد على المعلومة مضافا لها التقنية الحديثة ولاسيما الرقمية منها والذي إرتبط بها الاقتصاد الرقمي الجديد.

المطلب الأول: ماهية التكنولوجيا المالية

لقد أصبح مصطلح **Fintech** والذي يعني التكنولوجيا المالية، يحتل الصدارة ضمن مجال الأعمال والبنوك، حيث أنها أصبحت ضرورة حتمية في دول العالم لما حققته من إستثمارات، كما أن التكنولوجيا المالية قد قدمت العديد من الخدمات للأفراد والشركات وسهلت عليهم التواصل مع البنوك بأقل تكلفة وأقل جهد، وفي هذا الجانب سوف نتطرق إلى ماهية التكنولوجيا المالية من حيث تعريفها، الخصائص والأهمية.

الفرع الأول: تعريف التكنولوجيا المالية

- ✓ تعرف التكنولوجيا المالية **Fintech** على أنها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية. بحيث تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص وأسهل ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه المنتجات والخدمات بواسطة شركات ناشئة[1]؛
- ✓ حسب تقرير التكنولوجيا المالية عرفها على أنها هي تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية تتميز هذه التكنولوجيا بالسرعة وأقل تكلفة ويمكن لعدد هائل من الأفراد الوصول إليها، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة صغيرة حديثة العهد تهدف إلى التوسع عن طريق إنشاء أسواق جديدة أو الاستحواذ على حصة كبيرة في الأسواق القائمة وذلك من خلال عروض ذات قيمة. وبالتالي فإن الشركات الناشئة

[1] ذهبية لطرش، سمية حراق، واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البحوث الاقتصادية المقدمة، المجلد 05، العدد02، 2020، ص95

في مجال التكنولوجيا المالية هي شركات صغيرة وحديثة تعد بتحسين الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، وبالتعاون أو المنافسة مع مقدمي الخدمات المالية القائمين[1]؛

- ✓ وحسب تقرير التكنولوجيا المالية الصادر بالتعاون بين مركزي ومضة وبيفورت فإن التكنولوجيا المالية هي تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأقل تكلفة وأسهل ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة صغيرة حديثة العهد تهدف إلى التوسع عن طريق إنشاء أسواق جديدة أو الاستحواذ على حصة كبيرة في الأسواق القائمة، وذلك من خلال عروض ذات قيمة. وبالتالي فإن الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية هي شركات صغيرة وحديثة تعد بتحسين الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، وبالتعاون أو المنافسة مع مقدمي الخدمات المالية القائمين[2].

الفرع الثاني: خصائص التكنولوجيا المالية

تتمثل أهم خصائص التكنولوجيا المالية فيما يلي:

- ✓ **الوصول لكل المستخدمين:** تستهدف الشركات الناشئة كل الطبقات والفئات، وتقوم بتعزيز إمكانياتها بشكل مستمر ع طريق الشراكات أو إعادة تصميم المنتجات المصممة للعملاء ذوي الدخل المحدود؛
- ✓ **المرونة والقدرة على تحمل التكاليف:** حيث توفر الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية عروضا وخططا عدة للدفع مقابل السلع والخدمات؛
- ✓ **تصميم محوره العميل:** تقوم شركات التكنولوجيا المالية بالتَّركيز على طلبات المستخدم فتصمم منتجات بسيطة وسهلة؛
- ✓ **السرعة:** تسمح التحليلات القوية لشركات التكنولوجيا المالية بالحركة السريعة، إذ يتم إنجاز المعاملات في بضعة دقائق مستفيدة بذلك من البيانات الضخمة والخوارزميات؛
- ✓ **سياسة البيانات أو الهواتف المحمولة:** تستطيع هذه السياسة تحسين المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء، كما تسمح لأصحاب الأعمال التجارية بإتخاذ قرارات أفضل وإستغلال الفرص[3].

---

[1] العجاج فاطمة الزهراء، محاضرات في الاقتصاد البنكي المعمق، موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، تخصص إقتصاد بنكي ونقدي، 2021-2022، ص 88

[2] وفاء حمدوش، لمياء عماني، سمية بن علي، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز آداء القطاع المصرفي الجزائري الدوافع والتحديات، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد04، 2021، ص543

[3] صليحة فلاق، رامية شارفي، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي، تجربة مملكة البحرين، مجلة العلوم. الاجتماعية والانسانية، المجلد 21 ، العدد 01 ، جامعة باتنة، الجزائر، جوان 2020 ، ص 302

الفرع الثالث: أهمية التكنولوجيا المالية

تكمن أهمية التكنولوجيا المالية في جملة من العناصر نوجزها فيما يلي:

- ✓ تسهم التكنولوجيا المالية حاليا في تحويل مشهد الخدمات المالية، والتكنولوجيا المالية ليست جديدة إنما مرت بعملية متواصلة من الابتكار والتطور امتدت على مدار قرون، ومع هذا فقد أدى التقدم التكنولوجي السريع، وتفضيل العملاء للقنوات الرقمية إلى تسهيل اعتماد نماذج عمل جديدة ودخول شركات غير مالية أسرع حركة الاتصالات والتكنولوجيا في المعاملة لتقديم خدمات مالية ذات صلة بالأعمال المصرفية إلى العملاء في المجالات الرئيسية لعمل الجهاز المصرفي، بما فيها مدفوعات التجزئة والجملة، وعلاقات العملاء وتقديم الائتمان، وتعبئة رأس المال، بالإضافة إلى البنى التحتية للأرواق المالية وإدارة الثروات والتأمين؛
- ✓ توفر التكنولوجيا المالية فرصا هائلة كإنخفاض التكاليف التي يتحملها العملاء، والدفع الفوري، وتوفتَ مزيد من الخيارات وتيسير الخدمات، وتيسير فرص الحصول على التمويل للأفراد وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يفتقرون للخدمات المصرفية الكافية، ومن ثم تحقيق نمو أعلى وأكثر احتواء لجميع شرائح السكان، ويوسع الحكومات إستخدام المنصات الرقمية لرفع كفاءة العمليات الحكومية في تحصيل الإيرادات والدفع، وبإمكان البنوك الاعتماد على الوسائل التكنولوجية في رفع الكفاءة وتقوية إدارة المخاطر وتعزيز الامتثال للنظم والقواعد[1]؛
- ✓ تنويع النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي[2]؛
- ✓ تسيير التجارة الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج بتوفير آليات تتسم بالكفاءة والفعالية للمدفوعات العابرة للحدود؛
- ✓ يؤدي إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية إلى رفع كفاءة عمليات الحكومة وهو ما يستدعي القيام بمزيد من الإصلاحات لسد الفجوة في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستهلك والأمن المعلوماتي[3].

[1] تحانوت خيرة، واقع وأفاق التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09 ، العدد 02جامعة البليدة 2، الجزائر، 2018 ، ص 326

[2] بن عيشوبة رفيقة وآخرون، التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا، مجلة الإقتصاد والبيئة، المجلد 04، العدد01 ، جامعة الجيلالي ، بونعامة، الجزائر، 2021 ، ص166

[3] مليكة علقمة، يوسف سائحي، دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03 ، جامعة سطيف، الجزائر، 2018 ، ص 93

المطلب الثاني: القطاعات والخدمات والتقنيات المستحدثة للتكنولوجيا المالية

لقد جاءت التكنولوجيا المالية لتحويل سوق الخدمات المالية وإنعاشه على مستوى جميع القطاعات من خلال مجموعة من الخدمات والتقنيات المستحدثة.

الفرع الأول: قطاعات التكنولوجيا المالية

يمكن إبراز قطاعات التكنولوجيا المالية كما يلي:

أولا: قطاعات الموجة الأولي:[1]

نقصد بقطاعات الموجة الأولى وذلك حسب ما جاء في تقارير ومضة العلمية، بأنها القطاعات التي تنتمي إلى البيئة الحاضنة الناشئة، والتي يتميز معظم زبائنها بامتلاك الوسائل التكنولوجية البسيطة وتتمثل فيما يلي:

- ✓ **المدفوعات:** ونقصد بالدفع تحويل شكل واحد من السلع والخدمات أو الأصول المالية بنسب مقبولة تم الاتفاق عليها مسبقا من قبل الأطراف المعنية، ويمكن الدفع في شكل أموال، أو أصول، أو خدمات، وفي مساحة المدفوعات نجد أنظمة الدفع عبر الأجهزة المحمولة وشبكة الأنترنت، والتي توفر للمستخدمين النهائيين القدرة على دفع السلع والخدمات عبر الأنترنت أو من خلال الأجهزة المحمولة، مما يعمل على توفير القدرة على تقليل تكاليف المعاملات واقتصار الوقت بالنسبة إلى طرق الدفع التقليدية، ومن أبرز المؤسسات العاملة في هذا المجال نجد:
  - شركة مدفوعات **MADFOO3AT** الأردن والمختصة بدفع الفواتير؛
  - شركة **BEAM** الإماراتية والتي تختص بالمحافظ الإلكترونية في شكل تطبيق يرتبط ببطاقات الزبائن الإئتمانية.
- ✓ **الإقراض وجمع رأس المال:** حيث فتح الابتكار الرقمي إمكانيات جديدة لفاعلين جدد غير التقليديين، وبروز تمويلات بديلة عبر سوق الأنترنت، ولعل أهم النماذج الجديدة القائمة على التكنولوجيا المالية والتي غيرت مجرى الإقراض كل من خدمات الإقراض م نظير إلى نظير " **Peer to Peer** "و التمويل الجماعي وتدوير المال ومنصات مقارنة القروض :[2]

[1] بن الساسي سهير، بوطبخ نجود، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص إقتصاد بنكي ونقدي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر،2019-2020، ص52

[2] بن فضة ويسام، بن حسان حكيم، واقع إستخدام التكنولوجيا المالية في الوطن العربي، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 04، العدد03، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2020، 115-116

- **الإقراض من نظير إلى نظير: Peer to Peer** "ويعتبر الإقراض من نظير إلى نظيرَ نوعا جديدا من "اقتصاد المشاركة"، حيث تساعد منصات الإقراض " **P2P** " على ربط المستثمرين بالمقترضين دون أن يعمل البنك كوسيط؛
- **التمويل الجماعي أو التشاركي Crowdfunding** ": هي منصات إلكترونية لجمع المال من عموم الناس لتمويل مشروع ما، أي يقوم صاحب المشروع بعرض فكرته وتوضيح المميزات وأهداف المشروع مع تحديد تكلفة المشروع، ثم يستخدم الأموال المجمعة في تمويل هذا المشروع؛
- **تدوير المال:** وهي منصة للإقراض الائتماني الرقمي في شكل مباشر دون وسائط، يحركها بالكامل شبكة مستخدميها، حيث تتيح هذه المنصة الحصول على قرض دون اللجوء للبنك، كما تتيح للمستخدمين بناء سجل ائتماني بناء على أدائهم في دورات المال؛
- **منصات مقارنة القروض:** والتي توفر مختلف العروض التمويلية وتطرح كل الصيغ المتوفرة مع خصائص كل عرض ما يسهل على المستفيد البحث عن أفضل عرض من ناحية الفرصة والتكلفة المناسبين له دون عناء البحث وطول الوقت لذلك.

ثانيا: قطاعات الموجة الثانية

على هذا تتوسع دائرة نشاطات شركات التكنولوجيا المالية لتشمل أنشطة تركز أكثر فأكثر على التقنية العالية، الدقة والتكنولوجيا المتقدمة في المجال المالي، وذلك بتوفير بيئة أكثر حداثة وأرواق أكثر زخم رقمي وحركة إستثمارية أوسع من القطاع الأول الذي يمكن وصفه بالبدائي، وتضم التحويل الدولي للأموال، التأمين، إدارة الثروات، سلسلة البلوكات العملات الرقمية المشفرة.

- ✓ **التحويل الدولي للأموال:** يتم في شكل مدفوعات دولية، حيث وصلت قيمة التحويلات المالية إلى الدول النامية عام **2015** إلى **431**مليار دولار، ويلت المملكة العربية السعودية ثانيا، والإمارات رابعا من حيث التحويلات المرسلة سنويا؛
- ✓ **إدارة الثروات:** تتضمن كل من التخطيط المالي وإدارة المحافظ الإستثمارية وعدد من الخدمات المالية المجمعة للأفراد الأثرياء، وأصحاب الأعمال الصغيرة الذي يرغبون في مساعدة وإستشارة مالية من طرف مختصين معتمدين لإدارة ثرواتهم، من تنسيق خدمات مصرفية و تخطيط عقاري وموارد قانونية، وإدارة الضرائب المهنية والإستثمار، لكنه وبذكر البنوك تحتل المؤسسات الناشئة في التكنولوجيا المالية محل النشاطات وتنافس عليها باغتنامها لفرصة شريحة الأفراد الذي لا يمتلكون حسابات مصرفية وكذا المغتربين والأفراد ذوي الدخل المرتفع بإستثمار مدخراتهم؛
- ✓ **التأمين:** يوجد عدد كبير من الموظفين لا يمتلكون حسابا مصرفيا، وبالتالي دون وجود حساب مصرفي لا يمكن العثور على رجل ائتماني ولن يكون هناك مشاركة في مؤسسات تختص بالخدمات التأمينية،

لكن شركات **startup** أوجدت الحل لذلك، بالرغم أن شركات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لم تدخل فعليا بالتجربة التأمينية للخدمات الرقمية، لك بالأسواق المتقدمة يمكن لها أن تثبت وجودها بهذا النهج من خلال ما يسمى بالتأمين فائق الصفر، بحيث أن معدل انتشار هذا التأمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يبلغ**0.3** بالمائة؛

- ✓ **سلسلة البلوكات"العملات الرقمية المشفرة" BLockchain:** وهي قاعدة بيانات موزعة تمتاز بقدرتها على إدارة قائمة متزايدة بإستمرار من السجلات المسماة "**كتل**" تحتوي كل كتلة على الطابع الزمني ورابط على الكتلة السابقة، صممت سلسلة الكتل بحيث يمكنها المحافظة على البيانات المخزنة ضمنها والحلول دون تعديلها، أي أنه عندما تخزن معلومة ما في سلسلة الكتلة لا يمكن لاحقا القيام بتعديل هذه المعلومات، ومن أشهر العملات الرقمية المتداولة عبر الأنترنت هي البيتكوين **bitcoin**[1].

والشكل التالي يوضح قطاعات التكنولوجيا المالية:

الشكل رقم 2: قطاعات التكنولوجيا المالية

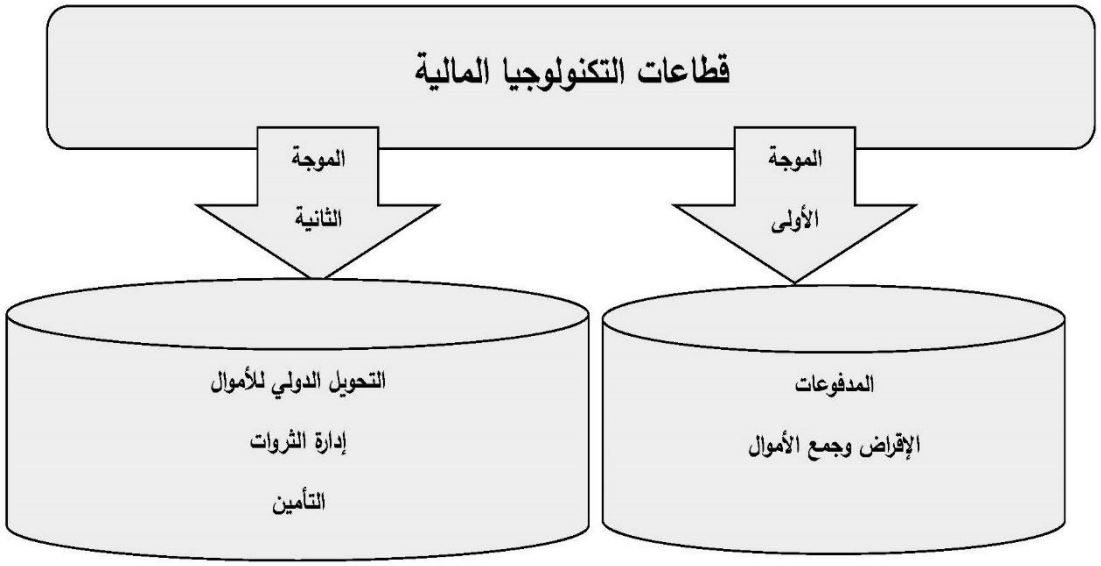

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على المعلومات السابقة

[1] أحلام بوزياني، أمينة بوغانم، التكنولوجيا المالية كآداة لتعزيز الشمول المالي دراسة حالة عينة بنوك تجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2022-2023، ص14-15

الفرع الثاني: خدمات التكنولوجيا المالية

تقدم التكنولوجيا المالية العديد من الخدمات للمتعاملين، والتي يمكن إبرازها في العناصر التالية:

- ✓ **خدمة الدفع:** وتعني النشاطات المصرفية الأكثر نشاطا ومرونة، والتي تقدمها التكنولوجيا المالية للعديد من العملاء بحيث توفر لهم مجموعة من أساليب الدفع المتنوعة "الدفع عبر الهاتف النقال، التحويلات المالية للخارج، إدارة تدفقات الدفع للتجارة الإلكترونية، تبادل العملات بدون تكلفة".
- ✓ **الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد:**
  - الخدمات المصرفية البسيطة الموجهة للأفراد عبر الأنترنت، دون أي وجود مادي للوكالة وبتكاليف منخفضة؛
  - حلول تسيير الميزانية؛
  - أدوات متنوعة للإدارة المالية الشخصية.
- ✓ **الاستثمار والتمويل:** تقوم التكنولوجيا المالية **Fintech** بإستقطاب مدخرات الأفراد عن طريق تقديم البساطة في العروض الممنوحة، وتوفير منصات التمويل الجماعي للشركات سواء في شكل قروض إستثمار في رأس المال، وكذا تقديم الإستشارة للأفراد عبر الأنترنت.
- ✓ **خدمات مقدمة للبنوك على أساس قاعدة كبيرة للمعطيات:** بتقديم حلول موجهة للقطاع البنكي المصرفي من خلال جمع وتحليل قاعدة كبيرة من البيانات التي من شأنها تحسين إدارة العلاقة مع الزبون "الشراء، الإدخار، الملاءة المالية".
- ✓ **الخدمات الموجهة للبنوك والشركات:** تقدم التكنولوجيا المالية العديد من الحلول من أجل تحسين إدارة الشركات، فنجد منها الموجهة للبنوك مثل[1]:

- ➢ تقنية البلوكات التي تطور حلول معتمدة على تكنولوجيا البلوك تشين فيما يتعلق بتسجيل المعاملات؛
- ➢ معالجة المعلومات؛
- ➢ إدارة المخاطر؛
- ➢ إدارة الضرائب.

[1] مكرود رواية، زعوان رفيقة، واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه دراسة حالة الجزائر 2011-2020، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر،2020-2021، ص35

الفرع الثالث: التقنيات الرقمية للتكنولوجيا المالية

تعتمد التكنولوجيا المالية على مجموعة واسعة من التقنيات الرقمية، نوجزها فيما يلي:[1]

أولا: البيانات الضخمة

هي مجموعات من البيانات ضخمة الحجم يمكن تحليلها حسابيا للكشف عن الأنماط والاتجاهات، لاسيما فيما يتعلق بسلوك الإنسان وتفاعلاته، حيث تتسم البيانات الضخمة بسمات محددة وهي الحجم، التنوع، والسرعة، ويعتمد عليها في تحديد فئات العملاء، الكشف عن الغش، إدارة المخاطر، والخدمات المالية الشخصية.

ثانيا: سلسلة الكتل " البلوكشين"

هي عبارة عن برنامج لا مركزي ومفتوح لجميع الذين يودون التعاطي بعمليات التبادل المالية والمصرفية والتجارية والأسهم في العالم، والأهم أنها تمتلك سجلا عالميا لكل التحركات المالية والتجارية التي تدخل إليه، وهي تقنية مشفرة وشفافة. وفي هذا الإطار تعمل شركة "**فيزا إنك**" من أجل زيادة قدرتها التنافسية على تطوير نظام**Visa B2B Connect** ، والذي يضمن سرعة التحويلات التي تتضمن مبالغ كبيرة بين البنوك وبين الشركات.

ثالثا: العملة المشفرة

هي عملة افتراضية لا مركزية تعتبر كأصول رقمية من تقنية " البلوكشين" مخزنة على وسائط إلكترونية، حيث تتميز بسرعة تسوية المعاملات، تخفيض الرسوم، القدرة على تسجيل وتخزين المعلومات تكون غير قابلة للتغيير، والأمان حيث تعتمد على تقنيات التشفير المتقدمة وهذا ما يعيق عملية اختراق تفاصيل معاملة معينة أو تغييرها.

رابعا: العقود الذكية

وهي برمجية مؤلفة من مجموعة من الأكواد تمثل الشروط والتفاصيل التي يتم كتابتها في العقد بالاتفاق بين المتعاقدين يتم تشغيل البرمجية فقط في حالة إستفاء الشروط المكتوبة في العقد وتنفيذها باستخدام إحدى المنصات، وتتميز هذه العقود الذكية بالاستقلالية مما يوفر في التكاليف، الأمن والحماية، صعوبة اختراق البيانات، والكفاءة في استخدام الوقت بحكم أنها ملفات الكترونية..

[1] وفاء حمدوش، لمياء عماني، سمية بن علي، مرجع سبق ذكره ص 543-544

خامسا: الذكاء الاصطناعي

تهدف أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى تطوير أنظمة قادرة على معالجة المشاكل المعقدة بطرق مشابهة للعمليات المنطقية والاستدلال عند البشر، وتساعد هذه التقنية البنوك على: مكافحة غسيل الأموال، روبوتات الدردشة، الكشف عن الغش والاحتيال، التحليلات، إنشاء التقارير.

سادسا: الحوسبة السحابية

عرفت ميكروسوفت الحوسبة الحسابية بأنها "تقدم خدمات الحوسبة " الخوادم، والتخزين، وقواعد البيانات، والشبكات، والبرمجيات، والتحليلات وأكثر من ذلك عبر الانترنيت"، فهي تكنولوجيا تعتمد على نقل المعالجة ومساحة التخزين الخاصة بالحاسوب إلى ما يسمى بالسحابة وهي جهاز خادم يتم الوصول إليه عن طريق الأنترنت، وبهذا تتحول ببرامج تكنولوجيا المعلومات من منتجات إلى خدمات. وتوفر الحوسبة السحابية الأدوات التي تحتاجها الشركات من أجل تطوير التطبيقات وتقديم حلول جديدة للسوق بالسرعة التي يتطلبها عملاء اليوم.

المطلب الثالث: مفاهيم حول الاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي

الاقتصاد الرقمي والرقمنة والتحول الرقمي كلها مفاهيم ارتبطت بموضوع التكنولوجيا المالية والتعاملات المالية الرقمية.

الفرع الأول: مفهوم وخصائص الاقتصاد الرقمي

أولا: مفهوم الاقتصاد الرقمي

يعتبر موضوع الاقتصاد الرقمي الذي يقوم على التكنولوجيا الرقمية موضوعا معرفيا جديدا، غير أن التسميات المتعددة والمترابطة مثل: الاقتصاد الشبكي، أو الإقتصاد القائم على الإنترنت، أو إقتصاد المعرفة، فرضت شيئا من عدم الوضوح في مثل هذه المفاهيم، ومن أجل إماطة اللثام عن كل ذلك يمكن تعريف الإقتصاد الرقمي بأنه:

- ✓ الإقتصاد الرقمي هو ذلك الاقتصاد الذي يستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومرتبط بشبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، إضافة إلى توافر طرق المعلومات السريعة والهواتف المحمولة وخدمات التبادل الرقمي للمعلومات، وهي الأسس التي أصبحت تحكم كافة مناحي الحياة وأسلوب آداء الأعمال[1]؛

[1] عيساني أمحمد، المعاملات المصرفية عبر الهاتف المحمول في إطار الاقتصاد الرقمي دراسة حالة البنك المحمول الأمريكي، مجلة فصيلة محكمة في الحقوق والعلوم السياسية والإقتصادية، المجلد 10، العدد02، جوان2019، ص93-94

- ✓ فالإقتصاد الرقمي هو ذلك الاقتصاد القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الذي تشكل فيه المنتجات الرقمية (كوسائل إنتاج أو إستخدام) عمق النظام الجديد وما يتعلق به من طرق عمل وإتصال وتنظيم ومجالات معرفية وخدمية، وقد عرفه تابسكوت **Tapscott** أنه مجموع المؤسسات والأنشطة المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، والتي عرفت معدلات نمو معتبر[1]؛
- ✓ يعرف كذلك الإقتصاد الرقمي بأنه التسمية المستخدمة للإشارة إلى الاقتصاد القائم على الأنترنت "إقتصاد الوب" وهو الاقتصاد الذي يتعامل مع الرقميات أو المعلومات الرقمية، الزبائن الرقمية والشركات الرقمية، التكنولوجيا الرقمية مثل تكنولوجيا الإتصالات عن بعد، الوسائط المتعددة والتكنولوجيا الخلوية، والحوسبة، والمنتجات الرقمية قواعد ومستودعات بيانات، أخبار ومعلومات، البرمجيات، كتب ودوريات الوب، الألعاب الإلكترونية، والموسيقى على الوب. وكذلك المنتجات المالية المزودة بالمعالجات المصغرة وقدرات التشبيك[2].

ثانيا: خصائص الاقتصاد الرقمي

- ✓ الاعتماد الرئيسي على الإنترنت في مختلف العمليات والمعاملات؛
- ✓ يتأثر الاقتصاد الرقمي بصفة مستمرة بالتغيرات التي تطرأ على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛
- ✓ يرتكز الاقتصاد الرقمي على مستوى الثقافة التكنولوجية للمجتمع؛
- ✓ توفر المعلومات لمتخذ القرار[3]؛
- ✓ إن المعلومة صارت قوة في المجتمعات المعاصرة في عصر الثورة الرقمية، بحيث أن التوجه الاقتصادي القائم على المعلوماتية يؤكد على الثروة الفكرية والمعلوماتية كمحرك أساسي للاقتصاد. كما لم تعد الموارد الطبيعية المفتاح الرئيسي الوحيد للتطور الاقتصادي، ولا العدد الكمي للقوى البشرية كذلك[4]؛
- ✓ يقوم الاقتصاد الرقمي على نموذجية تنطلق من أهمية قدرة البشر وتمكينهم من استخدام المعارف والمعلومات وإنتاجها وتطويرها كعامل رئيسي له قيمة اقتصادية إنتاجية، ويركز

[1] طوايبية أحمد، تطبيقات الاقتصاد الرقمي وأثرها على النمو الاقتصادي، أطروحة ذكتوراه، تخصص التخطيط والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر،2008-2009، ص95

[2] جعفر حسن جاسم، مقدمة في الاقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010، ص 23

[3] عبد القادر زواتنية، أهمية الاقتصاد الرقمي للدول العربية في ظل جائحة كورونا وأثره على تحقيق التنمية المستدامة الإقتصاد الرقمي لدولة قطر نموذجا، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد18، العدد28، 2022، ص24

[4] محمد خضر حرز الله، أشريف يسرى، الاقتصاد الرقمي وخصائص السلوك الإستهلاكي الجديد، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والإقتصاد الرقمي ضرورة الإنتقال وتحديات الحماية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 23-24أفريل 2018، ص6

بالأساس على أهمية الرصيد الفكري والإبداعي للبشر بوصفه قادرا على زيادة عوائد الاستثمار وخلق الثروات وتحقيق التنمية المستدامة؛

- ✓ أصبح رصيد المؤسسة الاقتصادية يقوم بالأساس على المخزون المعرفي والمعلومات؛
- ✓ تشغيل الأنشطة والمشاريع الاقتصادية من خلال الإنترنت دون الحاجة للتحرك الفعلي سواء للأفراد أو المؤسسات؛
- ✓ في عصر الاقتصاد الرقمي ستتقلص فاعلية وجدوى القوانين والتشريعات الحالية النظام القانوني والمصرفي والتجاري، وهذا يفرض ضرورة إيجاد مجموعة من القوانين المحدثة للتعامل مع متغيرات الاقتصاد الرقمي؛
- ✓ يرتبط الاقتصاد الرقمي بالتغيرات الكثيرة التي تجري في البيئة الصناعية، ولاسيما ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، مما يعني أن الإمكانية التكنولوجية هي التي تلعب الدور الأساسي في بزوغ وتطوير الاقتصاد الرقمي؛
- ✓ أوجدت العولمة الرقمية والإنترنت اقتصادا الوصول إلى المستهلكين، والحصول على حصة من السوق في كل مكان في العالم؛
- ✓ الحاجة للتعلم مدى الحياة ستكون ضرورة أساسية من أجل البقاء في الوظيفة، كما ستنتهي ظاهرة التوظيف مدى الحياة، بل سنجد أن الكثيرين سيضطرون لتغيير وظائفهم وأماكن عملهم بشكل مستمر كل ثلاث أو خمس سنوات.
- ✓ سيكون المحرك الأساس للاقتصاد الرقمي مكونا من صناعات الإنفوميديا" **الوسائط المعلوماتية**"، وهي الحواسيب والاتصالات الرقمية، وهذه الصناعات ستكون أكثر إنتشارا وربحا على المستوى العالمي.

<u>الفرع الثاني: تعريف وأهمية التحول الرقمي</u>

أولا: تعريف التحول الرقمي "Digital Transformation"

- ✓ هو السعي إلى تحقيق إستراتيجية المنظمات وتطوير نماذج الأعمال والتشغيل المبتكرة والمرنة. من خلال الإستثمار في التقنيات وتطوير المواهب بإعادة تنظيم العمليات و إدارة التغيير، لخلق قيمة وخبرات جديدة للعملاء والموظفين وأصحاب العلاقة[1]؛

[1] عبد الرحمان نشادي، مظاهر وتحديات التحول الرقمي في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر جامعة البليدة2 لونيسي علي نموذجا، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية بحوث ودراسات، المجلد 10، العدد01، جامعة البليدة2 لونيسي علي، الجزائر، 2023، ص584

- ✓ يعرف التحول الرقمي بانه إحداث تغييرات في كيفية إدراك وتفكير وتصرفات الأفراد في العمل، والسعي إلى تحسين بيئة العمل من خلال التركيز. على إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، بالإضافة إلى تغيير الإفتراضات التنظيمية حول الوظائف بحيث تتضمن فلسفة المنظمات والقيم، الهياكل التنظيمية، والترتيبات التنظيمية التي تشكل سلوك الأفراد بما يتفق وطبيعة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات[1]؛
- ✓ مما سبق يمكن تعريف التحول الرقمي على أنه:" عملية إنتقال المؤسسات من نموذج العمل التقليدي إلى نموذج آخر يعتمد على دمج التكنولوجيا الرقمية في عالم الأعمال، وتتمثل في تحويل الخدمات الحيوية والأساسية المرتبطة بخدمة الأفراد والمؤسسات والإستثمارات المختلفة من شكلها التقليدي إلى الشكل الإلكتروني الذكي[2].

ثانيا: أهمية التحول الرقمي

للتحول الرقمي فوائد عديدة ومتنوعة تعود على الأفراد وعلى القطاعات، فهو يوفر التكلفة والجهد بشكل كبير، ويحسن الكفاءة التشغيلية وينظمها، كما أنه يعمل على تحسين جودتها وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للجمهور، ويخلق فرص لتقديم خدمات مبتكرة وإبداعية بعيدا عن الطرق التقليدية.

كما يساعد النفاذ الرقمي المؤسسات والشركات على التوسع والإنتشار في نطاق واسع للوصول إلى شريحة أكبر من العملاء والجمهور.

يمكن تلخيص فوائد التحول الرقمي في النقاط التالية:

- ✓ تسريع طريقة العمل اليومية وزيادة جودة وكفاءة سير العمل؛
- ✓ سهولة وسرعة ومرونة تطبيق خدمات جديدة؛
- ✓ رفع مستويات الشفافية والحوكمة، مما يؤدي إلى تقليل الأخطاء
- ✓ زيادة الإنتاجية وتحسين المنتجات، مما يحقق إستمرارية الأعمال والخدمات؛
- ✓ إمكانية الإستفادة من التقنيات الحديثة لتطوير الأداء والتنبؤ والتخطيط للمستقبل؛
- ✓ تسهيل إمكانية الحصول على الائتمان والخدمات المالية، مما يساعد على إخراج الناس من الفقر؛
- ✓ إتاحة الفرص للمزيد من الأشخاص كي يقوموا بإنشاء مشاريعهم الخاصة والحصول على دخل ثابت؛

[1] عبد الرحمان حسن حسن محمد، محمد أحمد الغبيري، واقع التحول الرقمي للمملكة العربية السعودية دراسة تحليلة، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد04، العدد03، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية،2020، ص15

[2] خيرة شاوشي، زهرة خلوف، التحول الرقمي في الجزائر، مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، المجلد05، العدد 01، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2023، ص19

- ✓ تحسين جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين؛
- ✓ التحكم في الوقت والتكاليف ويحسن الكفاءة التشغيلية للمنظمة؛
- ✓ تحسين الإبتكار في المنظمة من خلال مخرجات التقنيات الرقمية مما يتيح للمنظمة تقديم خدمات بشكل جديد كليا للعميل؛
- ✓ تحقيق القابلية التنافسية في بيئة المنظمة والحصول على حصص سوقية جديدة[1].

ثالثا: خطوات ومميزات التحول الرقمي

- ✓ **خطوات التحول الرقمي**

يمثل التحول الرقمي رحلة فريدة من نوعها لكل بلد ولكل مؤسسة، ويتم تحديد مسارها إلى حد كبير من خلال القوى العاملة ومرونتها للتكيف والتجربة، و يمكن حصر خطوات التحول الرقمي فيما يلي [2] :

- ➢ صياغة إستراتيجية رقمية للمنظمة، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال قياس الإمكانيات الرقمية؛
- ➢ الحالية، وتغيير الهيكل التنظيمي بما يتوافق مع الإستراتيجية الرقمية لتحقيق المرونة اللازمة داخل المنظمة؛
- ➢ إنشاء وحدة للتحول الرقمي كضرورة حتمية لتتبع عملية التحول الرقمي وإدارتها بفعالية؛
- ➢ إنشاء إدارة التغيير للتغير الرقمي والتي تعتبر متطلب رئيسي للوصول إلى الأهداف الإستراتيجية؛
- ➢ تحديد عوائق التكامل الرقمي والعمل على حلها.

- ✓ **مميزات التحول الرقمي**

يتميز التحول الرقمي بالعديد م المميزات نذكر منها ما يلي [3]:

- ➢ إنشاء علاقات عبر الحدود مع العملاء، بإستخدام الأنترنت دون الحاجة إلى منشأة ودون وجود مادي؛
- ➢ خلق قيمة للبيانات بما يسمح بمشاركة العملاء والمستخدمين، وهذا بإستخدام شركات المنصات الرقمية للتفاعل مع عملائها بما يسمح لها بتحليل سلوكهم وزيادة عائداتهم، مثل بيع البيانات ووضع إعلانات خاصة بالعميل على المنصات مقابل رسوم؛

[1] صدوقي غريسي، سي الطيب الهشمي رضا، علي العبسي، واقع وأهمية التحول الرقمي والأتمتة، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد03، العدد02، المركز الجامعي أفلو، الجزائر، 2021، ص103

[2] مجوري نجاة، عتيق نصر عواطف، مرجع سبق ذكره ص20

[3] زعزوعة فاطمة، أثر التحول الرقمي في فرض ضرائب على الإنتقال الإلكتروني للبيانات، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، المجلد 05، العدد01، جامعة بلحاج بوشعيب، عيم تيموشنت، الجزائر، 2022، ص679

- إعطاء أهمية للحجم، فكلما زاد حجم الأشخاص المستخدمين، كلما زادت القيمة أي تأثير شبكة الأنترنت، وهي مسألة جد مهمة في ظل الاقتصاد الرقمي، فغالبا ما تكون المنصات الرقمية ذات تكاليف ثابتة وأخرى قليلة، كما أن فائدة كل جانب تتزايد بزيادة عدد الأشخاص؛
- التحول من الإدارة الورقية إلى إدارة رقمية كآلية جديدة لتسجيل وتخزين ونقل المعلومات مما يزيد من سرعة آداء الخدمات وإتخاذ القررات.

المبحث الثالث: عموميات حول التعاملات المالية الرقمية

تشمل التعاملات المالية الرقمية مجموعة واسعة من الخدمات المالية التي يتم الوصول إليها وتقديمها من خلال القنوات الرقمية، بما في ذلك المدفوعات والإئتمان، الإدخار، التحويلات والتأمين، ويتم ذلك عبر الهواتف المحمولة والأنترنت.

وسيتم من خلال هذا المبحث التعريف بالتعاملات المالية الرقمية وأنواعها، فوائدها وقنواتها ومتطلبات تقديمها.

المطلب الأول: مفهوم التعاملات المالية الرقمية

الفرع الأول: تعريف التعاملات المالية الرقمية Digital Financial Services

- ✓ تعرف التعاملات "الخدمات" المالية الرقمية **DFS** بأنها " نظام يتيح للزبون الوصول إلى حساباته أو أية معلومات يريدها، والحصول على مختلف الخدمات والمنتجات المصرفية من خلال شبكة معلومات يرتبط بها جهاز الكمبيوتر الخاص به أو الوسائل الإلكترونية أو الرقمية أو الآلية الأخرى[1]؛
- ✓ التعاملات المالية الرقمية هي خدمات مالية تعتمد على التقنيات الرقمية لتقديمها وإستخدامها من قبل المستهلكين[2]؛
- ✓ وتعرف أيضا على أنها: "الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية الرسمية وإستخدامها مثل التحويلات والمدفوعات والقيمة المخزنة والمدخرات والإئتمان وما إلى ذلك من قبل المستهلك النهائي، من خلال القنوات الرقمية والإستفادة من العمليات التي تركز على التكنولوجيا، وهي تلك التعاملات التي تنطوي على خدمات معلوماتية، وعلى تقديم خدمات عبر وسائل وشبكات مثل الأنترنت، كما تعتبر التعاملات المالية الرقمية أوسع من كونها مجرد خدمات تكنولوجيا المعلومات أو خدمات الويب، فهي تتضمن جميع الخدمات المبنية على تكنولوجيا المعلومات عبر الشبكات الرقمية"[3]؛
- ✓ التعاملات " الخدمات" المالية الرقمية هي خدمات مالية يتم تقديمها من خلال الهواتف المحمولة أو أجهزة الكمبيوتر الشخصية أو الإنترنت أو البطاقات المرتبطة بنظام دفع رقمي موثوق، وبالمثل يحدد تقرير **MeKinsey** التمويل الرقمي على أنه " خدمات مالية يتم تقديمها عبر الهواتف المحمولة أو الإنترنت أو البطاقات. ووفقا لـ**Gomber & Others** يشمل التمويل الرقمي قدرا كبيرا من المنتجات المالية الجديدة، والأعمال المالية، والبرامج المتعلقة بالتمويل، والأشكال الجديدة للتواصل مع العملاء

[1] محفوظ فاطمة، الخدمات المالية الرقمية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، دفاتر البحوث العملية، المجلد 10، العدد02، 2022، ص254

[2] World Bank Group**, Digital financial services**, April 2020, p 04

[3] Social Performance Task Force SPTF, **Services financiers digitaux et protection des clients: l'heure des célébrations ou des préoccupations**, 09/10/2018, p11

والتفاعل معهم التي تقدمها شركات **FinTech** ومقدمي الخدمات المالية المبتكرين. وعلى الرغم من عدم وجود تعريف موحد للتمويل الرقمي أو التعاملات المالية الرقمية، إلا أن هناك بعض الإجماع على أن التعاملات المالية الرقمية تشمل جميع المنتجات والخدمات والتكنولوجيا و/ أو البنية التحتية التي تمكن الأفراد والشركات من الوصول إلى المدفوعات والمدخرات والتسهيلات الإنتمانية عبر الأنترنت أو دون الحاجة لزيارة فرع البنك أو دون التعامل المباشر مع مقدمي الخدمات المالية[1]؛

- ✓ من خلال ما سبق نجد أن التعاملات المالية الرقمية هي تلك المعاملات المالية التي يتم فيها إستخدام المنتجات والخدمات المالية من خلال قنوات رقمية تتم عبر الأنترنت والهواتف المحمولة[2].

الفرع الثاني: أنواع التعاملات المالية الرقمية

أولا: البطاقات البنكية:

هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية مغناطيسية تقوم على مبدأ الدفع المسبق بإعتبارها آداة مصرفية للوفاء بالإلتزامات المالية يصدرها البنك لصالح عملائه بدلا من حمل النقود وتتميز بشكلها المستطيل وتحمل إسم المؤسسة المصدرة لها وشعارها وتوقيع وحساب حاملها وفي الوجه الأمامي تحمل رقمها وإسم حاملها وتاريخ إنتهاء صلاحيتها، وبالتالي فهي تحل محل النقود في مختلف الإلتزامات، كما تستخدم هذه البطاقات في السحب النقدي من جهاز الصرف الآلي **ATM**، وفي شراء السلع والحصول على الخدمات حيث تعطي لحاملها قدرا كبيرا من المرونة في السداد والأمان وتكلفة أقل في إتمام العمليات وبسرعة أكبر في إتمام التسوية المالية، وهناك عدة أنواع من هذه البطاقات نذكر أهمها[3]:

- ✓ **بطاقات السحب الآلي:** يمكن للعميل بمقتضاها سحب مبالغ نقدية من حسابه بحد أقصى متفق عليه والغرض منها هو تقليل الزحام على شبابيك الصرف وذلك لتمكين العميل من صرف المبالغ التي يحتاجها خلال الفترة التي يكون فيها البنك مغلقا، لذلك نجد البنوك تنشىء منافذ توزيع لها عن طريق هذه البطاقات في أماكن كثيرة مثل المطارات ومحطات السكك الحديدية ومراكز التسويق؛
- ✓ **بطاقات ضمان الشيك:** بمقتضاها يتعهد البنك مصدر هذه البطاقة لعميلة حامل البطاقة بأن بضمن سداد الشبكات التي يحررها العميل من هذا البنك، وذلك وفقا لشروط إصدار البطاقة وتحتوي هذه

[1] سعاد الميلودي، فاطمة فوقة، الخدمات المالية الرقمية وأثرها على الشمول المالي في الدول العربية " دراسة قياسية بإستخدام بيانات بانل خلال الفترة 2011-2019، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 13، العدد02، سنة 2022، ص429

[2] قويدر بلقيس، دور الخدمات المالية الرقمية في حل أزمة السيولة دراسة حالة بريد الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص إقتصاد بنكي ونقدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019-2020، ص31

[3] مصطفى طويطي، وسائل الدفع الإلكتروني دراسة قياسية لبنك القرض الشعبي الجزائري، مجلة العلم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد09، سنة 2013، ص56-57

البطاقة عادة على إسم العميل وتوقيعه ورقم حسابه والحد الأقصى الذي يتعهد البنك بالوفاء به في كل شيك يحرره العميل؛

- ✓ **بطاقات الدفع:** وهي بطاقات تخول لحاملها سداد ثمن السلع والخدمات التي يحصل عليها من بعض المحلات التجارية التي تقبلها بموجب إتفاق مع الجهة المصدرة لها، وذلك بتحويل ثمن البضائع والخدمات من حساب العميل حامل البطاقة إلى حساب التاجر"البائع"، لذلك تعتمد هذه البطاقة على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك؛
- ✓ **بطاقات الإئتمان:** ويمنح فيها البنك لحاملها تسهيلات إئتمانية، حيث يستطيع إستعمالها للحصول على السلع والخدمات بمجرد تقديمها إلى التاجر بصرف النظر عن وجود أو عدم وجود رصيد كافي للعملية حيث يقوم التاجر بتحرير فاتورة بقيمة المشتريات والتي عليها توقيع العميل ويقدمها للبنك مصدر البطاقة ليسدد قيمة الفاتورة له، وبعدها يقوم البنك بتقديم كشفا شهريا للعميل بإجمالي القيمة لتسديدها أو خصمها من حسابه الجاري، وتجدر الإشارة إلى أن العميل لا يتحمل أي فوائد على هذا الإئتمان في حال سدد المبلغ في الأجل المحدد وإنما يعتبر هذا الإئتمان بمثابة إمتياز ممنوح للعميل.

ثانيا: البطاقة الذكية

ظهرت هذه البطاقة بعد المشاكل التي إعترضت البطاقات البنكية خصوصا من حيث السرعة، وهي عبارة عن بطاقة تشبه البطاقة البنكية وتحتوي على برغوتات صغيرة إلكترونية تشكل ذاكرة عددية تسمح بالإحتفاظ بكمية كبيرة من البيانات الخاصة بحاملها مثل الإسم والعنوان والهاتف و المصرف المصدر وأيضا كافة التفاصيل عن الحالة المالية ويمكن إعتبارها آخر جيل من البطاقات كونها لا تعتمد على الإتصال مع حاسوب المصرف أو الجهة المصدرة، كما يمكن شحنها بمبلغ معين من النقود وبالتالي فهي توفر القدرة الفائقة في العمليات النقدية حيث يشكل إستعمالها محفظة نقدية إلكترونية.

ثالثا: الشيكات الإلكترونية

يرجع التعامل بالشيك الإلكتروني كأول مرة في فرنسا ثم تلتها الإدارة الأمريكية، حيث قامت بإصدار شيكات إلكترونية لحل مشكلة الخزانة التي تصدر أكثر من 400مليون صد ورقي لدفع مصاريف الإدارة الفدرالية والنفقات الاجتماعية، كما أصدرت الحكومة الأمريكية أول شيك إلكتروني لسداد دعمها لعقد بلغ 22ألف دولار لصالح إحدى الشركات وقد تمت هذه العملية من خلال برنامج التوقيع الرقمي من جهة الإعتماد.

وبالتالي يعتبر الشيك الإلكتروني مكافئ للشيكات الورقية التقليدية بإعتباره رسالة إلكترونية موثقة مؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك ويقوم بمهمته كوثيقة تعهد بالدفع ويحمل توقيعا رقميا، بمكن التأكد من صحته إلكترونيا وهو يختلف عن التوقيع العادي المكتوب باليد حيث يتضمن ملفا إلكترونيا آمنا يحتوي على معلومات خاصة بمحرر الشيك ووجهة صرف هذا الشيك بالإضافة إلى المعلومات الأخرى كتاريخ صرف

الشيك، قيمته، المستفيد منه ورقم حساب المحول إليه، وحتى تكون المعطيات أكثر وضوح نقوم بعرض نموذج للشيك الإلكتروني وفق الشكل الآتي:

الشكل رقم 3: الشيك الإلكتروني

Référence : https://www.google.com consulté le 23:46 à 14/03/2024

كما أنه إلتزام قانوني بسداد مبلغ معين في تاريخ معين لصالح فرد أو جهة معينة وهو يحتوي على نفس المعلومات التي يحملها الشيك التقليدي مثل المبلغ والتاريخ والمستفيد والساحب والمسحوب عليه، إلا أنه يكتب بواسطة آداة إلكترونية.

الفرع الثالث: فوائد الخدمات المالية الرقمية

تعرف التعاملات المالية الرقمية إنتشارا واسعا وتزايدا مستمرا في الآونة الأخيرة وذلك للإيجابيات والفوائد التي نذكر منها[1]:

- ✓ توفير الوقت والجهد؛
- ✓ قليلة التكاليف؛
- ✓ سهولة إجراء العمليات؛
- ✓ سهولة نقل الأموال؛
- ✓ الدخول إلى حسابك وإجراء العمليات المالية في أي وقت وأي مكان؛
- ✓ القيام بالتعاملات التجارية ونقل الأموال بين الحسابات بشكل أفضل وأسرع.

[1] ليندة نواصرة، نورهان مقران، دور الخدمات المالية الرقمية في تحسين الشمول المالي للمرأة في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر،2022، ص36

المطلب الثاني: قنوات ومتطلبات تقديم التعاملات المالية الرقمية

يتم الوصول وتقديم التعاملات المالية الرقمية عن طريق مجموعة من القنوات وفي ظل جملة من المتطلبات.

الفرع الأول: قنوات تقديم التعاملات المالية الرقمية

إن هذه القنوات الإلكترونية تتم من خلالها الخدمة المصرفية بشكل كامل، بداية بإختيار الخدمة من جانب العميل مرورا بإجراءات إتمامها والإنتهاء بأدائها بشكل إلكتروني، ويمكن توضيح هذه القنوات كالآتي[1]::

أولا: الصراف الآلي

الصراف الآلي هو جهاز يعمل أوتوماتيكيا لخدمة العملاء دون تدخل العنصر البشري، ويعمل ضمن برامج معدة خصيصا لتلبية العديد من الحاجات المصرفية للعملاء وعلى مدار الساعة وذلك من خلال بطاقة الصراف الآلي، وهي بطاقة بلاستيكية بمواصفات معينة تصدر عن البنك، ويقوم العملاء بإستخدام البطاقة البلاستيكية للحصول على خدمات مختلفة يقدمها جهاز الصراف الآلي نذكر منها السحب النقدي، الإيداع، الإستفسار عن الرصيد.

ثانيا: الصيرفة عبر الهاتف

تعتمد هذه الخدمة كذلك على وجود شبكة تربط أفرع البنك الواحد ككل وتمكن الموظف المنوط به تقديم الخدمة الهاتفية من الوصول لبيانات العميل مباشرة من أي من أفرع البنك، فيقوم العميل بالإتصال برقم موحد للحصول على خدمة محددة من مصرفه، ويستطيع الموظف والذي يقوم بالرد على العميل من الوصول إلى بيانات حول العميل ويبدأ بتوجيه أسئلة محددة للتأكد من هويته، كالسؤال عن آخر معاملة قام بها، ووجدت البنوك الكبرى أن تكوين مراكز الإتصال لخدمة العملاء أمر يوفر عليها الكثير من الخدمات التي تستغرق منها ومن العميل وقتا مقدرا، ووجدت بالتالي أن ذلك له مردودا في توفير التكلفة عليها.

ثالثا: صيرفة الأنترنت

يعرف العمل المصرفي عبر الأنترنت بأنه العمل المصرفي الذي تكون فيه الأنترنت وسيلة الإتصال بين البنك والزبون، وبمساعدة نظم أخرى يصبح زبون المصرف قادرا على الإستفادة من الخدمات والحصول على المنتجات المصرفية التي يقدمها البنك من خلال إستخدام جهاز حاسوب شخصي موجود لديه يسمى بالمضيف أو من خلال إستخدام أي مضيف آخر، وكل ذلك عن بعد وبدون الحاجة للإتصال المباشر بكادر المصرف البشري.

[1] حسيني جازية، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد23، جامعة الشلف، الجزائر، 2020، ص104

رابعا: الصيرفة عبر الهاتف الجوال

إن الإتجاه العام في العالم يتقدم نحو إنتشار إستخدام الهاتف الجوال ويتبع هذا الإتجاه تطوير إستخدام الهاتف الجوال لأغراض متعددة، فقد بدأ إستخدامه للولوج في الشبكة العالمية "الأنترنت" وإستخدامه في التطبيقات المتعلقة بها، وقد أعلن عدد من البنوك عن إتاحة الصيرفة عبر الهاتف الجوال.

إن التعاملات المالية الرقمية من الأهمية بمكان بالنسبة للمستثمرّ، وذلك لأنها تمكنه من متابعة الفرص الإستثمارية وإبرام العقود الإلكترونية وإتمام الصفقات عبر التحويلات الإلكترونية مما جعل البنوك تتنافس في تلك الخدمات من خلال إعلاناتها المتواصلة عن تطوير خدماتها المصرفية وإدخال تقنيات جديدة.

الفرع الثاني: متطلبات تقديم التعاملات المالية الرقمية

لتقديم التعاملات المالية الرقمية وجب توفر بعض العناصر المهمة أهمها:

أولا: البنية التحتية

إن عدم توافر بنية تحتية لفروع البنوك أو عدم ملائمة ساعات العمل أو المواقع في بلد ما، من شأنه تشجيع العملاء على إجراء مدفوعاتهم بإستخدام التكنولوجيا الرقمية، وإذا كانت الفروع بعيدة جدا عن أماكن سكن العملاء أو أماكن قيامهم بأعمالهم، فهذا أيضا يدفعهم على إستخدام وسيلة بديلة، وبينما نجد في الأردن ولبنان تغطية بنكية جيدة وبشكل عام تتواجد على مسافة جغرافية صغيرة من مدينة لأخرى، نجد أنه في أماكن أخرى مثل مصر والعراق قد تم البدء في إنشاء أرضية ملائمة للتعاملات المالية الرقمية[1]؛

ثانيا: التكلفة

إن تكلفة المعاملات الناتجة عن ترك مشروع ما والذهاب بعيدا إلى فرع أو إلى مكتب بريد من أجل إجراء بعض المدفوعات يؤدي إلى تضييع للمال، وعلاوة على ذلك، فإذا إنطوت عملية إرسال الأموال أو إجراء المدفوعات على رسوم كبيرة لإجراء المعاملة كنسبة مئوية من المبلغ، فإن العملاء سوف يبحثون عن خيارات أخرى أقل تكلفة، لذلك يجب وضع طريقة لتوضيح المبالغ التي سيتم توفريها وذلك من أجل تحفيز العملاء على استخدام المدفوعات الرقمية؛

ثالثا: الإعتبارات الأمنية

إن ترك المنزل والذهاب بعيدا إلى مصرف أو مكتب بريد يعد في بعض مجتمعات الشرق الأوسط من الأمور غير الآمنة، وكذلك فإن الوقت المستغرق في التنقل يعد كبيرا جدا، وبالتالي فإن ظروف الأمان

[1] حسيني جازية، مرجع سبق ذكره ص 104

والسلامة غير المواتية من شأنها أن تولد رغبة لدى العملاء في السعي وراء خيارات أسهل مثل إستخدام التكنولوجيا الرقمية التي تتطلب وعيا ماليا رقميا[1]؛

رابعا: تعزيز تنوع المؤسسات المالية

تضم القطاعات المالية أنواعا كثيرة من المؤسسات المالية بخلاف البنوك التجارية، فالمصارف البريدية ومؤسسات التمويل الأصغر والجمعيات التعاونية الإئتمانية تطبق نماذج أعمال متنوعة وتمارس نشاطها في مناطق جغرافية مختلفة بغرض خدمات قطاعات شرائح متميزة من العملاء، وهو ما يتطلب من زيادة الوعي المالي الرقمي بالخدمات المتنوعة التي تقدمها المؤسسات المالية المختلفة؛

خامسا: تيسير إستخدام التقنيات المبتكرة ودخول المؤسسات غير التقليدية التي تعتمد على التكنولوجيا

لا يوجد بلد مثل الصين يوضح على نحو أفضل ما يمكن تحقيقه من خلال النهج المبتكرة التي تعتمد على أطراف فاعلة غير تقليدية مثل منصة علي بابا "**Ali BaBa**" للتجارة الإلكترونية وشبكة تنسنت "**Tencent**" للتواصل الاجتماعي، ويستغل مقدمو الخدمة المبتكرون في كثير من الدول التكنولوجية وشبكات العملاء القائمة بالفعل والبنية التحتية والبيانات الضخمة لخفض تكلفة المعاملات وتقديم منتجات مالية تناسب إحتياجات العملاء محدودي الدخل، وكما ورد في المبادئ رفيعة المستوى لتعميم التعاملات المالية الرقمية الصادرة عن مجموعة العشرين هناك ضرورة لإطار قانوني وتنظيمي واضح يتيح الفرصة أمام التقنيات والأطراف الفاعلة الجديدة، وفي الوقت ذاته مواجهة المخاطر الناشئة عن الإبتكار، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة وعي الأفراد المالي والرقمي؛

سادسا: تشجيع تطوير منتجات مالية مبتكرة ومنخفضة التكلفة

تواجه الفئات المحرومة من الخدمات معوقات فريدة وإنخفاضا في الوعي المالي، مما يتطلب من صانعي السياسات العامة إرساء أطر تنظيمية تشجع على إعداد منتجات مالية ملائمة تلبي إحتياجات العملاء المحرومين من الخدمات ومحدودي الدخل، ويجب أيضا التشجيع على تصميم المنتجات التي تركز على العملاء وتتغلب على المعوقات السلوكية وتزيد من مستوى الوعي المالي؛

سابعا: حماية العملاء عن طريق إرساء قواعد للإفصاح والمعاملة العادلة

إن حماية العملاء من الإستغلال المحتمل ومعاملتهم معاملة عادلة من جانب مقدمي الخدمة في غاية الأهمية، ويؤكد تقرير البنك الدولي حول الممارسات الجيدة للحماية المالية للعملاء على ضرورة أن يزود مقدمو

[1] كيلان إسماعيل عبد الله، نهى صافي عبد، دور الوعي المالي الرقمي في تحقيق الشمول المالي في ظل جائحة كوفيد19، مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، المجلد1، العدد5، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، 2021، ص218-219

خدمة العملاء بمعلومات واضحة حول شروط وأحكام المنتجات من خلال نموذج موحد بغرض تسهيل المقارنة عند تسوق المنتجات.

خلاصة الفصل:

إن التكنولوجيا المالية والتي تعرف على أنها ابتكارات مالية بإستخدام التكنولوجيا، يمكنها إستحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة لها أثر مادي وملموس على الأسواق والمؤسسات المالية وعلى تقديم التعاملات المالية، كما يشير مصطلح التكنولوجيا إلى توفير حلول جديدة في مجال التمويل من قبل شركات تكنولوجيا المعلومات، بحيث يتم إنشاء نماذج جديدة الواحدة تلوى الأخرى، حيث ساهمت تطورات التكنولوجيا المالية في تفعيل العديد من التعاملات المالية مما جعلها أكثر سهولة وأقل تكلفة، وهذا بفضل التقنيات المالية المبتكرة التي جاءت بها ومن بينها سلسلة الكتل، الهويات الرقمية، المحافظ الرقمية والعملات المشفرة وعملة البيتكوين، مما أدى إلى ظهور التحول الرقمي والذي يعتبر نموذج عمل قائم على إستعمال التقنيات الرقمية في إبتكار منتجات وخدمات جديدة وطريقة توزيعها والتوجه والتركيز على العميل أو المستخدم، ويتم تقديم هذه الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة والأنترنت وذلك عبر العديد من القنوات، في ظل توفر بنية تحتية ملائمة والتي تعتبر عنصر مهم، لتشمل هذه التعاملات المالية جميع شرائح المجتمع وخاصة سكان الأرياف والفئات المهمشة.

الفصل الثاني

الإطار النظري لمؤشرات الآداء المالي

تمهيد:

يعتبر الأداء المالي مفهوما شاملا ومهم بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية، سواء كانت عبارة عن مؤسسة أو بنك، فهو يمثل الهدف الأساسي الذي يسعى إليه من علاقة مباشرة بالأداء داخل البنك، لكونه يوضح المستوى الذي وصل إليه البنك خلال الفترة معينة من الزمن.

وبإعتبار أن القطاع البنكي يعتبر بدوره أحد أهم ركائز الإقتصاد الوطني، وذلك من خلال جلب الأموال من المدخرين وإعطائها إلى المستثمرين عن طريق القروض. ويجدر الإشارة إلى أن قياس الأداء المالي في البنوك تتم من خلال إستعمال المؤشرات والنماذج الإقتصادية، ويكون الآداء الفعلي في زيادة نسب المؤشرات. ونهدف من خلال هذا الفصل إلى عرض الإطار النظري لمؤشرات الآداء المالي وبشكل مفصل وفق المنهجية البحثية التالية:

- ✓ **المبحث الأول: ماهية تقييم الآداء؛**
- ✓ **المبحث الثاني: تقييم الآداء المالي؛**
- ✓ **المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الآداء المالي في البنوك التجارية.**

المبحث الأول: ماهية تقييم الآداء

سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى تعريف تقييم الآداء وخصائص وأهمية مؤشراته.

المطلب الأول: ماهية تقييم الآداء

عرف مفهوم الآداء تحولات هامة عبر تاريخ تطور المنظمات، وذلك بسبب التغيرات الكبيرة التي عرفتها العوامل المؤثرة فيه.

الفرع الأول: تعريف الآداء

- ✓ بين عام **1994و1996** تم نشر أكثر من **3615** بحث ومقالة علمية حول الآداء كذلك هناك ثورة حقيقية في عملية نشر الكتب حول الموضوع بدء من عام **1996**حيث ينشر بمعدل كتاب خلال أسبوعين حول الآداء في الولايات المتحدة الأمريكية، يضاف إلى ذلك أن عددا كبيرا من المؤتمرات حول الآداء قد نظمت في العالم الغربي من قبل الجامعات ومراكز البحوث[1]؛
- ✓ تجدر الإشارة إلى أن الآداء هو المقابل للكلمة الإنجليزية **Performance** والتي تعني إنجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه، وهو نفس المعنى الذي ذهب إليه قاموس **Encyclopedic World Dictionary** أي إنجاز الأعمال كما يجب أن تنجز[2]؛
- ✓ ويرى بعض الباحثين فيه ما يلي:" أداء مركز ذو مسؤولية ما يعني الفعالية والإنتاجية التي يبلغ بهما هذا المركز الأهداف من قبلها ".
- ✓ الفعالية تحدد في أي مستوى تتحقق فيه الأهداف أما الإنتاجية تقارن النتائج المتحصل عليها بالوسائل المستخدمة في ذلك. حسب هذا التعريف يتبين أن الأداء يتمثل في عنصرين هما: الفعالية والإنتاجية، العنصر الأول معناه درجة بلوغ الهدف، أما العنصر الثاني فهو الإنتاجية المتمثلة في العلاقة بين النتائج المحققة فعلا والوسائل المستخدمة لتحقيقها[3].

---

[1] نادية سعودي، مدى إستخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم آداء البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017-2018، ص 03

[2] السعيد بريش، نعيمة يحياوي، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم آداء المنظمات وزيادة فعاليتها دراسة حالة ملبنة الأوراس، مجلة آداء المؤسسات الجزائرية، العدد01، 2012، ص28

[3] منصف بن عمارة، عبد العالي هوام، تقييم الآداء المالي للبنوك التجارية من وجهة نظر العميل دراسة مقارنة بين البنك الجزائري وبنك التنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2013-2014، ص33

الفرع الثاني: تعريف تقييم الآداء:

يعرف على أنه "فحص تحليلي إنتقادي شامل لخطط وأهداف، طرق التشغيل وإستخدام الموارد البشرية والمادية بهدف التحقق من كفاءة وفعالية إستخدام الموارد المتاحة"، ويمكن التمييز بين المستويات التالية لتقييم الأداء:[1]

- ✓ **على مستوى الاقتصاد:** متابعة تنفيذ القطاعات الاقتصادية أو الاقتصاد ككل للأهداف المحددة مسبقا، وبيان الانحرافات الحاصلة، أسبابها وإقتراح الحلول المناسبة لها؛
- ✓ **على مستوى المؤسسة:** الحكم على كفاءة المؤسسة بمقارنة فعالية التنفيذ في أية فترة معينة بما كان ينبغي تحقيقه من الأهداف وإستخراج الانحرافات؛
- ✓ **على مستوى الفرد:** تتبلور عملية تقييم الأداء الفرد في المؤسسة في تقدير المنتظم والمستمر لإنجاز الفرد للعمل وتوقعات تنميته وتطويره في المستقبل.

تأتي عملية تقييم الآداء في نهاية عملية إدارة الآداء، بحيث تستطيع الإدارة في نهاية السنة أو الخطة الوصول إلى نتائج مؤكدة لمستويات الآداء، ويوفر هذا النظام درجة من الاتفاق بين الرئيس والمرؤوس، على الإعتراف بنتيجة التقييم النهائي وبالتالي تقبل القرارات التالية لذلك[2]؛

تقييم الأداء يرتبط بتقديم حكم ذو قيمة على إدارة مختلف موارد المؤسسة ، و منهم من يرى أن تقييم الأداء "هو خطوة رئيسية في عملية الرقابة، ويكمن جوهر عملية التقييم في مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات محددة مسبقا، والوقوف على الانحرافات وتبريرها" ،كما أن هناك من عرفه "هو استقراء دلالات ومؤشرات المعلومات الرقابية لكي يتم اتخاذ قرارات جديدة لتصحيح مسارات الأنشطة في حالة انحرافها، والعمل على تدعيمها " الوصول إلى حكم بعد القياس ،في حين يرى آخرون أن تقييم الأداء هو قياس الأداء الفعلي ومقارنة النتائج المحققة بالنتائج المطلوبة (الأهداف)، بما يكفل اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحسين الأداء[3].

---

[1] نبيل حمادي وفاطمة الزهراء عبادي، مقومات تحسين آداء المؤسسات الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة، الملتقى الدولي العلمي حول الآداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر يومي 10و11 نوفمبر 2009، ص04

[2] محمد عبد الغني حسن، الجودة في إدارة تقييم الآداء، الطبعة الأولى، دبيك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، سنة 2016، ص15

[3] عادل بو مجان، تأهيل الموارد البشرية لتحسين آداء المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل فرع جنرال الكوابل، أطروحة ذكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص56

الفرع الثالث: أهداف تقييم الآداء

هناك أهداف رئيسية لعملية تقييم الآداء في البنوك يمكن إظهارها كالآتي[1]:

- ✓ متابعة تنفيذ أهداف المصرف المحددة، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كما ونوعا ضمن الخطة المرسومة المحددة لها، ويتم ذلك بالإستناد إلى البيانات والمعلومات المتوافرة عن سير الآداء؛
- ✓ الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المصرف وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها، والعمل على تلافي الأخطاء مستقبلا؛
- ✓ يساعد تقييم الآداء في الكشف عن التطور الذي حققه المصرف في مسيرته نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، وذلك عن طريق مقارنة نتائج الآداء الفعلي زمانيا في البنك من مدة إلى أخرى، ومكانيا بالمصارف المماثلة الأخرى.

المطلب الثاني: أقسام عملية تقييم الآداء

يمكن تحديد أقسام عملية تقييم الآداء على النحو التالي[2]:

الفرع الأول: تقييم الآداء المخطط

ويتمثل هذا النوع في التحقق من مدى الوصول إلى الأهداف المسطرة وذلك من خلال مقارنة المؤشرات الواردة في المخطط والسياسات الموضوعة مع المؤشرات الفعلية وهذا وفق فترات زمنية دورية، فيمكن أن تكون فصلية أو دورية أو سنوية وربما تكون لفترات زمنية متوسطة المدى من ثلاث إلى خمس سنوات وهذ بهدف إظهار الإنحرافات أو الأخطاء التي حدثت في عملية التنفيذ مع تفسير المسببات والمعالجات اللازمة لها.

الفرع الثاني: تقييم الآداء الفعلي

ويقصد به تقييم كافة الموارد المتاحة منها المادية والبشرية، وهذا بمقارنة الأرقام الفعلية ببعضها البعض لأجل التعرف على الإختلالات التي تحدث وقياس درجة مستوى الآداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية، وهذا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية ودراسة تطوراتها عبر عدة فترات، وعلى ضوء ما تكشفه المعايير والنسب المالية التحليلية المعتمدة في المؤسسة يتم مقارنة هذه المؤشرات مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة في نفس المؤسسة إضافة إلى مقارنتها مع ما حققته من نتائج مع السنة المالية والسنوات السابقة أيضا.

[1] نجوى فيلالي، تقييم الآداء المالي للمصارف دراسة تطبيقية في بنك البركة فرع 402، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد06، العدد2، سنة2020، ص57

[2] باحوش أيمن، خلفي معاد، مرجع سبق ذكره، ص09

الفرع الثالث: تقييم الآداء العام

حيث يتطرق هذا النوع من التقييم إلى كافة الجوانب في المؤسسة بإستخدام جميع المؤشرات المخططة والفعلية في عملية القياس والتقييمّ، وللتمييز بين أهمية نشاط وآخر وهذا بإعطاء أوزان لأنشطة المؤسسة كل وزن يشير إلى مستوى الأرجحية الذي تراه الإدارة العليا من أجل الوصول إلى درجة تقييم عام للمؤسسة.

المطلب الثالث: خصائص وشروط التقييم الجيد للأداء.

إن نجاح عملية تقييم الأداء وتحقيق أهدافها تشترط توفر مجموعة من الخصائص والشروط[1].

الفرع الأول: خصائص التقييم الجيد للأداء

إن نظام التقييم الجيد للأداء يتميز بمجموعة من الخصائص الشديدة الارتباط بمؤشرات التقييم، وتتمثل بصفة عامة في الصدق أو السلامة، الثبات، الحساسية والكفاية.

أولا: الصدق أو السلامة

تتمثل سلامة أداة التقييم في تمكنها من إعطاء الحقيقة. والمؤشرات الموضوعية "التي تستند على كيفية الإنجاز" هي أدوات تقييم صادقة عكس المؤشرات الذاتية (الرقمية)، هذه الأخيرة توجد بكثرة عندما يتعلق الأمر بقياس آداء الموارد البشرية لأن آداة التقييم هي الأفراد، إذن الصدق أو السلامة محققة طالما كانت أدوات التقييم موضوعية.

ثانيا: الثبات أو الوفاء

إن وفاء وسيلة القياس تعني بصفة عامة أنها دائما تقدم نفس النتائج عندما يتم استخدامها لعدة فترات لقياس نفس الشيء»، هذه الخاصية دائما محققة عندما يكون المؤشر كمي عكس المؤشرات النوعية، فمثلا رأي العملاء –مؤشر نوعي– في جودة سلعة معينة بنفس الخصائص في فترتين مختلفتين ليس بالضرورة نفس الرأي. أما عن أنواع الوفاء فهي عديدة، نذكر منها الوفاء المتكافئ الذي يتحقق عندما يستعمل مسؤولين نفس الاستمارة لقياس أداء نفس المجموعة من المستخدمين في وقت محدد ويخلصان إلى نفس النتائج. الوفاء المتجانس يشترط بأن تكون مجموعة أسئلة وسيلة القياس لقياس نفس الشيء تعطي فعليا نفس النتائج.

ثالثا: الحساسية

القدرة على تمييز عدة درجات من الأداء، هذا يعني إن وجد اختلاف بين آدائين فإن المؤشر يستطيع تدارك ذلك.

[1] قاسي ياسين، بوخدوني جازية، الأساليب الإبداعية للمعايير العلمية لمراقبة الآداء المالي للبنوك دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، ورقة بحثية للندوة الوطنية الأولى حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، الجزائر، يوم 25أفريل 2017، ص09-10

رابعا: الكفاية

تتمثل في القدرة على تقييم جميع جوانب الأداء، مثل الأداء المالي، الأداء التجاري، الأداء الاجتماعي، الأداء الإنتاجي.

الفرع الثاني: شروط التقييم الجيد للأداء

من أجل أن تتمكن عملية تقييم الأداء من تحقيق أهداف إجرائها، يجب أن تتوفر أو تتحقق فيها مجموعة من الشروط:

أولا: توفر المعلومات الكافية

إن عملية التقييم تمر بعدة مراحل أولها جمع المعلومات فالمعلومات هي الأساس في التقييم، فيجب على المؤسسة الحصول عليها بمختلف الطرق المتاحة لديها وذلك بمعالجة جميع المعطيات المتوفرة لديها، ويشترط أن تكون هذه المعلومات كافية لتتبع الآداء وتطوره، ويجب أن تمس جميع أنشطة المؤسسة، وتحقيق كل ما سبق ذكره يفرض على المؤسسة إنشاء نظام للمعلومات.

ثانيا: تحديد معدلات الآداء المرغوب

من أجل تسهيل عملية المقارنة يجب على المؤسسة تحديد معدلات معيارية للآداء تمكنها من تحديد نسبة إنجازاتها وتطورات آدائها، وتمكن كذلك معدلات الآداء من تحديد مسؤولية الانحرافات الموجبة ومسؤولية الانحرافات السالبة، ومن المفضل أن تحدد هذه المعدلات بمشاركة العاملين لمسيريهم لتكون تحفيزا لهم لبلوغها.

توفر وسائل نقل معلومات أو نتائج التقييم إلى مراكز اتخاذ القرارات المعنية للقيام بالإجراءات التصحيحية إن إستلزم الأمر في الوقت المناسب.

ثالثا: إستمرارية عملية التقييم

ويعني ذلك عدم الاقتصار على فترة زمنية معينة، بل يجب أن تمارس على طوال حياة المؤسسة وعلى فترات دورية قد تقصر وقد تطول وهذا حسب طبيعة الموضوع المراد قياسه وتقييمه. فمثلا تقييم جودة المنتوجات يكون يومي أما تقييم أداء رجال البيع فمن المستحسن أن يكون شهريا.

المطلب الرابع: تعريف وخصائص مؤشرات تقييم الآداء

من خلال تقييم الآداء يتم تقييم الإنجازات التي حققتها البنوك مقارنة بما كانت ترغب في الوصول إليه، حيث أن هذه العملية تتطلب وجود مؤشرات مرجعية تسمح بالحكم على آداء المنظمة ومن ثم إتخاد الإجراءات التصحيحية التي يسمح بتحسينه وهذا ما سيتم التعرف عليه.

الفرع الأول: تعريف مؤشرات تقييم الآداء

- ✓ يعرف مؤشر الآداء على أنه معلومة تساعد المسير على توجيه مهمة معينة نحو تحقيق هدف معين، وتسمح له بتقييم الإنجاز الذي تم تحقيقه[1].
- ✓ مؤشرات الأداء **KPI**، **Performance Indicators key** هي متغيرات قياسية يتم استخدامها لتقييم وتتبع أداء عنصر أو نشاط أو عملية معينة. يمكن أن تشمل هذه المؤشرات مجموعة متنوعة من البيانات والمعلومات التي توضح مدى تحقيق الأهداف المحددة والتي من شأنها أن تساعد المسؤول على اتخاذ قرارات إدارية فيما يتعلّق بالمشروع الذي يعمل عليه الفريق[2].
- ✓ بين **Globerson** أن مقاييس الأداء ينبغي أن تكون مشتقة من الإستراتيجية وتؤمن معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب وأن تكون مرتبطة بأهداف محددة ومعرفة بوضوح [3].

الفرع الثاني: خصائص مؤشرات تقييم الآداء

يكمن الهدف الأساسي من وضع مؤشرات تقييم الآداء في تقدير كفاءة المنظمات على تقديم المنتجات والخدمات، ويتم هذا التقييم بإستخدام مؤشرات مقبولة ووضع وتحديد هذه المؤشرات يستلزم التعرف على الخصائص المميزة لها، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية[4]:

- ✓ **الترابط بين المؤشرات:**

فحتى تكون مؤشرات الآداء مفيدة يجب أن تكون مترابطة فيما بينها، وتجدر الإشارة هنا إلى وجود نوعين من الإرتباط، يتمثل الأول في التنسيق، والذي يعني أنه لا يمكن التخطيط بشكل فاعل لأي جزء من المنظمة، إذا ما تم التخطيط له بصورة مستقلة عن أية وحدة أخرى في نفس المستوى، أما الثاني فيتمثل في التكامل والذي يعني بضرورة إجراء التخطيط الفعال بشكل يتوافق على جميع المستويات، وهو ما يعني الإعتماد المتبادل في هذه العملية.

[1] مفيدة يحياوي، عبد القادر موفق، مؤشرات الآداء لنظام الإنتاج في المؤسسة الصناعية الجزائرية، المؤتمر العلمي الدولي حول الآداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة الجزائر يومي 8و9 مارس 2005، ص89

[2] https://hub.misk.org.sa/ , consulté le 26/03/2024, à 22:15

[3] رنا ميا، ليال هيثم أحمد، تحديد مؤشرات الآداء الأكثر ملائمة لمتابعة وتحسين آداء المشاريع التشييد في سوريا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية –سلسلة العلوم الهندسية، المجلد 36، العدد02، سنة 2014، ص324

[4] نادية سعودي، مرجع سبق ذكره، ص36-37

✓ **أن تكون المؤشرات تجريبية:**

والمقصود بالتجريب هنا المرونة في وضع مؤشرات الآداء بالشكل الذي يضمن العلاقة بين ما يتم قياسه وتقييمه والهدف المراد تحقيقه، أي إختيار المؤشرات المناسبة والأكثر ملائمة خاصة إذا تعلق الأمر بالرسالة المتغيرة للمنظمة.

✓ **إشراك العاملين في وضع المؤشرات:**

عادة ماتقوم الإدارة العليا بتحديد المؤشرات الأساسية التي يراد إستخدامها في عملية تقييم الآداء، لنفس الأسباب التي تكمن وراء التخطيط الإستراتيجي، بإعتبارها المسؤولة الأولى عن وضع الإتجاه الإستراتيجي للمنظمة، إلا أن هناك بعض المؤشرات الداعمة مثل مقاييس العمليات والمخرجات التي من الضروري أن تقوم الإدارات الأخرى بتحديدها.

✓ **يجب أن تتناول المؤشرات الوصف الدقيق للمؤسسة أو العملية أو النظام المراد تقييمه:**

إذ أن كل المؤشرات التقليدية التي تركز على الجانب المالي فقط أصبحت غير كافية اليوم لتقييم الآداء المؤسسي، لذلك يجب إضافة المؤشرات غير المالية إلى جانب المؤشرات المالية التي تصف جوانب المنظمة المختلفة، وتوفر صورة شاملة وكاملة عنها.

✓ **قياس ما هو مهم فقط:**

يجب أن تتناول المؤشرات التي يتم إختيارها في عملية تقييم الآداء العناصر الأساسية والمهمة في المنظمة، وبالتالي يجب أن يكون الهدف من عملية القياس والتقييم واضحا، كما أنه من الضروري فهم الكيفية التي يتعين إستخدام المؤشرات لها.

✓ **أن تساهم المؤشرات في دعم صناعة القرار:**

إن الهدف الأساسي من عملية تقييم الآداء هو توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات المتعلقة بالمنظمة، وبالتالي إهمال المؤشرات التي لا يمكن أن تفيد في إتخاذ القرارات.

المبحث الثاني: تقييم الآداء المالي

بعد التطرق على تقييم الآداء ومؤشراته تقييمه والأسس الواجب توافرها في هذه المؤشرات وأهميتها، سنعرض في هذا المبحث تقييم الآداء المالي وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم وأهمية ومصادر معلومات تقييم الآداء المالي وأهدافه.

المطلب الأول: تعريف وأهمية تقييم الآداء المالي

الفرع الأول: تعريف تقييم الآداء المالي

أولا: تعريف الأداء المالي

ذكر علاء فرحان وإيمان شيحان المشهداني أن الآداء المالي في البنك هو الصورة الحقيقية للمركز المالي للبنك المتمثل في فقرات الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر، فضلا عن ميزانية التدفقات النقدية الذي يصور حالة حقيقة عن أعمال البنك لفترة زمنية معينة.

ويرى كلير كرتيلي و روبرت هانسن بأن الآداء المالي هـ القرارات الخاصة بالسياسات الداخلية التي ينتهجها المدير كسياسة توزيع الأرباح وسياسة توسيع رأس المال الإجمالي للبنك، وسياسة خفض البنك للنفقات الإدارية وغيرها من السياسات التي من شأنها أن تزيد أرباح البنك[1].

ثانيا: تعريف تقييم الآداء المالي

يعرف بمدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في استخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير لخلق الثروة، ويعرف أيضا بأنه عبارة عن نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للنتائج المختارة مما يقابلها من مؤشرات مستهدفة أو تلك التي تعكس نتائج الأداء خلال مدد سابقة أو نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية والهيكلية[2]؛

عملية تقييم الأداء المالي ما هي إلا قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة للمؤسسة وهذا لخدمة أطرافف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة، ينتمي تقييم الأداء المالي إلى الأنشطة الرئيسية لكل مؤسسة أثناء تقييم حالتها الحالية ومقارنتها

[1] بن دحو محمد، بكراوي محمد زكرياء، مؤشرا ونماذج قياس النداء المالي في البنوك الخاصة في الجزائر2000-2008، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاد بنكي ونقدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2020-2021، ص09

[2] إكرام بن زغيبة، لامية لشهب، واقع إستخدام مؤشرات الآداء في تقييم الآداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2020-2021، ص05

بالأهداف، ويمكن وصف مصطلح الأداء بأنه قدرة المؤسسة على تقدير الإستثمارات الممنوحة للأنشطة التجارية، والتي تساهم في التحسين الذاتي المستمر وتحقيق الأهداف[1]؛

يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكم "**Jugement** " ذو قيمة "**Valeur** "حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتحدة (إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة). أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه و من ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة[2]؛

يعرف تقييم الآداء المالي للبنوك على أنه: "إستخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، والمساهمة في إتاحة الموارد المالية وتزويد البنك بفرص الإستثمار، ويتأثر الآداء المالي للبنك بالعوامل الاقتصادية وهيكل الصناعة والقدرات التنظيمية والإدارية[3]؛

إن عملية تقييم الآداء المالي ماهي إلا: "قياس للنتائج المتحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة للمنشأة وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمنشأة[4]؛

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن عملية تقييم الآداء المالي في البنوك تعكس الوضعية المالية لهذه الأخيرة ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها، أي تحقيق أكبر عائد ممكن دون الوقوع في مخاطر السيولة و مخاطر الإفلاس أو فقدان العلاقة بين المودعين، حيث تبين لنا عملية تقييم الآداء المالي مستوى آداء أو عمل هذه البنوك، ويتم التقييم عن طريق مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى نجاح البنوك وتطورها، بحيث تصبح هذه المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير مدى قيامها بتحقيق أهدافها[5].

---

[1] علال بن ثابت، قياس وتقييم الآداء المالي بإستخدام المؤشرات الحديثة والتقليدية ودراسة فعاليتها في خلق القيمة دراسة حالة مجمع صيدال، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد12، العدد01، جانفي 2021، ص149

[2] عبد الغني دادان، قراءة في الآداء المالي والقيمة في المؤسسات الإقتصاديةّ، مجلة الباحث، العدد04، جامعة ورقلة، الجزائر 2006، ص41

[3] غالية بواللوف، كنزة تيبيقي، تقييم الآداء المالي في البنوك الإسلامية دراسة حالة، مذكرة شهادة ماستر، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2018-2019، ص49

[4] عماد عبد الحسين دلول، محمد فوزي مهدي، تقييم الآداء المالي بإستخدام بعض مؤشرات خلق القيمة دراسة تحليلية، المجلد 23، العدد99، 2017، ص468

[5] عزوزة أماني، تقييم الآداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة 2008-2013، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 1، العدد04، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، جوان، 2017، ص 84

الفرع الثاني: أهمية تقييم الآداء المالي

تحظى عملية تقييم الآداء المالي لدى البنك بأهمية كبيرة يمكن إظهارها فيما يلي:

- ✓ يبين تقييم الآداء في البنوك التجارية قدرة البنك تنفيذ كل ما تم تخطيط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المحققة مع المستهدفة منها والكشف عن الإنحرافات، وإقتراح الحلول المناسبة لها، مما يعزز آداء البنوك التجارية بمواصلة البقاء والإستمرار في العمل؛
- ✓ يظهر تقييم الآداء المركز الإستراتيجي التجاري ضمن إطار البيئة التي يعمل بها، ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغير المطلوبة لتحسين المركز الإستراتيجي؛
- ✓ معرفة مدى سلامة السياسات والإستراتيجيات خلال السنة المالية؛
- ✓ متابعة تنفيذ أهداف البنك التجاري المحددة مسبقا، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كما ونوعا وضمن الخطة المرسومة والمدة المحددة لها، ويتم ذلك بالإستناد إلى البيانات والمعلومات المتوفرة عن سير الآداء؛
- ✓ التحقق من تنفيذ الأهداف تضمنها الخطط الموضوعة من طرف البنك التجاري في الوقت المحدد؛
- ✓ إبراز مدى القدرة على إستيعاب الخسائر الناتجة على الإستثمار في الأصول؛
- ✓ الكشف على مواطن الضعف والخلل في نشاط البنك التجاري وإجراء تحليل لها مع بيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها[1].

المطلب الثاني: خطوات تقييم الآداء المالي

يمكن حصر مراحل أو إجراءات عملية تقييم الآداء المالي في ستة مراحل أساسية، متسلسلة ومكملة لبعضها البعض، وإن غياب واحدة منها يعرقل العملية التقييمية ككل، حيث وجب على القائم بعملية التقييم هده إتباع منهجية واضحة ومحددة لضمان فعاليتها، وعلى العموم يوجد إتفاق ملحوظ بين الباحثين حول خطوات تقييم الآداء من الناحية المالية والتي تتمثل في[2]:

[1] ناريمان زيدي، تقييم الآداء المالي للبنوك التجارية دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015-2016، ص04

[2] أمينة حفاصة، أثر جودة القوائم المالية على تقييم الآداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020-2021، ص44

أولا: تحديد الآداء المالي المعياري

أي تحديد الأهداف المراد تحقيقها أو الآداء المالي المرجو الوصول إليه، حيث تعتبر هذه المرحلة موجهة لباقي المراحل فهي بمثابة حجر الأساس لعملية تقييم الآداء المالي وغيابها يجعل من عملية التقييم عقيمة ولا معنى لها.

ثانيا: جمع معلومات ذات جودة عالية

حيث يتم جمع المعلومات من قيل القائم على عملية تقييم الآداء المالي من مصادرها والمتمثلة في القوائم أو التقارير المالية، إلا أن توفر المعلومات ليس بالشيء الكافي، وإنما يجب على المؤسسة أن تتحصل عليها بمستوى عالي من الجودة حتى يتم الحصول على نتائج عملية التقييم بنفس مستوى الجودة العالية والتي بذلك ستعكس حقيقة الوضعية المالية للمؤسسة، حيث أن هذه المرحلة لا تقل أهمية عن سابقته لأن المعلومات هي الأساس الذي يعتمد عليه في العملية التقييمية ككل.

ثالثا: قياس الآداء المالي الفعلي

من خلال هذه الخطوة تتمكن المؤسسة من قياس كفاءتها وفعاليتها والحصول على قيم رقمية تعكس الإنجازات الحقيقية للمؤسسة، حيث تعتمد في عملية القياس هذه على مجموعة من المؤشرات والنسب المالية المختلفة، وعند إختيار هذه المؤشرات يجب مراعاة النقاط التالية:

- ✓ إختيار المؤشرات الأكثر تناسبا مع طبيعة النشاط وإنسجاما مع الأهداف المطلوب تحقيقها؛
- ✓ إختيار المؤشرات الأكثر وضوحا وفهما للعاملين، بحيث يمكنهم تطبيقها بسهولة والخروج بنتائج واقعية ومعبرة عن طبيعة الإنحرافات وسبل معالجتها.

رابعا: مقارنة الآداء المالي الفعلي مع الآداء المالي المعياري أو المتوقع

بعد الحصول على قيم رقمية تعكس الآداء المالي الفعلي للمؤسسة تقوم هذه الأخيرة بإجراء عملية المقارنة مع مستويات الآداء المرغوب في تحقيقها، حيث يتم الإستناد على معايير معينة لإجراء عملية المقارنة، وتتمثل في:

- ✓ **الزمن:** أي مقارنة زمانية، وحسب هذا المرجع تقوم الإدارة بمقارنة قيم المؤشرات الحالية بقيم نفس المؤشرات لفترات سابقة حيث تكمن أهمية هذه العملية في متابعة تطور ونمو المؤشرات بصفة عامة وآداء المؤسسة من الناحية المالية بصفة خاصة؛
- ✓ **آداء الوحدات الأخرى:** يمكن إعتبار آداء الوحدات الأخرى مرجعا مهما في عملية المقارنة، حيث أنه يسمح للمؤسسة بمعرفة وتحديد مكانتها ووزنها بالنسبة لمنافسها في نفس القطاع، وذلك عن طريق

مقارنة قيم مؤشراتها بمؤشرات نظيراتها من المؤسسات الأخرى لكن بقيود تقارب أو تجانس النشاط الرئيسي لها؛

- ✓ **الأهداف وفق هذا المعيار:** تقوم المؤسسة بمقارنة آدائها المالي المحقق فعلا بالأهداف المخطط لها مسبقا من أجل تحديد نسبة إنجاز الأهداف.

خامسا: تحديد الإنحرافات وإصدار الحكم

تفصح عملية المقارنة عن ثلاث نقاط هي: إنحراف موجب، سالب أو إنحراف معدوم، فالأول في صالح المؤسسة مثل ارتفاع نسبة الأرباح، أما الثاني فيكون في غير صالحها مثل الإرتفاع في نسبة الديون، أما عن الأخير فيمكن القول بأن ليس له تأثير على نتائج المؤسسة.

سادسا: تقويم الإنحرافات وتحسين الآداء المالي

تتضمن هذه المرحلة التحليل الدقيق والبحث العميق في مسببات الإنحرافات إن وجدت من العمل على معالجتها وتقويمها مع تشجيع ماهو إيجابي ومعالجة ماهو سلبي، وهذا الأمر من شأنه تحسين الآداء المالي للمؤسسة مستقبلا.

المطلب الثالث: مصادر معلومات تقييم الآداء المالي

تعد مرحلة جمع المعلومات المرحلة الأولى في عملية التقييم، فجمع المعلومات هي نقطة الإنطلاق، حيث يشترط أن تكون هذه المعلومات ذات جودة وفي الوقت المناسب، يختلف تقسيم هذه المعلومات من باحث إلى آخر فهناك من يقسمها إلى مصادر داخلية وخارجية والبعض الآخر يقسمها إلى معلومات عامة، معلومات خاصة ومعلومات خاصة بالمؤسسة.

التقسيم الذي سنقوم بإنتهاجه هو مصادر داخلية تضم المعلومات العامة والمعلومات القطاعية ومصادر خارجية تضم المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة.

الفرع الأول: المصادر الخارجية

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات[1]:

[1] عادل عشي، الآداء المالي للمؤسسة الاقتصادية –قياس وتقييم–، دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2001–2002، ص39

أولا: المعلومات العامة

تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة. وسبب إهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثر نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور، وتساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.

ثانيا: المعلومات القطاعية

تقوم بعض المنظمات المتخصصة بجمع المعلومات الخاصة بالقطاع ونشرها لتستفيد منها المؤسسات في إجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية. فمثلا يجمع مركز الميزانيات لبنك فرنسا مختلف الحسابات السنوية التي تنشرها المؤسسات ثم يضعها في حسابات مجمعة وبعدها يستخلص منها نسب ومعلومات قطاعية تساعد المؤسسات في تقييم وضعيتها المالية بالمقارنة مع هذه النسب.

فهذا النوع من المعلومات عموما تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية: النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية، المجلات المتخصصة، بعض المواقع على الانترنت... لكن هذا النوع من المعلومات يظل غائبا في معظم الدول النامية كالجزائر، وبالتالي القيام بدراسة اقتصادية أو مالية وافية تعد عملية صعبة جدا.

الفرع الثاني: المصادر الداخلية

وهي مصادر داخل المؤسسة، والتي تتمثل بالمعلومات المحاسبة والإحصائية والإدارية والإقتصادية وتقدمها مصلحة المحاسبة، وتتمثل هذه المعلومات في: الميزانية، جدول النتائج، الملاحق[1].

أولا: الميزانية المالية

تعرف الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي في المادة 33 من المرسوم التنفيذي 156/08 المؤرخ بتاريخ 26 ماي 2008كالتالي:

تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، يبرز غرض الأصول والخصوم داخل الميزانية، الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية.

وهي جدول يوضح في جانبه الأيمن مجموعة الأصول وفي جانبه الأيسر مجموعة الخصوم التي تمتلكها المؤسسة، بحيث يتم الحفاظ على تساوي الطرفين، الجدول التالي يوضح الشكل العام للميزانية المالية.

[1] ديلمي بشرى، سالمي مروة، قياس وتقييم الآداء المالي في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة بريماتيك، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020-2021، ص23-24

جدول رقم 1:ميزانية السنة المالية المقفلة في:

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N إمتلاك رصيد	N صافي	N-1 صافي
أصول غير جارية فارق بين الإقتناء–المنتوج الإيجابي أو السلبي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراضي مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح إمتيازها تثبيتات يجرى إنجازها تثبيتات مالية سندات موضعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول الغير جارية					

أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة وإستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وماشابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة.					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

Référence : https://www.google.com/ consulté le 24/03/2024 à 01:36

جدول رقم 2: ميزانية السنة المالية جانب الخصوم المقفلة في: .....

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات وإحتياطات—إحتياطات مدمجة "1" فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة "1" نتيجة صافية رؤوس أموال خاصة أخرى ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة "1" حصة ذوي الأقلية "1"			
المجموع			
قروض وديون مالية ضرائب "مؤجلة ومرصود لها" ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم الغير جارية			

الخصوم الجارية **موردون وحسابات ملحقة** **ضرائب** **ديون أخرى** **خزينة سلبية**			
مجموع الخصوم غير الجارية			
المجموع العام للخصوم			

Référence : https://www.google.com/ consulté le 24/03/2024 à 01:36

ثانيا: جدول حساب النتائج

هو القائمة التي تظهر تفصيلات الإيرادات عن مجموع المصروفات خلال الفترة المحاسبة الواحدة بحيث إزداد مجموع الإيرادات عن المصروفات تكون نتيجة المؤسسة الصافية ربحا والعكس تكون النتيجة الصافية خسارة للدورة المحاسبية.

حيث عرفه النظام المحاسبي المالي على أنه: "بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية " ربح أو خسارة". والجدول التالي يمثل جدول حساب النتيجة.

جدول رقم 3:جدول حساب النتيجة في .....

العناصر	*ملاحظة*	*N*	N-1
رقم الأعمال			
تغير مخزون المنتجات التامة والقيد التنفيذ			
الإنتاج المثبت			
إعانات الإستغلال			
1-إنتاج الفترة			

مشتريات مستهلكة			
خدمات خارجية وإستهلاكات أخرى			
2-إستهلاكات الفترة			
3-القيمة المضافة للإستغلال			
أعباء المستخدمين			
ضرائب ورسوم والمدفوعات المشابهة			
4-الفائض الإجمالي للإستغلال			
المنتجات العملياتبة الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
مخصصات الإهتلاكات والمؤونات			
مخصصات عن خسائر القيمة والمؤونات			
إسترجاع عن خسائر القيمة والمؤونات			
5-النتيجة التشغيلية			
نواتج مالية			
أعباء مالية			
6-النتيجة المالية			
7-النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجب دفعها عن النتيجة العادية			

الضرائب المؤجلة			
مجموع نواتج النشاطات العادية			
مجموع أعباء النشاطات العادية			
8-النتيجة الصافية للنشاطات العادية			
العناصر الغير عادية " منتجات"			
العناصر الغير عادية " أعباء "			
9-النتيجة الصافية للأنشطة غير العادية			
10-النتيجة الصافية للسنة المالية			

Référence : https://www.google.com consulté le 24/03/2024 à 23 :34

ثالثا: الملاحق

وهي وثائق تحتوي على تفاصيل ضرورية ومعلومات مكملة لتلك الموجودة في الميزانية وجدول حساب النتيجة حيث يشترط في الملاحق أن تقدم توضيحات عن العناصر الضرورية وظلك إحتراما لمبدأ الصورة الوفية.

وتقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات:

- ✓ المعلومات الكمية او الرقمية الموجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج.
- ✓ المعلومات غير المرقمة في التعليقات الموجهة لتسهيل وتوضيح فهم المعلومات المرقمة.

رابعا: جودل تدفقات الخزينة

هي قائمة إجبارية ومكملة للقوائم المالية الأخرى تبين مقبوضات ومدفوعات المؤسسة، ويتم لعدادها وفقا للأساس النقدي.

خامسا: جدول التمويل

هو جدول يتضمن الموارد المالية للمؤسسة وإستخداماتها خلال فترة زمنية معينة، فهو جدول يسعى إلى تحديده التدفقات النقدية للموارد والإستخدامات في المدى الطويل والقصير وذلك بالإعتماد على ميزانيتين وظيفتين لسنتين متتاليتين والتي ينتج عنها تغير في المعادلة الأساسية للخزينة.

المطلب الرابع: أهداف تقييم الآداء المالي

يهدف تقييم الآداء إلى الكشف عن مدى تحقيق القدرة الإيرادية والقدرة الكسبية في الشركة، حيث أن الأولى تعني قدرة الشركة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الإستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة الشركة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافأة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة، ويعرفه البعض الآخر بمدى تمتع وتحقيق الشركة لهامش أمان عن حالة الإعسار المالي، وظاهرة الإفلاس، أو بتعبير آخر: مدى قدرة الشركة على التصدي للمخاطر والصعاب المالية.

يمكن تلخيص أهم أهداف عملية تقييم الآداء المالي فيما يلي[1]:

- ✓ معرفة مستوى إنجاز المؤسسة للوظائف المكلفة بآدائها، مقارنة بتلك الوظائف المدرجة في خطتها؛
- ✓ الكشف عن أماكن الخلل والضعف في نشاط الشركة، وإجراء تحليل شامل لها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها، وإرشاد المنفذين إلى وسائل مجابهتها مستقبلا؛
- ✓ تحديد مسؤولية كل مركز، أو قسم في الشركة عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية، وتحديد إنجازاتها سلبا أو إيجابا، الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام إتجاه رفع مستوى آداء الشركة؛
- ✓ الوقوف على مدى كفاءة إستخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا أكبر بتكاليف أقل وبنوعية أجود؛
- ✓ تحقيق تقييم شامل للآداء على مستوى الإقتصاد الوطني، وذلك بالإعتماد على نتائج تقييم الآداء إبتداء بالمشروع ثم الصناعة ثم القطاع وصولا للتقييم الشامل؛
- ✓ تصحيح الموازنات التخطيطية، ووضع مؤشراتها في المسار الذي يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة، حيث تشكل نتائج تقييم الآداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية، البعيدة عن المزاجية والتقديرات غير الواقعية؛
- ✓ تقديم تصور عام للإدارة العليا في البلاد عن آداء الأنشطة المختلفة في الاقتصاد الوطني، وهذا مايمكنها من إجراء مراجعة تقويمية شاملة تساعد على الإرتقاء بالإدارة الاقتصادية نحو الأفضل؛

[1] سليم عماري، دور تقييم الآداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت، مذكرة ماجستير، تخصص مالية كمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014-2015، ص28-29

- ✓ تنشيط الأجهزة الرقابية على آداء عملها عن طريق المعلومات التي يقدمها تقييم الآداء، فيكون بمقدورها التحقق من قيام المؤسسات بنشاطها بكفاءة عالية، وإنجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب، حيث تقدم تقارير الآداء أفضل المعلومات التي يمكن أن تستخدم في متابعة وتطوير المتطلبات الإدارية والإقتصادية والمالية لمختلف الشركات.

المبحث الثالث: تقييم الآداء المالي في البنوك بإستعمال النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي

بوجه عام تعد النسب المالية من أهم أساليب التحليل المالي، وهي تقوم على دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية في شكل نسب مئوية، حيث يتمثل غرضها الأساسي في إمداد المستفيدين من التقدير أو من يمثلهم من المحللين بمجموعة المؤشرات التي تساعدهم على إتخاذ قراراتهم المستقبلية، لعل أبرزها المؤشرات التي تفيد في تقييم الآداء والحكم على موجودات البنك في تحقيق الأهداف المخططة لها وكذلك المؤشرات التي تفيد في الحكم على المركز المالي للبنك ومقدرته على سداد إلتزاماته، من خلال هذا المبحث سنتعرف على النسب المالية والمؤشرات المالية التي تساعد في تقييم الآداء المالي للبنك التجاري.

المطلب الأول: تعريف النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي

تعتبر النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها إنتشارا في أوساط المحللين الماليين إذ تمكنهم من تقييم القوائم المالية وذلك من أجل الإستفادة من البيانات الواردة بها بهدف الحصول على معلومات تهم الأطراف المعنية بالمشروع "الإدارة، المالك، الدائنون" والتي تساعدهم على صياغة قراراتهم.

الفرع الأول: تعريف النسب المالية

- ✓ لم ينتشر إستعمال النسب المالية إنتشارا واضحا إلا بعد سنة 1930، ويعود سبب هذا الإنتشار الواسع للتحليل المالي بإستخدام النسب المالية إلى إنفصال ملكية المؤسسات عن إدارتها. تعبر النسب المالية عن علاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والأخر يمثل المقام، وتستخدم في إضفاء دلالات على محتويات القوائم المالية والتقارير المحاسبية الأخرى، كما تعطي النسبة معلومات قابلة للإستعمال في التحليل المالي، وتزود البنك بتقديم مختلف المؤشرات كالسيولة و الربحية (المردودية)، كفاية رأس المال،...،إلخ.[1]؛
- ✓ تشكل النسب المالية أحد أبرز مجالات التحليل المالي، حيث يعتبر التحليل المالي بواسطة النسب دراسة ديناميكية تستلزم معلومات لأكثر من فترة زمنية معينة لمعرفة سلوكية هذه الفترة، أو مقارنة النسب والمؤشرات الخاصة بالمؤسسة مع نسب ومؤشرات أخرى لمؤسسات مماثلة، حيث يرجع مصطلح النسبة إلى العلاقة الرياضية بين متغيرين مرتبطين مع بعضهما البعض، حيث يمكن

[1] بوخشيمة مريم، التحليل المالي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، التخصص علوم التسيير، جامعة برج باجي مختار، عنابة، 2024، ص12

تعريف النسبة على أنها علاقة حسابية بين بسط ومقام يمثل كل منها رقم من الأرقام المفصح عنها في القوائم المالية[1].

- ✓ كما يمكن تعريف النسب المالية بأنها: علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية الميزانية المالية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، بمعنى علاقة تربط بين بند أو مجموعة من البنود القوائم المالية مع بند أو مجموعة أخرى من القوائم المالية للمؤسسة، بحيث تكون هذه البنود ذات دلالة في التعبير عن جانب من جوانب المؤسسة.

الفرع الثاني: تعريف التوازن المالي

تسعى الوظيفة المالية لبلوغ التوازن المالي لأنه يمس بالإستقرار المالي للمؤسسة، ويمثل في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابث والأموال الدائمة التي تسمح بالإحتفاظ به وعبر الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين إستخدامات الأموال ومصادرها، بالإضافة خلق القيمة وتحقيق أكبر مردودية عن طريق الإستغلال الأمثل لموارد المؤسسة ككل[2]؛

ويعرف كذلك بأنه التفاعل القيمي والزمني بين الموارد المالية في المؤسسة وإستعمالاتها فهو يقوم على مبدأ أساسي مضمونه أن التمويل الدائم يجب أن يتوق مجموع الإستثمارات مضاف لها جزء من إحتياجات دورة الإستغلال أي أن الأموال الدائمة للمؤسسة يجب أن تكون مساوية للإستثمارات الصافية مضاف لها رأس المال المعياري[3].

الفرع الثالث: مؤشرات التوازن المالي

إن مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية بإستخدام مؤشرات التوازن يساعد البنوك على معرفة وضعيتها المالية إذا كانت في حالة إستقرار وهو الهدف الرئيسي للوضعية المالية، أو حالة تحقق عسر أو يسر مالي، حيث يتم تطبيق هذه المؤشرات على المعلومات الموجودة في الميزانية المالية التي تعدها البنوك التجارية سنويا، ومن خلال ما ذكرناه سابقا نجد أن مؤشرات التوازن المالي هي جزء من الوسائل التي نستطيع من خلالها تقييم الآداء المالي.

تسمح مؤشرات التوازن المالي بتقييم ملاءة الشركة، والخطر المالي المتعلق بنشاطها الإستغلالي، حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي تساعده في معرفة مدى التوازن المالي للشركة.

---

[1] بنية محمد، محاضرات في التحليل المالي، مطوعة موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، تخصص تسويق الخدمات وتسويق فندقي وسياحي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي1945، قالمة، 2019، ص 18

[2] سبتي إسماعيل، تقييم الآداء المالي للمؤسسة اجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 11، العدد03، الجزائر، 2017، ص 422

[3] ثابت سمية، دور مؤشرات التوازن المالي في تقييم الآداء المالي في المؤسسة البنكية دراسة حالة بنك الخارجي الجزائري، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2022-2023، ص 08

أولا: تعريف مؤشرات تقييم الآداء المالي

للقيام بعملية قياس وتقييم الآداء لابد من تحليل مؤشرات والتي تم تعريفها بانها مقاييس الكمية للتقييم المالي للبنك؛

وبتعريف اخر أنها: "عملية إستخدام المقاييس الكمية لتقييم آداء المالي لعملاء البنك من خلال إيجاد علاقات بين قوائمهم المالية التي تعكس مدى قوة مركزهم المالي[1]"؛

المؤشر المالي هو آداة لقياس الآداء تكون عادة في شكل رقمي لتسمح لمسؤولي المؤسسة بمقارنة نتائجها بالمعايير المرجعية، والمؤشر الجيد الذي يسمح بأن تكون عملية تقييم الآداء فعالة وجيدة[2]؛

ثانيا: مؤشرات التوازن المالي

- ✓ **رأس المال العامل Fonds de roulement**

هو جزء من رؤوس الأموال الجماعية المخصص لتمويل جزء من الأصول غير جارية أي هو الفائض رؤوس الأموال الجماعية على الأصول غير جارية الموجه لتمويل الأصول الجارية حتى تتمكن المؤسسة من التغلب على التذبذبات الحاصلة في دورة الاستغلال[3]؛

يعتبر رأس المال العامل آداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي، خاصة في المدى القصير، و ذلك بتاريخ معين. ويتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل كل الأصول غير جارية؛

ويعرف كذلك على أنه الفائض المالي الناتج عن تمويل الإحتياجات المالية الدائمة بإستخدام الموارد المالية الدائمة[4].

طرق حساب رأس المال العامل:

من أعلى الميزانية: الموارد الثابتة– الإستخدامات الثابتة

من أسفل الميزانية: الأصول المتداولة– الخصوم المتداولة

[1] بن دحو محمد، بكراوي محمد زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص 14

[2] غريب صليحة، دور المؤشرات المالية في تقييم الآداء المالي للمؤسسات الاقتصادية دراسة ميدانية، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، 2014، ص11

[3] ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص إدارة مالية ومالية التأمينات والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبن خلدون، تيارت، 2016، ص18-19

[4] الأزهار قريوي، غربي ياسر، نذير أكرم، دور مؤشرات التوازن المالي في تقييم الآداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2020، ص07

له عدة حالات تتمثل في[1]:

✓ **منظور أعلى الميزانية:**

يعبر رأس المال العامل عن الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة، يمكن حصر ثلاث حالات لرأس المال العامل:

- **رأس المال العامل موجب:** في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل سيولة عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة، أي أن البنك إستطاع تمويل جميع إستثماراته بواسطة موارده المالية الدائمة وحقق فائضا ماليا تمثل في رأس المال العامل، وذلك على النحو التالي:

الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
الأصول المتداولة	FR
	قروض قصيرة الأجل

- **رأس المال العامل معدوم:** وهي حالة نادرة الحدوث حيث تمثل حالة التوافق التام هيكل الموارد والإستخدامات، وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الإحتياجات المالية في المؤسسة؛

الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
الأصول المتداولة	قروض قصيرة الأجل

- **رأس المال العامل سالب:** في هذه الحالة تكون الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الإحتياجات المالية الثابتة، حيث يلبي جزء من هذه الإحتياجات فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

[1] عزوز بشرى، قراس رمزي، مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الآداء للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المركب التجاري الحضنة، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،2018-2019، ص18-19

الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
FR	قروض قصيرة الأجل
الأصول المتداولة	

✓ **منظور أدنى الميزانية:**

يتمثل رأس المال العامل سيولة عن الفرق بين الأصول المتداولة والقروض قصيرة الأجل، حيث يعبر رأس المال العامل من أدنى الميزانية عن قدرة البنك على الإستجابة للإستحقاقات قصيرة الأجل عن طريق تحويل أصوله المتداولة إلى نقود سائلة يتم بواسطتها تسديد القروض قصيرة الأجل، وهناك ثلاث حالات لهذا المؤشر:

- **رأس المال العامل موجب:** أي أن البنك يستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل بإستخدام أصوله المتداولة، ويبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل سيولة، حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دور هام في تحقيق التوازن المالي للبنك؛
- **رأس المال العامل معدوم:** في هذه الحالة يتمكن البنك من تغطية القروض قصيرة الأجل بإستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض ولا عجز وهي حالة مثلى نادرة الحدوث؛
- **رأس المال العامل السالب:** في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة القابلة للتحصيل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الإستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.

أنواع رأس المال العامل:

لقد أخذ مفهوم رأس المال العامل عدة تسميات منها[1]:

✓ **رأس المال العامل الأجنبي:** هو ذلك الجزء من رأس المال العامل الصافي الممول من قبل رؤوس الأموال الأجنبية، ويعطى بالعلاقة التالية:

رأس المال الأجنبي = مجموع الديون

[1] راس غانم أمينة، صافة زينب، سياسات تسيير عناصر الإحتياج في رأس المال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للسباكة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبن خلدون، تيارت، الجزائر، 2014-2015، ص37-38

- ✓ **رأس المال العامل الخاص:** هو ذلك الجزء من رأس المال العامل الصافي الممول من قبل رؤوس الأموال الخاصة، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص= رأس المال الصافي – مجموع الديون

- ✓ **رأس المال العامل الإجمالي:** هو عبارة عن مجموع حسابات الأصول المتداولة، وبالتالي فهو يترجم فكرة الكتلة المالية الدائمة الحركة، ويحسب كالتالي:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأموال المتداولة.

- ✓ **إحتياجات رأس المال العامل besoin de fond de roulement**

تمثل الفرق بين الإحتياجات والموارد الدورية في المؤسسة وأثناء دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتها ومدينوها بالديون قصيرة الأجل، فإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، وتتغير إحتياجات رأس المال العامل من سنة لأخرى تماشيا مع تغير نشاط المؤسسة[1]؛

إن نشاط المؤسسة الإستغلالي عملية يتوجب منها توفير مجموعة من العناصر وهي المخزونات و المدينون، وهذه العملية تولد مصادر قصيرة الأجل، وهي الديون الممنوحة من الموردين أو تسبيقات ممنـوحة، هذه المـصادر تمول جـــزء من الأصول المتداولة، ويجب على المؤسسة أن تبحث عن جزء آخر مكمل وهو ما يسمى باحتياجات رأس مال العامل، أو بعبارة أخرى فإن المؤسسة في دورة إذا كان هناك فرق موجب بين نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتها ومدينوها بالديون قصيرة الأجل أو الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة وهي ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل، ونلاحظ أن القيم الجاهزة لا تعتبر من إحتياجات الدورة، كذلك السلفاتً فيً فهي لا تدخل ضـــمن موارد الدورة، لأنـــها غـــالبا المصرفية وهي ديون سائلة مدتها قصيرة جداً ً مباشرا آخر الدورة للتسوية، ويعرف على أنه قسط وجزء من الإحتياجات الضرورية المرتبطة إرتباطا بدورة الاستغلال والتي لم تغطى من طرف الموارد الدورية. وتحسب بالعلاقة التالية[2]:

إحتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (ديون قصيرة الأجل – سلفات مصرفية).

احتياجات رأس المال العامل= احتياجات التمويل _ موارد التمويل

[1] راس غانم أميرة، صافة زينب، مرجع سبق ذكره، ص38

[2] إسماعيل سبتي، الزواوي أحمد المهدي، الأخضر لقليطي، إستخدام مؤشرات التسيير المالي والمحاسبي في ترشيد قرارات المؤسسة الإعلامية الرياضية، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 35، العدد 04، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2021، ص429

يعرف احتياج رأس المال العامل أنه إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وهي عبارة عن فرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والالتزامات قصيرة المدى بإستثناء السلفات المصرفية من جهة ثانية، ويأخذ احتياج رأس المال العامل ثلاثة حالات هي[1]:

- ✓ **إحتياج رأس مال عامل موجب:** يدل على أن موارد الدورة لم تكفي لتغطية احتياجات الدورة، أي أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة لتغطيته احتياجاتها؛
- ✓ **إحتياج رأس المال العامل سالب:** يدل على أن المؤسسة قد غطت إحتياجات دورتها ما يوحي بوضعية مالية مريحة للمؤسسة؛
- ✓ **إحتياج رأس المال العامل معدوم:** يدل على أن موارد الدورة تغطي احتياجاتها، ما يوحي بالاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة.

أنواع الإحتياج في رأس المال العامل

- ✓ **الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال: BFRex** يمثل الفرق بين إستخدامات الإستغلال وموارد الإستغلال، فكل عناصره تنتمي لدورة الإستغلال سواء كانت موارد أو استخدامات.

$$BFRex=Eex-Rex$$

- ✓ **الإحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال: BFRHex** يحسب من خلال الفرق بين الإستخدامات خارج الإستغلال والموارد خارج الإستغلال.

$$BFRHex=EHex-RHex$$

- ✓ **الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي:** وهو مجموع الرصيدين السابقين ويعبر عن إجمالي الإحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها[2].
- ✓ **الخزينة الصافية Trésorerie Nette**

تعرف الخزينة الصافية على أنها مجموع الأموال السائلة الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة خلال دورة الإستغلال، حيث يعتبر تسيير خزينة المؤسسة المحور الأساسي في تسيير السيولة، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من قدرة المؤسسة على تسديد مختلف إلتزاماتها المستحقة في وقتها المحدد[3].

[1] ريمة يونس، مقارنة تحليل النتائج المالي بين تطبيق الأساليب التقليدية والأساليب الحديثة دراسة حالة الشركة الوطنية للتامينSAA، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد20، العدد02، نوفمبر2016، ص53

[2] عزوز بشرى، قراس رمزي، مرجع سبق ذكره، ص 20

[3] بوسيكي حليمة، دراسة وتحليل الميزانية من المنظور المالي سيولة وإستحقاق، مطبوعة موجهة لطلبة السنة ثالثة ليسانس إدارة مالية، تخصص علوم التسيير، 2024، ص03

الخزينة الصافية هي مؤشر محاسبي ومالي يجب على الشركة متابعته بانتظام لإدارة فعالة لخزينتها. تساعد في تقييم الصحة المالية للشركة أو تقدير جدوى مشروع ما مسبقًا[1]؛

الخزينة تمثل ما تبقى في الشركة بعد أن تم تمويل الأصول الثابتة وجميع احتياجات نشاطها. يمكن تعريف الخزينة أيضًا على أنها الجزء من الرأسمال العملي الذي يتجاوز رأس المال العملي المطلوب وتحسب بالطريقة التالية[2]:

Trésorerie = fond de roulement – le besoin en fond de roulement

TR = القيم الجاهزة – السلفيات المصرفية

يمكن أيضًا تعريفها على أنها الفرق بين الأصول والخصوم للخزينة كالآتي:

Trésorerie = valeur disponible (VD) – dettes financières (DF)

الخزينة = القيمة المتاحة – الديون المالية

حالات الخزينة الصافية[3]:

TR أكبر من الصفر: في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أصولها غير جارية لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

TRأصغر من الصفر: في هذه الحالة تكون المؤسسة غير قادرة على مواجهة إلتزاماتها في مواعيد استحقاقها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود أعباء إضافية، ما يجعلها أمام عدة خيارات، إما الإقتراض من البنوك، أو المطالبة بحقوقها لدى الغير أو قيامها بالتنازل عن بعض الإستثمارات دون التأثير على طاقتها الإنتاجية.

TR يساوي الصفر: تسمى هذه الحالة بالخزينة الصفرية، أي أننا أمام الوضعية المثلى، إن الوصول لهذه الحالة يتم بالإستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد، وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

[1] https://agicap.com/fr/article/tresorerie-nette , consulté le 15/04/2024, à 10 :36

[2] BOUDADI SALIMA, BENSALAMA OUARDA, La gestion de la trésorerie dans une entreprise, En vue de l'obtention du diplôme de Master en sciences de gestion, Option Finance d'Entreprise , FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUE, COMMERCIALES, ET DES SCIENCES DE GESTION, UNIVERSITE ABDERRAHMANE MIRA DE BEJAIA, Algerie, 2020-2021, page 35

[3] بوسيكي حليمة، مرجع سبق ذكره، ص 03

المطلب الثاني: النسب المالية المتعلقة بالربحية والسيولة

نظرا لكثرة وتنوع النسب المالية المستعملة في تقييم الآداء المالي في البنوك، حاولنا في دراستنا هذه التركيز على النسب التي نراها أكثر فعالية وأهمية، وكذا النسب التي تمس المؤسسات محل الدراسة، حيث يتناول هذا المطلب نسب السيولة والربحية.

الفرع الأول: نسب الربحية

يعد مؤشر الربحية هدفا أساسيا لجميع البنوك وأمرا ضروريا لبقائها وإستمراريتها، وغاية يطمع إليها المستثمرون، والمؤشر الذي يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المصرف، كما يعد آداة مهمة لقياس كفاءة الإدارة في إستخدام الموارد المتاحة، وكما يعرفها الشماع "1992" بأنها النسب التي تعطي عن مدى قدرة المصرف على توليد الدخل من الموارد المتاحة له".

لذلك تعد نسب الربحية واحدة من أصعب الإتجاهات للمصرف كمفهوم وقياس وذلك لعدم وجود وسيلة متكاملة تحدد متى يكون المصرف في مركز مربح، إذ أن كثيرا من الفرص الإستثمارية تتضمن التضحية بالربح الحالي من أجل الحصول على ربح أكبر مستقبلا، وعلى سبيل المثال الخدمة الجديدة تتطلب كلف إدارية مرتفعة مما يولد ربحا متدنيا في بداية الأمر، فيصبح الربح الحالي ضعيفا إلا أن ذلك قد يعني ارتفاع مستويات الربحية مستقبلا، ونسب الربحية الأكثر شيوعا هي[1]:

أولا: نسبة العائد إلى إجمالي الأصول ROA

يقيس هذا المؤشر صافي الدخل الذي يحصل عليه البنك من إستثمار موارده ويعتمد إلى حد كبير على الأرباح التي تتحقق من هذه الموجودات ويسمى أيضا بالعائد على الإستثمار لأنه المقياس لربحية كافة إستثمارات البنك القصيرة والطويلة الأجل، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة العائد إلى إجمالي الأصول = صافي الربح "نتيجة الفترة المالية" / الموجودات " إجمالي الأصول" × 100

[1] بن سعدون سبف الإسلام، أثر السيولة على الربحية في البنوك التجارية دراسة مقارنة لعدد من البنوك الجزائرية العامة والخاصة للفترة 2013-2017، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2018-2019، ص26-27-28

تبين النسبة مقدار ما يحققه دينار واحد مستثمر في أصول البنك من الربح، إذ يتكون بسط النسبة من صافي الربح للبنك، أما المقام فيتكون من إجمالي الأصول سواء أكانت مدرة للدخل أو غير مدرة للدخل وهي: النقدية، الإستثمارات المالية، القروض والسلف، الأوراق المخصومة، أرصدة مدينة متنوعة المساهمات في الشركات التابعة والأصول الثابتة وهذا يعني أن مقام النسبة يحتوي على أموال ليست بقصد التوظيف وهذه إحدى عيوب هذه النسبة ويتطلب مقارنة نتيجة النسبة مع المعيار سواء أكانت المعيار الهدف المطلوب تحقيق في الخطر أو معدل عائد البنوك أو السنوات السابقة.

ثانيا: نسبة هامش الربح الصافي ROR

تقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققتها الموجودات للبنك، وزيادتها تعني زيادة قدرة الموجودات على توليد أرباح او هامش ربح للبنك التجاري وبالعكس، ويحسب بالعلاقة التالية:

نسبة هامش الربح الصافي = صافي الربح بعد الضرائب / إجمالي إيرادات التشغيل ×100

تشير هذه النسبة للأهمية النسبية لصافي الأرباح التي حققها البنك بالنسبة لإجمالي إيرادات التشغيل، وكلما زادت هذه النسبة أعطت مؤشرا عن كفاءة الآداء المالي.

ثالثا: نسبة العائد على حق الملكية ROE

ويشير هذا المقياس إلى ما يحصل عليه أصحاب البنك نتيجة استثمار أموالهم فيه، ويحسب بالعلاقة التالية:

نسبة العائد على حق الملكية = صافي الأرباح بعد الضريبة / حق الملكية × 100

ما يستفاد من هذه الصيغة أنها تفسر الآداء بشكل أفضل، فإذا حققت مؤسسة ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فإنه يمكن تتبع أو إرجاع سبب هذا الإرتفاع أو الإنخفاض إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة المالية أو لكليهما، إذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية يعود إلى الرافعة المالية.

ويمكن القول أن هذا النموذج يوضح الإثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد على الأصول، كما يبين قدرة الرافعة المالية على رفع مستوى العائد على حقوق الملكية.

إن نموذج العائد على حقوق الملكية، يعتبر أحد المؤشرات المهمة لوصف وقياس العلاقة بين العائد والمخاطرة[1].

وعند مقارنة هذا المعيار بأحد معايير المقارنة يتبين جدوى الاستثمار في البنك.

رابعا: نسبة منفعة الأصول والإستثمارات في البنك

تقيس هذه النسبة العائد المتولد من الموجودات المولدة للفوائد التي تشتمل على كل من الإستثمارات المالية والقروض، كما تحدد هذه النسبة الفوائد المكتسبة من الإستثمار في الأصول وتحسب كما يلي[2]:

نسبة منفعة الأصول والإستثمارات في البنك= الفوائد المحصلة–الفوائد المدفوعة/ الموجودات المولدة للدخل ×100

الفرع الثاني: نسب السيولة

يشير مفهوم السيولة المصرفية إلى قدرة البنك على مواجهة إلتزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع. حيث تسمح نسب السيولة بمراقبة قدرة البنك على سداد ودائعه المستحقة على المدى القصير جدا عادة على الأكثر شهر واحد[3].

إن مؤشرات السيولة هي مؤشرات مالية تقيس الملاءة المالية للمنشآت المقترضة في المدى القصير، أي قدرة المنشأة على تسديد الإلتزامات المالية قصيرة الأجل، وهناك عدد من المؤشرات تخص البنوك التجارية تعتمد على عدد من النسب المالية لمعرفة مدى كفاءة السيولة النقدية فيها، ومن أهم هذه النسب مايلي:

أولا: نسبة السيولة العامة

تحتل السيولة أهمية خاصة في تقييم الملاءة المالية للبنك لأنها تعكس قدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته إتجاه الدائنين وخاصة المودعين، وتعني عموما وجود سيولة نقدية أو جاهزية الموجودات القابلة للتسييل إلى نقد بدون خسائر، ويتم قياس السيولة من خلال قسمة الأصول لدى البنك على إجمالي الأصول.

[1] روفية ضيف، مطبوعة إقتصاد بنكي ونقدي، موجهة لطلبة السنة ثانية ماستر، تخصص إقتصاد وبنكي، 2024، ص03

[2] بن سعدون سبف الإسلام، مرجع سبق ذكره ص 28

[3] قروش عيسى، فضيلي سمية، عز الدين عبد الرؤوف، تقييم الآداء المالي للبنوك التجارية بإستخدام النسب المالية دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2015–2019، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 14، العدد01، جويلية 2021، ص34

نسبة السيولة العامة = الأصول السائلة/ إجمالي الأصول

كلما زادت هذه النسبة كلما زادت قدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته.

ثانيا: نسبة الإحتياطي القانوني

تحتفظ البنوك التجارية برصيد نقدي ودون فائدة لدى البنك المركزي يلق عليه الإحتياطي القانوني، ويتمثل هذا الرصيد في نسبة معينة من ودائع المصرف. وبحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقا للمصلحة العامة، وينبغي على البنوك التجارية الإلتزام بها، وقد يلجأ البنك المركزي إلى تغيير هذه النسبة تعبا لظروف البلد الاقتصادية والنقدية، لأنها تمثل إحدى أدواته المهمة في التأثير في حجم الإئتمان الممنوح في الاقتصاد القومي، فإنه يقلل نسبة الإحتياطي القانوني في ظروف التوسع الاقتصادي، وبالعكس فإنه إذا أراد إحداث حالة إنكماش كعلاج لمشكلة التضخم المالي مثلا، فإنه يرفع من نسبة الإحتياطي القانوني، وهكذا ويمكن حساب هذه النسبة رياضيا كالآتي:

نسبة الاحتياطي القانوني = الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي/ قيمة إجمالي الودائع+التزامات أخرى × 100

وتشمل الالتزامات الأخرى البنود التي تقترب من صفة الودائع حيث يتعين على البنك الوفاء بها إما حالا أو في وقت قريب، وهي عبارة عن شيكات وحوالات وإعتمادات دورية مستحقة الدفع – الأرصدة المستحقة للبنوك– مبالغ مقترضة من البنك المركزي.

ثالثا: معدل القروض إلى الودائع

يحسب عن طريق قسمة إجمالي القروض الممنوحة على إجمالي الودائع أي:

معدل القروض = القروض الممنوحة / إجمال الودائع× 100

إستعماله كمقياس للسيولة، ناتج عن كون القروض من الأصول المربحة والأقل سيولة، حيث أن زيادة الودائع المستثمرة على شكل قروض يؤدي إلى إنخفاض السيولة، وإذا كان معدل القروض على الودائع عاليا، فإن البنوك تعمل على التقليل من عملية الإقراض والإستثمار، وبالتالي ترتفع معدلات الفائدة[1].

المطلب الثالث: النسب المالية المتعلقة بتوظيف الأموال وملاءة رأس المال

الفرع الأول نسب توظيف الأموال

تقيس نسب توظيف الأموال مدى قدرة إدارة البنك في إستخدام الأموال المتاحة وتوظيفها في المجالات المختلفة تحت ظل سياسة إستخدام الأموال والسياسة الإئتمانية المتبعة.

تشير هذه النسب إلى مدى كفاءة إدارة البنك في إستغلال وتشغيل الموارد لديها، وهي معدلات تؤثر في ربحية البنوك وسيولتها، أو بعبارة أخرى تقيس هذه المؤشرات مدى كفاءة البنك في توظيف الأموال المتاحة لديه في تحقيق عوائد عليها، ومن بين هذه النسب ما يلي[2]:

جدول رقم 04: نسب توظيف الأموال في البنوك

النسبة	أهميتها
معدل توظيف الموارد المتاحة = إجمالي الاستثمارات / إجمالي الودائع + حقوق الملكية	**تقيس هذه النسبة مدى توظيف الودائع في المصرف التجاري وهي توضح حجم الأموال التي إستخدمها ووظفها البنك من إجمالي الودائع وزيادة هذه النسبة يعني زيادة قدرة البنك على توظيف الأموال.**
– نسبة الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات = إجمالي الإيرادات / إجمالي الإستثمارات	**تبين هذه النسبة كفاءة المصرف في الإستثمار وكلما إرتفعت هذه النسبة إرتفعت معها حصيلة الإيرادات التي يحصل عليها البنك من الإستثمارات المختلفة.**
إجمالي الإيرادات/ إجمالي الموجودات	**توضح هذه النسبة كفاءة البنك في تشغيل الموارد المالية والمادية الأخرى في آداء الخدمات المصرفية كافة، كلما زادت كان ذلك دليل على الإستغلال السليم لتلك الموجودات.**

[1] بن سعدون سيف الإسلام، مرجع سبق ذكره، ص 18

[2] بولحية الطيب، بوجميعة عمر، تقييم الآداء المالي للبنوك الإسلامية –دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009–2013، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد14، جامعة جيجل، الجزائر، ص06

معدل تكلفة الدخل = إجمالي التكاليف التشغيلية / إجمالي الإيرادات	**يتم إستخدام هذا المعدل كمقياس لتوضيح الآداء المالي في البنوك**

المصدر: يحياوي أمال، زيرمي نعيمة، تقييم الآداء المالي للبنوك التجارية بإستخدام التحليل العنقودي –دراسة عينة من البنوك في الجزائر–، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2022، ص256.

الفرع الثاني: نسب ملاءة رأس المال

يعتبر موضوع الملاءة المالية من أهم التحديات التي تسعى البنوك إلى تحقيقها، بغية تعزيز مراكزها المالية وتقوية موقفها التنافسي في الساحة المصرفية وكذا المالية، الأمر الذي يضمن بوجه خاص الحفاظ على أموال المودعين، والقدرة على مواجهة مختلف العوارض التي تواجهها نتيجة طبيعة عملها[1].

تقيس نسب ملاءة رأس المال نسبة مساهمة أموال البنك التجاري الخاصة من مجموع موارده، وتتمثل فيما يلي:

أولا: نسبة كفاية الأموال الخاصة بالودائع

يهتم المحلل المالي بمعرفة مدى إعتماد البنك التجاري على أمواله الخاصة كمصدر من مصادر تمويله، وعلى مقدرته على رد الودائع التي سبق له الحصول عليها من أموالها الخاصة الممتلكة. وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة كفاية الأموال الخاصة بالودائع = الأموال الخاصة / إجمالي الودائع

ثانيا: علاقة رأس المال الحر بالإستثمار

يقصد برأس المال الحر الأموال الخاصة مطروحا منها الأصول الثابتة وتتم نسبة رأس المال الحر في البنك التجاري إلى إستثماراته كي تعبر عن مدى قدرة رأس المال الحر على مواجهة مخاطر الإستثمار.

[1] نكاع ريان، بوالكور نور الدين، تقييم الملاءة المالية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة 2016–2022، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 07، العدد 04، 2020، ص 221

علاقة رأس المال الحر بالإستثمارات = رأس المال الحر/ إجمالي الإستثمارات

ثالثا: نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة

تمثل هذه مدى تغطية أموال البنك التجاري الخاصة أصوله الثابتة وهي:

نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة = أصول ثابتة/ أموال خاصة

المطلب الرابع: أثر التعاملات المالية الرقمية على مؤشرات الآداء المالي

التعاملات المالية الرقمية تسمح بتنمية القنوات البنكية المتعددة التي تعتبر كدليل لإختيار المنتجات والتكاليف المترتبة عنها وأيضا تحقق تطلعات البنوك فيما يخص الإنتاجية ونوعية الخدمات كونها تحسن من إيرادات البنوك بالإضافة إلى تشجيع الإدخار من خلال قلة تداول السيولة في السوق، كما أن التعاملات المالية الرقمية تعمل على تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون، ولقد سمح التطور التكنولوجي بإيداعها من خلال تطور شبكة الأنترنت وبروز التجارة الإلكترونية مما سمحت هده الوسائل بإختصار الوقت والتكلفة وتحسين الآداء المالي للبنوك التجارية بالمقارنة مع ما كانت عليه " إستخدامها لوسائل الدفع التقليدية".

كما تساعد التعاملات المالية الرقمية البنوك على معالجة مشاكل السيولة الحرجة، وتمكينها من التفاعل مع مقدمي الخدمات المالية، والسحب من خطوط الإئتمان القائمة دون تأخير أو تعطيل، والحصول على تمويل بديل يمكن أن يعوض عن نقص السيولة في القنوات المالية التقليدية.

خلاصة الفصل:

يعتبر التحليل المالي أساس الوظيفة المالية في مختلف المؤسسات المالية، فمن خلالها نقوم بدراسة الحالة والوضعية المالية للبنك الخاص به، حيث تتم هذه الدراسة من خلال دراسة الآداء المالي لهذا البنك، أي قياس وتقييم قدرة البنك على الإستخدام الأمثل لمصادره وموارده في خلق الأرباح وتغطية الإستخدامات الغير الجارية والجارية أي أصوله في المدى القصير والطويل وهذا من أجل تحقيق أرباح. فعملية تقييم الآداء المالي تتم بواسطة مجموعة من المؤشرات المالية من قوانين ونسب، تستمد في حسابها من خلال القوائم والتقارير المالية التي يعدها البنك التجاري كل سنة، ومن بين هذه المؤشرات نجد مؤشرات التوازن المالي الذي يقيس مدى الاستقرار المالي في البنك.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة مبلة

تمهيد:

تلعب البنوك دورا هاما في تمويل التنمية وخاصة البنوك التجارية التي تؤدي دورا حيويا في تجميع الودائع وتوظيفها وهي من أقدم البنوك نشأة لذلك فهي الركيزة الأساسية للنظام المصرفي وسأقوم في هذا الفصل بتقديم عموميات عن بنك تجاري قديم النشأة يعتبر من البنوك المهمة في الإقتصاد الجزائري وهو القرض الشعبي الجزائري الذي هو أحد البنوك التجارية والتي تسمى ببنوك الودائع ويتخصص في توفير الإئتمان قصير الأجل والحصول على ودائع مؤسسات القطاع العام والخاص فلا يتوقف عمله على تلقي الودائع فقط إنما يتسع ليشمل جميع الخدمات المصرفية الأخرى ويخضع لرقابة دولية من أجل حماية أموال المودعين وذلك من خلال إحتفاظ البنك برصيده النقدي لدى البنك المركزي بدون فائدة، وقد تم تقسيم الفصل إلى:

- ✓ **المبحث الأول: تقديم البنك القرض الشعبي الجزائري؛**
- ✓ **المبحث الثاني: التعاملات المالية الرقمية في بنك القرض الشعبي الجزائري؛**
- ✓ **المبحث الثالث: أثر التعاملات المالية الرقمية على مؤشرات الآداء المالي في بنك القرض الشعبي الجزائري.**

المبحث الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري

يعتبر القرض الشعبي الجزائري مؤسسة مصرفية عمومية يقوم بكافة العمليات المصرفية مع كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وبالتالي فهو بنك الودائع ويمكنه تلقي الودائع لتقديم القروض بكل أشكالها، المشاركة في رؤوس الأموال لكل الشركات المسخرة لحساب المتعاملين وكل قرض يكون موافق عليه من طرف الهياكل الأخرى، وسنقدم في هذا المبحث القرض الشعبي الجزائري من حيث نشأته تعريفه وهيكله التنظيمي، وظائفه ومهامه.

المطلب الأول: تقديم عام للقرض الشعبي الجزائري

بدأت الجزائر في تأميم البنوك الأجنبية سنة 1967 التي حلت محلها بنوك تجارية تملكها الدولة، ومن بين هذه البنوك التي ظهرت بعد التأميم القرض الشعبي الجزائري.

الفرع الأول: نشأة القرض الشعبي الجزئري

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري بمقتضى المرسوم الصادر في**14 / 05 / 1967** ، وهو ثاني بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر بعد الإستقلال، وقد تأسس على أنقاض القرض الشعبي للجزائر، وهران، عنابة وقسنطينة، والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، ثم إندمجت فيه ثلاث بنوك أجنبية أخرى هي:

- ✓ البنك الجزائري المصري بتاريخ 01 جانفي 1968 ؛
- ✓ الشركة المرسيلية للبنوك بتاريخ 30 جوان **SMC**1968 ؛
- ✓ الشركة الفرنسية للإقراض و البنوك سنة1971 **CFCB** ؛
- ✓ البنك المختلط ميسر **BMAM MISR**.[1]

وبعد الإصلاحات التي مست القطاع المصرفي في الجزائر تمت إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري لينبثق عنه بنك التنمية المحلية سنة 1985، تحول إليه 40 وكالة **و550** موظفا و**890** حسابا من حسابات عملائه، كما عرف التحولات التالية:

- ✓ أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عامة اقتصادية مؤسسة ذات أسه يحكمها القانون التجاري منذ **22 / 02 / 1989**، حيث قدر رأسماله الإجتماعي بـ **800** مليون دج مقسمة إلى **800** سهم بقيمة اسمية **01** مليون دج؛

[1] مفتاح مريم، عتموني أسماء، إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية في البنوك التجارية دراسة حالة البنك الشعبي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص إقتصاد بنكي ونقدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2021-2022، ص 50-51

- ✓ تعود ملكية القرض الشعبي الجزائري إلى الدولة لكنها لا تقوم بتسييره وإدارته؛
- ✓ يتكون مجلس الإدارة من **10** أعضاء مفوضين من قبل المساهمين؛
- ✓ يتخذ مجلس الإدارة كل القرارات المتعلقة بالسياسة التجارية والمالية للبنك، أما الأنشطة المتعلقة PDGعلى رأسها الرئيس المدير العام DG بالتسيير تشرف عليها الإدارة العامة.

الفرع الثاني: تعريف بنك القرض الشعبي الجزائري

يعتبر القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية، شركة ذات رأسمال يقدر **ب 4800000000** دينار جزائري، يعتبر بنك ودائع حيث يقوم بتقديم كل أشكال القروض لمختلف القطاعات.

إن القرض الشعبي الجزائري يخضع للتشريع البنكي والتجاري ويعتبر بنكا عاملا وشاملا مع الغير، ويتخذ هذا الأخير من نهج عميروش بالجزائر العاصمة مقرا له، يضم هذا الأخير مجموعة من الفروع والوكالات والمكاتب التي تحقق نشاطاته المختلفة.

جدول رقم 4: جدول تطور رأس مال البنك

السنة	رأس المال
1996	15مليون دينار جزائري
1983	800مليون دينار جزائري
1992	5.6مليار دينار جزائري
1994	9.31مليار دينار جزائري
1996	13.6مليار دينار جزائري
2000	21.6مليار دينار جزائري
2004	25.3مليار دينار جزائري
2006	29,3مليار دينار جزائري
2019	48مليار دينار جزائري

المصدر: الوثيقة الداخلية للقرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة – 333 –

المطلب الثاني: مهام وهيكل القرض الشعبي الجزائري

سنتطرق في هذا المطلب إلى مهام وهيكل القرض الشعبي الجزائري.

الفرع الأول: مهام القرض الشعبي الجزائري

أسندت للقرض الشعبي الجزائري عند تأسيسه مجموعة من المهام أهمها:

- ✓ القيام بجميع العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك التجارية؛
- ✓ إقراض الحرفيين، الفنادق، القطاعات السياحية، الصيد، التعاونيات غير الزراعية في ميدان الإنتاج أيا كان نوعها، وكذلك إقراض المهن PME والتوزيع والمتاجرة، وعموما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الحرة وقطاع المياه والري؛
- ✓ تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل خاصة تمويل السكن، البناء والتشييد؛
- ✓ تمويل القطاع السياحي والأشغال العمومية، البناء، الري والصيد البحري.

وبالإضافة إلى الوظائف المذكورة فقد تطور دور القرض الشعبي الجزائري في تمويل القطاع الخاص وكذا العام، وأصبح له حرية التعامل مع كافة النشاطات الإقتصادية مالية كانت أو تجارية، وقد وضع أهدافا لمسايرة هذا التطور منها:

- ✓ تحقيق لا مركزية القرار لإعطاء نوع من المرونة لكسب الوقت والزبائن؛
- ✓ تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحويلات اللازمة؛
- ✓ التوسع ونشر الشبكة واقترابه من الزبائن؛
- ✓ تحسين وتطوير شبكة المعلومات وكذا الوسائل التقنية الحديثة؛
- ✓ التسيير الديناميكي لخزينة البنك؛
- ✓ تقوية الرقابة على مستوى مختلف مراكز المسؤولية.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري " المديرية العامة "

يتوفر القرض الشعبي الجزائري على شبكة بنكية مكونة من 136 وكالة مؤطرة من طرف 15 وحدة إستغلال موزعة عبر كامل التراب الوطني، ويرأس القرض الشعبي الجزائري مجلس الإدارة **conseil d'administration** الذي يتكون من الرئيسين أعضاء المجلس، الإدارة العامة وممثلي العمال.

لقد وضع هيكل تنظيمي جديد سنة 1994 يمس مختلف شبكات الإستغلال، وذلك لمسايرة تطور الجهاز المصرفي، كما أدخلت معدات وتجهيزات جديدة ومستحدثة في ميدان الإعلام الآلي، ذلك لتحقيق نظام معلومات

جديد خاص بالبنك " إرتباط كل المعلومات بواسطة نظام الكمبيوتر لجميع الوكالات والفروع"، تشمل كل البنوك التجارية الوطنية للقرض الشعبي الجزائري هيكلا تنظيميا عاما خاص به يعكس كل الوظائف والنشاطات التي يقوم بها البنك مبنية في الشكل التالي:

الشكل رقم 4: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للقرض الشعبي الوطني -333-

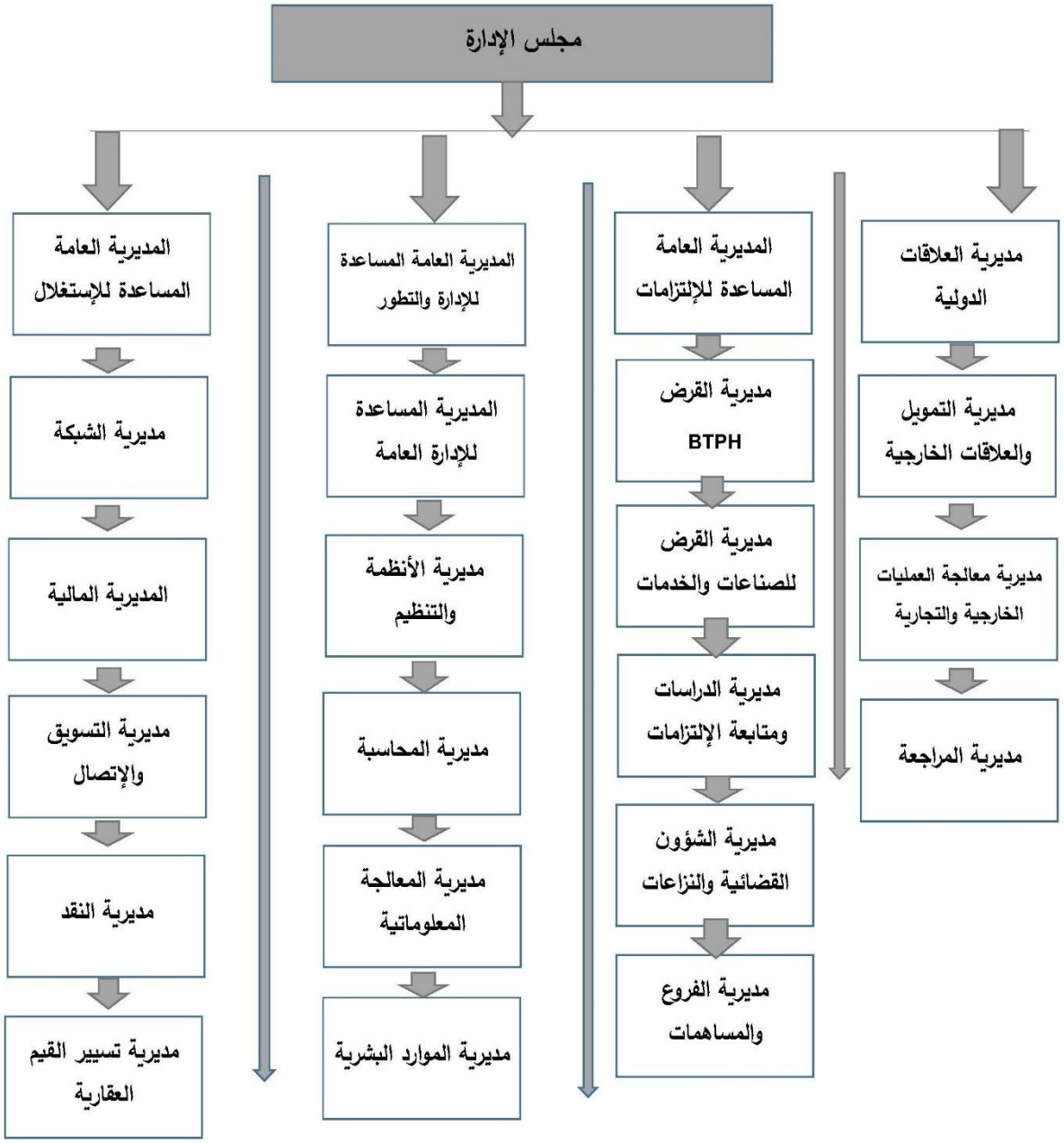

المصدر: الوثيقة الداخلية للقرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة -333-

المطلب الثالث: تعريف وكالة القرض الشعبي الجزائري ميلة – 333 –

تأسست وكالة القرض الشعبي الجزائري رقم 333 في سنة 1984 كواحدة من بين الوكالات التابعة لمجموعة الاستغلال بقسنطينة رقم 834 كوكالة من الرتبة الثانية، حيث تقع بشارع لخصر بن قربة، ولاية ميلة، بلغ عدد المستخدمون فيها 26 فردا، في البداية كان مقرها حي 333 مسكن ونظرا لتوسع نشاطاتها وزيادة عدد زبائنها، أدى بالوكالة الى تغيير مقرها سنة 1994 لحي لخضر بن قربة.

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري ميلة –333–

الشكل رقم 5: الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري ميلة –333

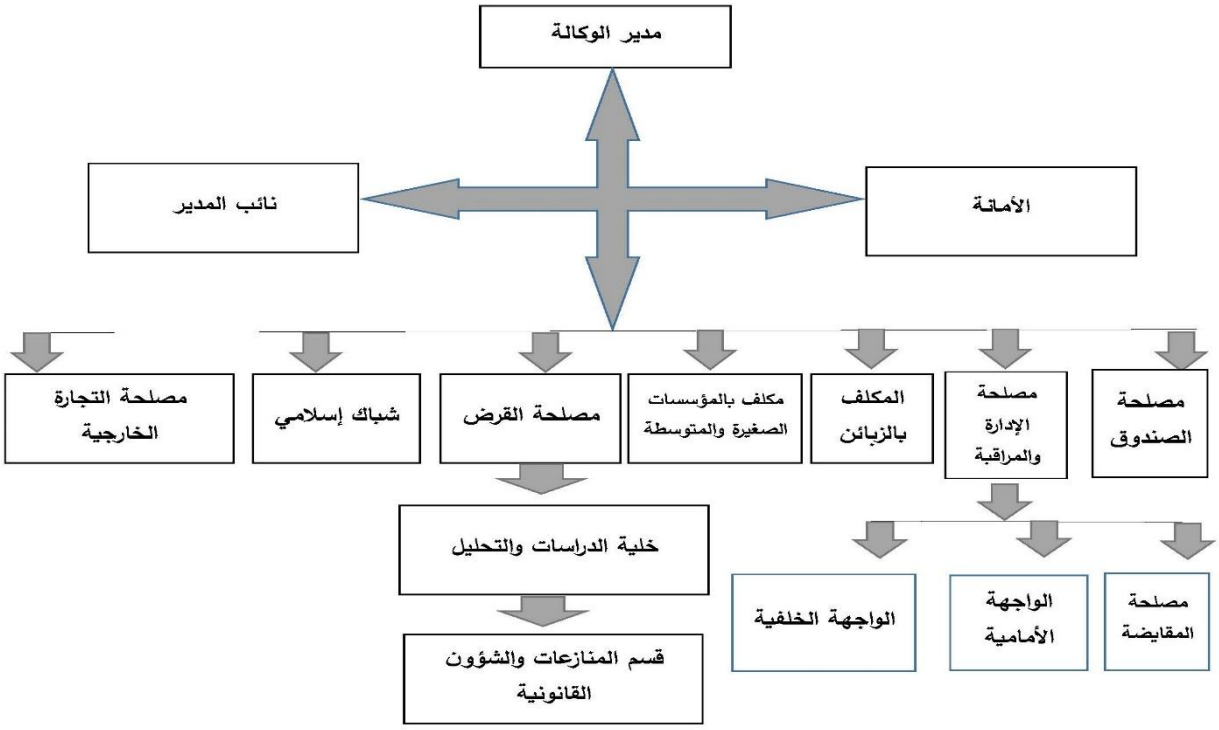

المصدر: الوثيقة الداخلية للقرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة –333–

المبحث الثاني: التعاملات المالية الرقمية في بنك CPA

المطلب الأول: البطاقات والشيكات الإلكترونية التي يصدرها البنك

يقوم بنك **CPA** بإصدار نوعين من البطاقات البنكية بطاقة وطنية **CPA CIB** وبطاقة دولية **CPA CIB**، وتلك البطاقتان تقوم بوظيفة الدفع والسحب في نفس الوقت.

الفرع الأول: البطاقة البنكية CIB

بطاقة **CIB**هي بطاقة وطنية للسحب والدفع يصدرها "القرض الشعبي الجزائري"، موصولة بشبكة النقد مابين البنوك **Réseaux Monétique Interbancaire**، **RMI** و تقبل في التعامل بها من طرف البنوك الأخرى وبريد الجزائر.

تتضمن هذه البطاقة شريحة إلكترونية **une puce** مظبوطة وفقا لنموذج **EMV** إختصارا لمصطلح **MasterCard-Visa Europay** الأمر الذي يضمن الحماية المطلوبة عند التعامل بها وتسمح لحامليها بسحب أموالهم في أي وقت عبر كل الموزعات الآلية للأوراق النقدية ذات الدفع المسبق، وكذلك تسوية مشترياتهم والخدمات المقدمة لهم بواسطة جهاز الصراف الآلي.

ويمكن أن نميز نوعين من بطاقة **CIB**

أولا: بطاقة عادية

موجهة للعملاء العاديين الذين يتمتعون بدخل متوسط نسبيا، ولا يميلون إلى إجراء عمليات كبيرة، ويشترط للحصول عليها توفر ما يلي:

- ✓ أن يكون للعميل حساب بالعملة الوطنية؛
- ✓ أن يتراوح دخله بين 10000 و45000دج شهريا.

وتمكنه من إجراء العمليات التالية:

- ✓ سحب مبالغ من أجهزة الصرف الآلي تقدر بـ % 80 شهريا من دخل العميل؛
- ✓ دفع ثمن مشترياته بواسطة جهاز الدفع الإلكتروني TPE بما يعادل % 10 شهريا من دخل العميل أو من حسابه؛
- ✓ ويتعين على حامل البطاقة أن يترك في حسابه ما يعادل % 10 من دخله وذلك في كل الأحوال.

الشكل رقم 6: بطاقة CIB العادية

Référence : https://www.google.com ,consulté le 18/04/2024, à 15 ;50

ثانيا: البطاقة الذهبية

موجهة لكبار التجار الذين تكون دخولهم كبيرة، إذ تتمتع هذه البطاقة بقدرة دفع كبيرة، لذلك فهي تتوافق مع حاجاتهم، ويشترط للحصول عليها ما يلي:

- ✓ أن يكون للعميل حساب بالعملة الوطنية؛
- ✓ أن يكون دخله مابين 45000 و90000 شهريا.

ويمكن له إجراء العمليات التالية بواسطتها:

- ✓ سحب ما يعادل % 70 من قيمة حسابه باستعمال أجهزة الصراف الألي **DAB**؛
- ✓ ويتوجب عليه ترك مبلغ يعادل % 20 من **TPE**؛
- ✓ دفع ثمن المشتريات بما يعادل % 10 من قيمة حسابه باستعمال أجهزة **TPE**، ويتوجب عليه ترك مبلغ يعادل % 20 من حسابه مجمدة.

الشكل رقم 7: البطاقة الذهبية

Référence : https://www.google.com ,consulté le 18/04/2024, à 15 ;50

الفرع الثاني: بطاقة CPA/VISA International

هي بطاقة دولية للدفع والسحب يصدرها بنك **CPA** بناءا على موافقة المنظمة العالمية **VISA CARD** وطبقا لأحكام وشروط هذه المنظمة وهي موجهة للعملاء الوطنيين الذين يملكون حسابا بالخارج، وللمؤسسات المصدرة للسلع والخدمات نحو الخارج حيث تمكنهم من تسوية مشترياتهم والسحب من أرصدتهم في أي وقت، وقد تم إصدار هذه البطاقة لأول مرة على مستوى بنك **CPA** سنة 1989م.

الشكل رقم 8: CPA/VISA International

Référence : https://www.google.com, consulté le 18/04/2024, à 15 ;50

تسمح هذه البطاقة لحاملها بإجراء العمليات التالية:

أولا: على المستوى الوطني

تسديد قيمة المشتريات من البضائع والخدمات المنفعية لدى المحلات الموضوعة تحت الرقابة الجمركية داخل التراب الوطني والمعلنة عن إنخراطها في شبكة فيزا الدولية.

ثانيا: على المستوى الدولي

تسديد قيمة المشتريات من البضائع والخدمات لدى التجار المنظمين بشبكة فيزا الدولية.

كما يمكن له إجراء سحوبات نقدية من الشبابيك البنكية المنخرطة في شبكة فيزا الدولية وذلك في الحد الأقصى الذي يسمح به القرض الشعبي الجزائري، ويكون ذلك حسب نوع البطاقة التي يحملها العميل:

- ✓ **بطاقة عادية:**

تتيح لحاملها سحب مبلغ 200 أورو يوميا كحد أقصى، أو تسديد ما يعادل هذا المبلغ من المشتريات.

- ✓ **بطاقة ذهبية:**

تمكن حاملها من سحب مبلغ 800 أورو يوميا، مع الإشارة إلى أن هذه البطاقة لم تصدر بعد من طرف **CPA**

وبشترط للحصول على هذه البطاقة أن يكون لدى العميل حسابين بالعملة الوطنية والعملة الصعبة، وأن يجمد فيهما ما لا يقل عن 20000 دج، 1525 أورو على التوالي. أما في يخص بطاقة **GOLD** فيجب تجميد مبلغ 5000 أورو على الأقل. فكان للزبائن الإقبال الكبير على هذه البطاقات وكذا إقبالهم على خدمات البنك الأخرى كالتحويلات وغيرها من الخدمات.

الفرع الثالث: الشيكات الإلكترونية

يعتبر الشيك الإلكتروني مكافئ للشيكات الورقية التقليدية بإعتباره رسالة إلكترونية موثقة مؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك ويقوم بمهمته كوثيقة تعهد بالدفع ويحمل توقيعا رقميا، بمكن التأكد من صحته إلكترونيا وهو يختلف عن التوقيع العادي المكتوب باليد حيث يتضمن ملفا إلكترونيا آمنا يحتوي على معلومات خاصة بمحرر الشيك ووجهة صرف هذا الشيك بالإضافة إلى المعلومات الأخرى كتاريخ صرف الشيك، قيمته، المستفيد منه ورقم حساب المحول إليه.

تبين لنا بصفة ضمنية إعتماد المشرع الجزائري وتبنيه لآلية الشيكات الإلكترونية وذلك بعد إطلاعنا على نص المادة 69 القانون 03/ 11 المتعلق بالنقد والقرض التي نصت على: "تعتبر وسائل الدفع جميع الوسائل التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل" بالإضافة إلى نص المادة 3 من نظام بنك الجزائر رقم03/97 المتعلق بغرف المقاصة وبالرجوع إلى المادة 502 ق. ت التي تنص على أنه: "يعد التقديم المادي للشيك إلى إحدى غرف المقاصة بمثابة تقديم للوفاء. يمكن أن يتم التقديم أيضا، بأية وسيلة تبادل الكترونية محددة في التشريع والتنظيم المعمول به ما.

والجدول التالي يوضح تطور عدد الزبائن وعدد البطاقات البنكية على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري.

جدول رقم 5: تطور عدد الزبائن وعدد البطاقات البنكية في البنك

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
عدد الزبائن	11850	10800	13900	16050	30090
عدد البطاقات البنكية	8000	8100	19000	30000	39000

المصدر: من وثائق المؤسسة، مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة القروض ببنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة –333–، 4أفريل 2024

الشكل رقم :09رسم بياني يبين تطور عدد الزبائن وعدد البطاقات البنكية في البنك

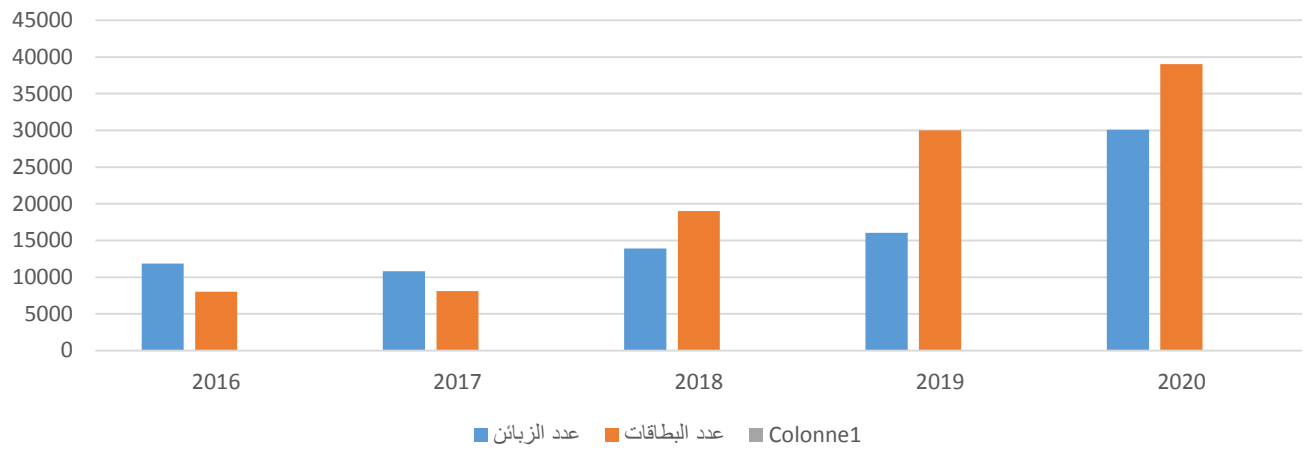

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معلومات مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة القروض ببنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة –333–، 4أفريل 2024

من خلال الجدول والمنحنى البياني نلاحظ أنه كلما زاد عدد الزبائن زاد عدد البطاقات البنكية وهذا خلال سنتي 2016، 2017، أما خلال سنة2018 و 2019 و2020 نلاحظ أن عدد البطاقات البنكية أكبر من عدد الزبائن ونفسر ذلك بأن كل متعامل أصبح لديه نوعين أو ثلاثة من البطاقات وبطمح للحصول على أنواع أخرى منها، أما التزايد المستمر في عدد البطاقات البنكية وعدد المتعاملين بها خلا فترة 2019 –2020 يرجع إلى التحديات التي واجهها المصرف بسبب تفشي فيروس كورونا وإنتشاره على مستوى العالم، فخفضت البنوك كغيرها من القطاعات ساعات العمل، حتى أنها في كثير من الحالات أصبحت غير قادرة إلا على

تقديم خدمات محدودة للغاية لعدد من العملاء نتيجة لقواعد التباعد الاجتماعي، ما أضفى في نهاية المطاف المزيد من الضغوط على التعاملات المالية الرقمية.

المطلب الثاني: إجراءات الحصول على بطاقات البنك

تمر البطاقة في عملية اصدارها بعدة مراحل، من تقديم العميل لطلبه إلى الوكالة، دراسة الطلب، وإمضاء عقود وغير ذلك، وهذا ما سنراه في هذا المطلب.

الفرع الأول: إجراءات الحصول على البطاقة الوطنية CIB

يسمح للبنك بإصدار البطاقة **CIB** لأي زبون يمتلك حساب في بنك القرض الشعبي الجزائري وأي تاجر شرط أن تتوفر فيه الشروط الموضوعية الخاصة بالعقد وكذا رغبة الزبون للحصول على البطاقة سواء كان بطلب من هـ أو دعوة من البنك نظرا لحسن سيرة الزبون، يقوم المكلف بالزبائن على إثر ذلك بتلقي طلب الرغبة في الحصول على بطاقة CIP من طرف العميل بتقديم جل المعلومات المطلوبة وكذا الموافقة على الشروط الذي يتضمنها العقد، وفي مقابل ذلك يقوم البنك بالإطلاع على وضعية الزبون المالية بالحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بحساباته المالية لدى البنك وكذا الرصيد الأدنى الذي يمتلكه العميل من أجل تحديد نوع البطاقة التي تناسب العميل سواء كانت الذهبية أو العادية إذ لا يمكن أن يحصل الزبون على البطاقة التي أرادها تلقائيا، لذلك تراعي الوكالة الحالة المالية للعميل بعد تأكد المكلف بالزبائن للحالة المالية للزبون وإمكانية حصوله على البطاقة يقدم له عقدا يخص كل البيانات والمعلومات التي وجب على العميل إعطائها للبنك وبعد الاتفاق على الشروط العامة التي يتضمنها العقد.

وصف العقد:

تتكون وثيقة الاتفاق على 03 نسخ، يحتفظ الزبون بواحدة والنسختين المتبقيتين واحدة للهيئة المالية والأخرى للوكالة. تتضمن كل واجهة صفحة من وثيقة الإتفاق على البيانات التالية:

- ✓ إسم البنك ورقم الهاتف أو الفاكس والموقع الجغرافي له؛
- ✓ بيانات خاصة بالزبون صاحب الحساب البنكي: الإسم الكامل أو إسم الشخص المعنوى في حالة أن المؤسسة أو الشركة مالكة للحساب البنكي الموقع الجغرافي أو العنوان، رقم الهاتف أو الفاكس أو البريد الالكتروني الخاص، رقم الحساب، دخل مالك الحساب؛
- ✓ المعلومات الشخصية لمالك البطاقة الإسم الكامل، تاريخ ومكان الميلاد، مكان إقامته هذه المعلومات ليست كالتي سبقتها وإنما هي في حال أن البطاقة للشخص الحقيقي أما الحساب البنكي للمؤسسة "الشخص المعنوي"، أي أنهما لا يمثلا نفس الشخص ونفس حامل البطاقة.

إضافة لهذه المعلومات والبيانات تحديد السقف الشهري لجملة المسحوبات والتسديدات، رقم البطاقة، تاريخ استحقاقها.

- ✓ مساحة مخصصة قمة الهرم الإداري سواء مسؤول أو مدير الوكالة للتصريح بحكمه؛
- ✓ مكان للتوقيع " مالك البطاقة ومالك الحساب، وكذلك مكان محصص لختم وتوقيع المدير الوكالة أما على ظهر العقد فتحتوي على الشروط "التي تستدعي القبول أو الرفض" لإستخدم البطاقة.

بعد موافقة الأطراف المتفقة على العقد " الوكالة والزبون" إضافة إلى تقديم الزبون مجموع من الوثائق:

أوراق الثبوتية " بطاقة التعريف رخصة السياقة وجواز السفر..."، ترسلها للهيئة المعنية لإتمام الإجراءات وإعداد السندات لإتمام مختلف المستحقات لإصدار البطاقة البنكية الخاصة ببنك **cpa** وإدخال المعلومات في الشريحة أو الشريط الممغنط.

بعد إصدار البطاقة من الجهات المختصة في البنك يقوم بإرسالها للزبون عبر البريد حيث يجب على البطاقة أن:

- ✓ توافق الرقم المدرج في البطاقة مع الأرقام المتواجدة في وثائق العقد؛
- ✓ توافق المعلومات والبيانات المدرجة في شريحة البطاقة أو الشريط الممغنط مع فحوى العقد.

بعد التأكد من المعلومات المالية من طرف الهيئة ترسل للوكالة الرقم السري للبطاقة عبر البريد والتي بدورها تخزن المعلومات الخاصة بالبطاقة في خزنة خاصة.

يصعب على حامل البطاقة بإستعمالها مباشرة قبل أن يتم تفعيلها بواسطة المصلحة المعنية في الوكالة ويكون ذلك بعد التأكيد الذي تحصل عليه من الزبون بأن البطاقة والرقم السري قد استلامها حيث تقوم الوكالة بإرسال إشعار بالاستلام والتي تحول الأمر **SATIM** بتشغيل البطاقة.

<u>الفرع الثاني: إجراءات الحصول على البطاقة الدولية CPA VISA</u>

يمكن لأي شخص تتوفر فيه شروط الحصول على البطاقة، أن يصبح مالكا لها وذلك بإتباع الخطوات الآتية الذكر:

أولا: تقديم العميل بطلب الحصول على البطاقة

يتقدم العميل بطلب من البنك بالرغبة في الحصول على بطاقة بنكية حيث يعمد الزبون الى المكلف بالزبائن على مستوى بنك CPA ملء إستمارة خاصة بالبنك حيث يقوم المكلف بالزبائن بالتأكد ما إذا كان العميل يمتلك حسابين في الوكالة حساب بالعملة الوطنية وحساب خاص بالعملة الأجنبية وفي حالة عدم امتلاكه للحسابين، فهو مطالب بفتح حسابين جدد في البنك وتجميد مالا يقل عن 1265 أورو في حسابه العملة الأجنبية الصعبة، وتجميد مالا يقل عن 39000دج بالعملة الجزائرية وصف نموذج طلب البطاقة:

- ✓ يتكون هذا الطلب من 4 نسخ واحد للهيئة النقدية وواحدة للزبون طالب البطاقة ونسختين تحتفظ بهما الوكالة.
- ✓ المعلومات والبيانات الشخصية لطالب البطاقة؛
- ✓ رقم حساب العملة الوطنية ورقم حساب العملة الأجنبية، وكذا المبالغ التي تحويها هذه الحسابات؛
- ✓ وثيقة الطلب الشخصي للعميل؛
- ✓ تحديد قيمة المبالغ الموضع في الحسابين " بالعملة الأجنبية وآخر بالعملة الوطنية"؛
- ✓ عدد المسحوبات والمدفوعات المخطط التي تأمل الوكالة من الزبون أن يقوم بها؛
- ✓ الفئة التي ينتمي اليها من حيث الدخل إذا كان من المعوزين أو اليتامى أو غير ذلك؛
- ✓ مساحة مخصصة لتوقيع وختم الزبون على الموافقة على الشروط التي وضعت لتزويده بالبطاقة من طرف البنك؛
- ✓ مساحة مخصصة لوضع ختم المدير وامضاءه التي تبين موافقته.

أما الشروط العامة فنجدها على ظهر النسخ:

بعد ملأ الزبون لهذا النموذج بالدقة المطلوبة، يقوم المكلف بالزبائن بالتأكد بإجابته على كل الأسئلة من دون استثناء، مع توضيح المعلومات من إمضاء العميل وتحديده للتاريخ، ومن وجود "قرأ وصودق عليه **Lu et Approuvée** والتي تعني موافقة مدير الوكالة على دراسة الطلب. يحصل بعدها العميل على دليل على إستلام طلبه "**Accusé de réception**" ويحول بطلب إلى مدير الوكالة لمراجعته ودراسته بطلب إلى مدير الوكالة لمراجعته ودراسته.

ثانيا: دراسة الطلب

تتم هذه العملية من خلال دراسة العميل كمواطن وكذا مراجعة الحسابات التي يمتلكها حسابه بالعملة الصعبة وبالعملة الجزائرية قيمة المدفوعات والمسحوبات التي تمت بالبطاقة..... زائد على ذلك:

- ✓ السيرة والسمعة الحسنة التي يتميز بها العميل؛
- ✓ شفافية العميل؛
- ✓ الطبيعة المالية للعميل، ليس من الزبائن المشكوك فيهم– تسديد مختلف الديون التي عليه؛
- ✓ الدخل والانفاق الشهري.

كل هذه المعلومات الخاصة بالزبون التي تتحصل عليها الوكالة تدرس في ملف خاص، وتقرر الوكالة ما إذا كان الزبون كفئ وويمكنه الحصول على البطاقة أولا ومن هنا يأتي الدور الرئيسي للوكالة، في حالة الموافقة على الطلب تقوم الوكالة بإرسال إشعار التأكيد بالقبول – حيث يتم إستقبال الزبون بعد إستلام رسالة من البنك يستدعى بالحضور وتوقيع العقد.

ثالثا: العقد الخاص بحامل البطاقة

يقوم الزبون بالحضور الشخصي بعد إستلام الإستدعاء يتقدم للمكلف بالزبائن الإتفاق الذي تم إبرامه مع البنك للحصول على البطاقة بالإضافة إلى مجموعة من الوثائق يقوم البنك بإستلامه:

يتكون العقد من نسختين، نسخة باللغة العربية والأخرى باللغة الفرنسية، تتضمن كل البيانات التالية:

- ✓ خانات مخصصة لتحديد موضوع العقد إنشاء بطاقة، تعديل، إلغاء، تجديد أو تبديل البطاقة، تاريخ العقد، رقمه، رمز الوكالة، وما إذا كان العميل من الخواص أو ممثلا لمؤسسة؛
- ✓ معلومات شخصية عن الزبون الإسم، اللقب، العنوان.....؛
- ✓ نوع البطاقة التي ترغب في الحصول عليها؛
- ✓ معلومات خاصة بحامل البطاقة في حالة ما إذا كان حامل البطاقة وطالبها لا يمثلان نفس الشخص؛
- ✓ شهادة من الزبون الذي طلب البطاقة بإطلاعه على الشروط العامة لإستعمال البطاقة وإلتزاما منه بالبيانات التي حددها سابقا في طلبه مع إعادة تعيينها " البيانات"؛
- ✓ مساحة مخصصة لإمضاء كل من طالب البطاقة، المستفيد والبنك.

وهذا كل ما تضمنه الوجه الأمامي لوثيقة الإتفاق بين الزبون والبنك. أما جهة الظهر فتحتوي على الشروط والقواعد الواجب تتبعا بالنسبة للزبون.

رابعا: إرسال العقد إلى الهيئة النقدية

تقوم الوكالة البنكية بإرسال النسخة الثانية التي ترسل للهيئة من العقد إلى الهيئة النقدية **La direction Monétique** عند تسلمها، يقوم مسؤول قسم المنخرطين والمنتسبين " **Adhérents et Affiché** بالتأكد من وضوح المعلومات المسجلة فيها وصحتها، نقلها في سجل العقود الخاص بالهيئة، الإمضاء على العقد وإدخال هذه المعلومات في جهاز الكمبيوتر، ومن ثم تخزينها في الشريحة التي تكون مدرجة في البطاقة.

وهذا الأمر في حالة القبول والموافقة على الطلب من طرف الهيئة النقدية، أما في حالة الرفض يتم إرجاع نسختين من عقد الإتفاق مع تحديد سبب الرفض بالنسبة لسمعته المالية السيئة أو الديون المتراكمة التي تؤدي إلى الإفلاس.

الفرع الثالث: الحصول على البطاقة

أولا: حصول الهيئة المعنية " النقدية أو المالية " على الرقم السري للزبون والبطاقة الخاصة به:

بعد إصدار البطاقة الخاصة بالزبون المقدم للطلب من طرف المصنع أو الجهة التي تنتج على مستواها تتحصل الهيئة النقدية على البطاقة، مرفقة بالكشف ولا يمكن الحصول على البطاقة إلا بعد أسبوع من تاريخ صنعها وهذا راجع لأسباب عديدة.

وبالحصول على البطاقة البنكية يقوم المسؤول عن المشاركين والمنظمين للشبكة بإجراء عمليات وتسجيل ملاحظات فيما يخصص عدد التي أصدرت خلال الأسبوع وكذا البيانات الشخصية للزبائن المسجلة في الشريحة وكذا مراقبة الوثيقة المتحصل عليها من المصنع والتأكد من المعلومات التي تتضمنها ومقارنتها بالمعلومات الخاصة بالزبون، وتوضع البطاقة في خزانة خاصة وسرية للمحافظة على المعلومات الشخصية للزبون، بعد أن يتم التأكد من وصول البطاقة إلى الهيئة المعنية تقوم هذه الأخيرة بإرسال الرقم السري للبنك.

ثانيا: إرسال البطاقة والرقم السري إلى الوكالة البنكية

- ✓ الرقم أو الرمز السري ترسله الهيئة النقدية للبنك؛
- ✓ البطاقة البنكية: ترسلها الهيئة النقدية بواسطة البريد للبنك.

وللحد من المخاطر والحوادث المتعلقة بالبطاقات البنكية تقوم الهيئة البنكية بإرسالة رسالة للزبون "تأكيد على إرسالنا" للتأكد بوصول البطاقة والرقم السري لحساب العميل لدى بنك.

تقوم الهيئة النقدية بإرسال رسالة للبنك للتأكد من إستلام البطاقة والرقم السري ومن ثم تقوم الوكالة بإرسال اشعار للهيئة عند إستلامهما.

- ✓ إستلام البطاقة البنكية من طرف الوكالة وبالتحديد المكلف بالزبائن حيث يقوم هذا الأخير ومدير البنك بالتأكد من:
  - تطابق البيانات والمعلومات المسجلة في النسخ الثلاث مع الكشف ووثيقة الاتفاق.
  - التأكد من تسجيل تاريخ استلام الكشف من قبل الوكالة؛
  - إرسال عبارة "تأكدنا من وصول البطاقة و...." للهيئة النقدية؛
  - التأكد من سرية وضمان آمنية البطاقة النقدية في الوكالة.

تسليم البطاقة للعميل:

يرسل البنك للعميل رسالة نصية "وعت البطاقة تحت تصرف ....." لتعلمه أنه أصبح مسؤول عن البطاقة وأصبحت تحمل إسمه، تحوى هذه الرسالة على:

- ✓ جزء لإعلام العميل بأن البطاقة البنكية صارت مفعلة لاستخدامها في المسحوبات والمدفوعات.
- ✓ جزء يحتوي على تذكرة الحصول على البطاقة " تأكيد على الاستلام"

يستلم العميل بطاقته بعد توجهه إلى المكلف بالزبائن لإتمام الإجراءات الأخيرة والنهائية وهي بطبعها إجراءات روتينية من تسجيل المعلومات الشخصية في سجلات البنك المخصصة للبطاقات.

- ✓ إذا لم يتم حضور المعني شخصيا في أجل أقصاه 15 أو تقدم نائب ينوبه في البنك في أجل الحصول على البطاقة يقوم هذا الأخير بإرسال رسالة للزبون على رقمه الخاص أو بريده الالكتروني ينبئه بإمكانية الحصول على بطاقته مع إمكانية حضوره لتسلم بطاقته.

هذه الرسالة هي آخر رسالة يرسلها البنك الى الزبون للحضور وإستلام بطاقته وفي حالة ما إذا تعطل الزبون في تلبية دعوة المصرف بالحضور خلال25يوما كحد أقصى يقوم أو يشرع البنك بمجموعة من الإجراءات والتدابير ضد الزبون بتعطيل البطاقة وتخريب الرقم السري لها.

المطلب الثالث: العمليات على البطاقات CIB و VISA

بعد إستلام الزبون للبطاقة البنكية، والشروع في إستخدام البطاقة يمكن له أن يقوم بمختلف العمليات التي يرغب بها، حيث يستدعي من البنك القيام بكل ماهو واجب عليه اتجاه البطاقة وهي كالتالي:

الفرع الأول: بالنسبة لبطاقة CIB

تتمثل العمليات التي تجرى عليها في التجديد، التعويض أو الإلغاء.

أولا: تجديد البطاقة

بحلول تاريخ انتهاء صلاحية البطاقة البنكية **CIB** فإن هذه الأخيرة تصبح موضوع عملية تجديد تلقائي من طرف **CPA**، إلا إذا لم يرغب الزبون في ذلك.

حيث يقوم البنك بإرسال رسالة إلى الزبون يذكره فيها بإنتهاء صلاحية بطاقته، ويطلب منه تحديد رغبته في تجديد البطاقة أم غير ذلك، ويكون هذا قبل شهرين من حلول هذا التاريخ.

وسواء رغب الزبون في تجديد البطاقة أم لم يرغب، فإنه يتقدم بطلب إلى البنك، هذا الأخير يمكن أن يكون:

- ✓ طلب تجديد البطاقة، فيقوم البنك في هذه الحالة بتسجيل هذا الطلب وإعادة القيام بنفس الترتيبات السابقة التي اتخذها لإصدار البطاقة.

- ✓ طلب عدم تجديد البطاقة، فيقوم البنك بتسجيل هذا الطلب في سجل البطاقات، وإجراء العمليات الضرورية والتسجيلات اللازمة وإعداد كشوفات لحذف إسم العميل من السجلات التي تحمل اسمه كحامل للبطاقة. ونشير إلى مدة صلاحية بطاقة **CIB** هي سنتين.

ثانيا: تعويض أو تبديل البطاقة

إذا تعرضت البطاقة للتلف، السرقة أو ضيعت من طرف حاملها فإنه يمكن للزبون حامل البطاقة أن يطلب من الوكالة تعويضها ببطاقة أخرى، وهذا بعد قيامه بإعتراض على سرقة أو ضياع بطاقته.

يقدم الزبون طلبا خطيا لتعويض بطاقته، تقوم على إثره الوكالة البنكية بالتأكد من السجلات والكشوفات وأرقام البطاقة وغير ذلك من الإجراءات الروتينية في هذه الحالة، لتقوم بعد ذلك بإصدار بطاقة جديدة للزبون وفقا للإجراءات السابقة الذكر والخاصة بإصدار بطاقة جديدة.

كما يمكن لهذا الزبون، في حالة تغير ظروفه المادية مثلا وتحسنها، أن يطلب من البنك تبديل بطاقة **CIB** عادية إلى بطاقة ذهبية، نظرا لإزدياد حاجته إلى السيولة أو غير ذلك، وما عليه.

في هذه الحالة يجب عليه أن يقدم طلبا خطيا وأن يلبي شروط الحصول على البطاقة الجديدة، ليشرع البنك في القيام بالإجراءات اللازمة لذلك لإصدار البطاقة الذهبية.

ثالثا: تعطيل البطاقة

فالتعطيل يعني الإلغاء وتخريب البطاقة حيث لن يتمكن الزبون من إستعمالها. حيث يمر تخريب وتعطيل البطاقة بمرحلتين وهما:

- ✓ **على مستوى البنك:**

يقوم المدير بالحضور شخصيا وأيضا المسؤول والمكلف بالزبون لعقد إجتماعا بالتأكيد من:

- قص الشريحة أو الشريط الممغنط بالمقص؛
- إعداد محضر بتعطيل وتخريب البطاقة للزبون..؛
- وضع عبارة معطلة في سجل البطاقات لكي لايتم إستخدام الرقم السري مرة أخرى؛
- فسخ العقد الذي يقوم على إصدار البطاقة والمتفق عليه من قبل الزبون والبنك؛
- وضع رقم البطاقة في قائمة أرقام البطاقات المعطلة.

- ✓ **على مستوى الهيئة النقدية:**

بعد استلامها للبطاقة والمحضر الخاص بحاملي البطاقات الذي أعدته الوكالة، تقوم الهيئة النقدية بإلغاء البطاقة من الملف الحامل، وأخيرا تحول الأمر إلى **SATIM** بالتوقيف النهائي للبطاقة.

إجراءات فسخ "عقد البطاقة البنكية للدفع "**CIB**:

- المكلف بالزبائن يقدم وجهة نظره في فسخ العقد ويقدمه إلى **back office**
- **back office** يقوم بتسجيل العقد حسب قواعده انطلاقا من وجهة نظر المكلف الزبائن.

مصلحة النقود تجري المبادرة الأولية في الفسخ وتقوم بإبلاغ **SATIM** بأمر تسجيل فسخ العقد. ويتحتم على الزبون عند البداية في إجراءات الفسخ أن يسلم البطاقة إلى الوكالة لإبطال عملها، ونشير هنا إلى أن عملية تعطيل البطاقة قد تكون بأمر من الزبون، أو بالتصرف من البنك في بعض الحالات التي فيها ضرورة لذلك كقيام حامل البطاقة بمخالفة.

الفرع الثاني: بالنسبة للبطاقة CPA_VISA INT

تتمثل في نفس العمليات التي تتم في بطاقة **CIB** وهي كالتالي:

أولا: تجديد البطاقة

ويجب أن يتم الشروع في ذلك قبل عملية تجديد البطاقة تكون بانتهاء مدة صلاحيتها كما هو الحال بالنسبة لبطاقة **CIB** ويجب أن يتم الشروع في ذلك قبل 3 أشهر من تاريخ صلاحياته تقوم الوكالة بإعداد الكشف**listing** التالي:

- ✓ معلومات حول البطاقة التي ستجدد " رقم البطاقة إسم حاملها...."؛
- ✓ تاريخ إنتهاء صلاحيتها؛
- ✓ البيانات والمعلومات الشخصية حول حامل البطاقة؛
- ✓ رقم الحسابات البنكية للعميل في البنك والتي بموجبها إصدار البطاقة.
- ✓ إعداد جدول يحتوي على خانتين أحدها رغبة الزبون في التجديد والثانية عدم رغبته.

بعد الإنتهاء من ملىء الكشف تقوم الوكالة ب:

- ✓ التأكد من صحة المعلومات وذلك بالرجوع إلى العقد الذي تم من خلاله إصدار البطاقة "طلب بإصدار البطاقة؛
- ✓ إرسال رسالة نصية للعميل حيث تتأكد فيه الوكالة عن رغبة العميل في التجديد مع إرسال طلب البطاقة الدولية **CPA/VISA** مع تحديد المهلة المحددة له الإجابة وهنا تظهر لنا حالتان، الحالة الأولى هي تجديد البطاقة حيث يقدم العميل تجديده للبطاقة وذلك في النموذج المرسل له حيث يقوم بتعليم خانة التجديد وتعالج فيه الوكالة هذا الطلب مثل المراحل السابقة مع الإشارة إلى أن رقم البطاقة يبقى نفسه السابق، والحالة الثانية هي عدم تجديد البطاقة ويكون ذلك:

- **بناء على طلب العميل:**

يمكن للعميل أن يطلب في أي وقت عدم تجديد البطاقة في تاريخ إنتهاء صلاحيتها وذلك بإرسال طلب مكتوب من طرفه إلى الوكالة في ظرف شهرين على الأكثر قبل حلول تاريخ إنتهاء صلاحية البطاقة، وبتسلم الوكالة لهذا الطلب تقوم بما يلي:

- ✓ تسجيله في سجل البطاقات؛
- ✓ تعيين في الكشف الذي أعدته سابقا خانة "عدم تجديد البطاقة".

وبحلول تاريخ إنتهاء البطاقة، تقوم الوكالة ب:

- ✓ مراجعة سجل البطاقات وتنقيته من إسم العميل المعني؛
- ✓ تعيين خانة "عدم التجديد" في سجل البطاقات المنتهية الصلاحية.

ونلاحظ أن عملية عدم التجديد لا تتم بواسطة أية عقود.

- **بمبادرة من الوكالة:**

يمكن للوكالة أن لا تقوم بتجديد البطاقة للزبون، حتى وإن طلب هو ذلك و ذلك في مثل الحالات التالية:

- ✓ أن تكون البطاقة محل معارضة من طرف للزبون، نتيجة تعرضها للسرقة أو الضياع.
- ✓ عدم إحترام أي شرط من الشروط الخاصة بها.
- ✓ طلب تجديد البطالة لا يتوافق مع شروط القيام بذلك.

ثانيا: تعويض البطاقة

تعويض البطاقة يكون بالنسبة لحامل بطاقة أتلفت، ضيعت أو سرقت. كما يمكن أن يكون في حالة ما إذا ضيع رقمه السري أو نسيه على عكس بطاقة **CIB** لذلك يقوم البنك بإصدار بطاقة جديدة برقم سري جديد. يقدم حامل البطاقة طلبا خطيا إلى الوكالة لتعويض بطاقته، مرفقا بتبرير إذا إقتضى الامر ذلك.

وفي حالة ما إذا كان السبب في تعويض البطاقة هو تعرضها للسرقة أو التضييع، فإن رقم الحساب بالعملة الصعبة يجب أن يغير إجباريا. وبإستلام المكلف بالزبائن للطلب يقوم ب:

- ✓ التحقق من صحة إمضاء الزبون؛
- ✓ إجراء إعتراض على البطاقة التي ستعوض؛
- ✓ تحديد رقم البطاقة التي ستعوض؛
- ✓ إكمال باقي المعلومات في العقد بنفس الطريقة السابقة المتعلقة بإصدار البطاقة.

ثالثا: تعطيل البطاقة

يتم تعطيل البطاقة بتخريبها أولاً، ثم إلغاء عقد حامل البطاقة ويكون ذلك بطلب من حامل البطاقة أو بمبادرة من البنك. عند تخريب البطاقة يقوم المكلف بالزبائن في حضور مدير الوكالة بالعمليات التالية:

- ✓ بإستعمال المقص، تقص البطاقة على مستوى الشريط في الجهة العلوية اليمنى، مع مراعاة المحافظة على إسم الزبون ورقم البطاقة؛
- ✓ إعداد محضر لتعطيل بطاقة السحب والدفع **VISA** مكون من ثلاث نسخ؛
- ✓ التوقيع على المحضر من طرف كل من المكلف والزبائن ومدير الوكالة؛
- ✓ المباشرة في عملية الإلغاء عقد الحمل، بالطريقة التي سنراها لاحقا؛
- ✓ إرسال نسخة من العقد الملغى، ونسخة من محضر تعطيل البطاقة إلى الهيئة النقدية، إضافة إلى الرابطة المخربة؛
- ✓ وضع النسخة الثانية من العقد والمحضر مع كشف حاملي البطاقة؛
- ✓ وضع النسخة رقم (03) من العقد و المحضر في ملف الزبون.

وبإستلام الهيئة النقدية للبطاقة المخربة والمحضر وعقد الإلغاء، تقوم بإلغاء البطاقة على مستوى ملف حامل البطاقة، وبالتخريب النهائي للبطاقة.

عملية إلغاء حامل بطاقة **CPA/VISA** وهنا نكون أمام حالتين:

- ✓ **بطلب من الزبون حامل البطاقة:**

يقدم الزبون طلبا بإلغاء العقد أو تعطيل البطاقة، وذلك بإرساله رسالة خطية وموقعه إلى البنك.

- ✓ **بمبادرة من البنك:**

يمكن للبنك أن يباشر في القيام بعملية إلغاء العقد في الحالات التالية:

- أن العميل لم يلتزم بترك الحد الأدنى من النقود في حساباته بالعملة الصعبة والوطنية، والتي تم الإتفاق عليها في العقد؛
- سير حسابات الزبون مثير للشكوك؛
- البطاقة محل إعتراض؛
- الإستعمال السيئ للبطاقة.

المطلب الرابع: طرق إستخدام البطاقة CIB و VISA

بعدما تعرفنا في الطلب السابق على إجراءات الحصول على البطاقات البنكية التي تصدرها **CPA**، سنحاول التعرف في هذا المطلب على طريقة إستخدامها.

الفرع الأول: كيفية التعامل مع بطاقة CIB و VISA

بطاقة السحب والدفع سواء كانت وطنية **CIB** أو دولية **VISA** تسمح بسحب الأموال من الشبابيك الآلية **GAB** وأجهزة الصراف الآلي وتمكن حاملها من دفع ثمن مشترياته عند التجار المزودين بجهاز الدفع الآلي **DAB** وأجهزة الصراف الآلي **TPE** لذلك فإن طريق **VISA و CIB** مع إستثناء نطاق الإستخدام تبقى واحدة بالنسبة لأجهزة **DAB/**GAB و TPE.

لذا سنكتفي بالتعرف على كيفية عمل بطاقة **CIB** فقط بإعتبارها المثال الأفضل لتعامل مع البنوك الجزائرية ببطاقات الدفع وذلك لكونها وطنية بحتة.

أما فيما يخص بطاقة **VISA** فسنتعرض فقط للعقد الذي ينظم بموجبه التاجر إلى نظام الدفع بهذه البطاقة.

أولا: الأطراف المتدخلة في عمل البطاقة

- ✓ **البنك:**

ويمكن له أن يقوم بوظيفتين أساسيتين هما:

- **وظيفة المصدر L'émetteur**

ويتمثل في هذه الحالة في كل البنوك أو بريد الجزائر والتي تصدر بطاقات للتعامل بالسحب والدفع مقابل عمولة أو فائدة وهذا لصالح زبائنها، مع الإشارة إلى أن الإنخراط في برنامج الإصدار الخاص بالبطاقات البنكية.

- **وظيفة المقتني L'acquéreur**

وهي كل البنوك الجزائرية وبريد الجزائر والتي تنتمي إلى **SATIM** وبالتالي تكون مشتركة في برنامج استخدام الدفع بالبطاقة، وتسمح لكل حاملي البطاقة البنكية بإجراء سحوبات نقدية باستعمال أجهزة **DAB/GAB**

- ✓ **حامل البطاقة:**

هو كل شخص يملك حسابا في بنك **CPA** أو أي بنك أخر قام بتوقيع عقد مع هذا البنك من أجل الحصول على بطاقة **CIB**.

✓ **القابل L'accepteur**

وهو كل تاجر يملك الأهلية القانونية، وله الصلاحية لتقبل المدفوعات بالبطاقة البنكية وذلك بموجب عقد وإتفاق مع البنك، ويجب أن يكون مزودا "التاجر" بجهاز الدفع الالكتروني **TPE**ومعلنا عن إنخراطه بواسطة لافتات أو ملصقات عن إنضمامه لنظام الدفع بالبطاقة **CIB.**

✓ **المشغل التقنيL'opération technique**

ويتمثل في مؤسسة **"sosiété d'Automatisation des Transaction Interbancaraies SATIM**" و التي تأسست سنة 1995 وظيفتها إدارة نظام الدفع البنكي الالكتروني، وهي المركز الذي يستضيف إجراء العمليات الأساسية و القاعدية لكل من الحامل و المستقبل، وهي المسؤول الأول و الأخير عن بطاقة **CIB**حيث تملك كل المعلومات عن الزبائن حاملي البطاقة، حيث أن كل البنوك المقدمة لهذه الخدمة تتصف، بالتبعية لها و هي التي تقوم بخدمتها، و هي الوحيدة المخول لها متابعة عملية توزيع البطاقات و توقيفها، إذ تملك جميع المعلومات و الصلاحيات التي تمكنها من إتخاذ قرار كهذا، و عموما يمكن أن نجمع أعماله في ما يلي:

- إصدار البطاقات البنكية والسهر على تطبيق الاجراءات وإحترام الشروط المتعلقة بها؛
- وضع تقنيات جديدة للدفع والحرص على السير الحسن للعمليات التي تتم بواسطة جهاز **TPE**؛
- التكامل التقني ل **DAB/GAB** في الشبكة النقدية ما بين البنوك **RMI**؛
- التسيير الجيد بالنيابة عن البنوك المشاركة والبنوك الإفتراضية لهذه الأنظمة إضافة إلى ذلك جمع الضرائب والغرامات ودفعها للدولة.

✓ **الممثلين الداخليين في CPA**

- **وكالة الإستغلال:** إن تسيير البطاقات المصرفية تتم بواسطة الهيئة المسؤولة بإصدار هذه البطاقات في البنك وكذلك التحكم في طريقة سير العقود والإتفاقيات الخاصة بها بالإضافة إلى خدمات **TPE**؛
- **مجموعة الإستغلال:** تتمثل وظيفتها في المراقبة؛
- **La DMP**: Départemenet Monétique de paiment إذ تقوم من خلال بنيتها في المساندة النقدية ووسائل الدفع.

ثانيا: إستعمال البطاقة للسحب النقدي

إجراء سحب نقدي بواسطة هذه البطاقة وذلك باستعمال جهاز CPA/VISA أوCPA/CIB

يمكن لحامل بطاقة **CPA/VISA أوCPA/CIB** إجراء سحب نقدي بواسطة هذه البطاقة وذلك باستعمال جهاز **Distributeur Automatique de Billet DAB** أو ما يعرف بجهاز الصراف الآلي وهو الآلة التي تسمح وتوفر للعملاء إجراء السحوبات النقدية في الأماكن العامة والطرق دون الحاجة إلى الذهاب إلى المصارف.

وتكون جميع شبكات الصراف الآلي متصلة بمؤسسة **SATIM** وبذلك تكون متاحة أمام كل حاملي البطاقات البنكية، حيث تتيح للزبون التصرف في بطاقته كما يشاء دون أن ينسى شوط العقد أو يتجاوز الحد الأدنى والأقصى للسحوبات والمدفوعات، حيث يقوم العميل بإدخال الرقم السري المتكون من **4** إلى **5** أرقام إضافة الى معلومات أخرى.

وصف الجهاز:

جهاز الصراف الآلي هو ذلك الجهاز الذي يتم بواسطته الكشف على الحساب المتواجد في البطاقة البنكية ليتمكن الزبون من تسوية معاملاته من خلا الأجهزة التي يحتويها الجهاز.

الأجهزة المتخصصة بالإدخال وهي كالتالي:

- ✓ **قارئ البطاقات:** وهو الذي يلتقط المعلومات التي تخص الزبون من خلال قراءة الشريحة المتواجدة في البطاقة البنكية لكي يتمكن حاملها من تسوية مختلف المدفوعات؛
- ✓ **لوحة المفاتيح:** يستخدمها الزبون لإدخال البيانات الخاصة به كقيمة المبلغ المراد دفعة للتاجر؛
- ✓ **الأجهزة الرئيسية للإخراج** سواء كان الأمر بالإدخال الرقم السري أو غير ذلك من الأوامر والإرشادات وتتمثل في تتمثل في شاشة لعرض التوجيهات، طابعة لطباعة الرسالة الموجه للزبون، وآلة توزيع النقود.

ثالثا: إستعمال البطاقة للدفع

يتم ذلك بواسطة جهاز الدفع الإلكتروني" **TPE،Terminal de Paiment Electronique**

تعريفه: هو جهاز تتم بواسطة عملية الدفع حيث يمكن التعرف أو تمييز الشريحة الإلكترونية والشريط المغناطيسي للشريحة الإلكترونية، حيث يتواجد عند التجار الذين يتعاملون أو يقبلون بالتسديد والدفع عبر البطاقات البنكية حتى يتمكن العملاء من التسديد والدفع.

<u>الفرع الثاني: تعامل بنك CPA مع مخاطر البطاقة</u>

إن إصدار البطاقة وإستخدامها للسحب أو الدفع يترتب عنه العديد من المخاطر والحوادث يمكن تصنيفها كما يلي:

- ✓ إتلاف أو ضياع أو سرقة؛
- ✓ الإستخدام العشوائي والسيئ للبطاقة من طرف مالكها؛
- ✓ الإفلاس.

ولمواجهة هذه الحوادث والمخاطر توجب على البنك أن يشدد المراقبة على حسابات زبائنه:

- ✓ المراقبة المستمرة لحسابات العميل حامل البطاقة؛
- ✓ عدم تجديد البطاقة البنكية بالنسبة للبطاقة التي انتهت مدة صلاحيتها؛
- ✓ إلغاء العقد الذي أصدرت بموجبه بالنسبة للبطاقات التي لم يحن وقت إستحقاقها.
- ✓ إجراء عملية إعتراض على البطاقة.

أولا: ضياع أو سرقة البطاقة

يمكن أن تتعرض البطاقة البنكية لحوادث عديدة كالسرقة أو الضياع أو الإتلاف أو ضياع ونسيان الرقم السري أو إستخدام البطاقة بواسطة طرف ثالث دون علم مالكها بذلك أو البنك حتى يتم سحب مبالغ من هذه البطاقة وهنا يتوجب على حامل البطاقة إتخاذ اجراءات وخطوات وتدابير بالنسبة لحامل البطاقة سواء قبل أو بعد ضياعها تتمثل في:

- ✓ الإلتزام بالمحافظة على البطاقة وتخبئتها في مكان خاص وسري، وعدم البوح بالرقم السري تجنبا لإستغلالها في عمليات الإختلاس والسرقة؛
- ✓ التبليغ العاجل للوكالة عن طريق إرسال رسالة نصية أو مكالمة أو عن طريق تصريح خطي يضم هذا التبليغ المعلومات التالية:
  - رقم البطاقة البنكية؛
  - إسم ولقب مالكها؛
  - تاريخ انتهاء مدة صلاحيتها وتاريخ استحقاق البطاقة؛
  - تقديم وثائق من طرف الزبون تبرهن سبب الاعتراض.
- ✓ اللجوء إلى المحكمة والإبلاغ وهذه الأخيرة تحرر له وصلا بضياع وسرقة البطاقة البنكية لترسلها للوكالة التي تم على مستواها إصدار هذه البطاقة لتقوم بما يستلزم القيام به؛
- ✓ تعمل الوكالة على تسجيل تصريح لتعمل هذه الأخيرة على وضع البيانات في سجل البطاقات الخاصة بها وإرسال النسخ الى الهيئة النقدية والإحتفاظ بالنسخة الأصلية؛

- ✓ كما يجب عليها أن ترسل هذه المعلومات فورا بواسطة التليكس وأن تشرع فورا في إجراءات الإعراض؛
- ✓ عدم تجديد البطاقة، إذا ضاعت أو سرقت قبل حلول انتهاء صلاحيتها بـ 3 أشهر.

ثانيا: الإستعمال التعسفي للبطاقة

قد يحدث إذا إستخدم الزبون البطاقة بشكل غير قانوني سواء كانت سحب للأموال من الصراف الآلي يفوق الحد الأقصى أو إقتنى حاجيات تخطت المستوى المسموح به في الدفع، إذا استخدم الزبون البطاقة بشكل سيئ وعشوائي ولاحظت الوكالة تقصيره تعمل على:

- ✓ الإعلام بفسخ عقد البطاقة؛
- ✓ تقوم بإعتراض على البطاقة إلى غاية إرجاعها من طرف حاملها؛
- ✓ تقوم بفسخ العقد وعدم تجديدها وقت إستحقاقها؛
- ✓ القيام بتخريب البطاقة البنكية وتعطيلها وأن يعمل الزبون على إرجاعها للمصرف.

ثالثا: إفلاس حامل البطاقة

لمواجهة هذا الخطر فإن البنك يقوم ب:

- ✓ يجب على الوكالة المتابعة المستمرة لحسابات الزبائن وكيفية سيرها ومراقبة العملاء الحاملين للبطاقة البنكية وكذا مراقبة الحسابات التي تشهد وتيرة سريعة من المسحوبات والمدفوعات؛
- ✓ مراقبة حسابات الزبون الدائنة والمدينة وأن يترك الرصيد الأدنى في حسابه لمواجهة الأخطار.

المبحث الثالث: أثر التعاملات المالية الرقمية على مؤشرات الآداء المالي في بنك CPA

يضم هذا المبحث النتائج المحصل عليها من تحليل وثائق بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة 333-، تم التركيز على تطور بطاقة **CPA_VISA INT** حيث بدأ التعامل بها بصفة رسمية عام **2017**.

المطلب الأول: تحليل القوائم المالية

يتضمن هذا المطلب دراسة تحليلية للبيانات المالية، إنطلاقا من الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج للبنك قبل بداية التعامل ببطاقة **CPA_VISA INT** عام **2016** وبعد بداية التعامل بهذه البطاقة خلال 4 سنوات متتالية.

الفرع الأول: تحليل الميزانية المالية

أولا: جانب الأصول

جدول رقم 6: جانب أصول الميزانية المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري سنوات 2016- 2022

U=Milliers DA

الأصول	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الخزينة، البنك المركزي، الخزينة العامة، الحساب البريدي	236 070 751	337 675 855	319 731 286	252 914 669	320 975	456 152	672 631
الأصول المالية المملوكة لأغراض المعاملات	8 867 113	55 163 36	54 104 95	698 410	0	3 982	22 789
الأصول المالية المتاحة للبيع	137 836 483	213 586 408	133 920 879	172 616 091	175 170	203 126	189 687

القروض والمطالبات على المؤسسات المالية	100 110 264	115 843 823	983 406 022	536 175 098	555 444	588 440	528 253
القروض والمطالبات من العملاء	1 180 124 153	1 206 487 739	1 370 000 532	1 502 233 171	1 583 266	1 376 701	355 660
الأصول المالية المملوكة حتى إستحقاقها	3 057 442	1 086 617	1 086 617	506 607	1507	1 435 694	941 126
الضرائب الجارية المسددة مسبقا	2 415 996	1 946 239	2 554 663	7 645 378	5456	2 964	5 477
الضرائب المؤجلة المحسوبة كأصل	1 652 960	2 013 177	2 142 803	2 249 570	2804	3 901	3 998
أصول أخرى	7 808 544	9 824 030	10 953 501	9 936 159	13 258	12 188	11 922
حسابات التسوية	26 322	37 629	39 370	48 977	262	33	34
المساهمات في الشركات التابعة والشركات المشتركة أو الكيانات المرتبطة	12 959 828	12 923 003	12 711 146	12 198 487	14872	15 046	17 548
العقارات الإستثمارية	0	0	0	0	0	0	0
الأصول الثابتة الملموسة أو الممتلكات	15 515 270	15 280 245	16 304 975	16 832 997	16 739	17 153	17 489

الثابتة المادية							
الأصول الثابتة غير المادية	121 516	312 594	281 410	368 838	384	421	359
فارق الإستحواذ أو فارق الإكتساب	0	0	0	0	0	0	0
إجمال الأصول	1 706 566 640	1 922 533 695	228 543 699	251 4424453	2689134	3 115 801	3 366 973

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري 2016-2022

من خلال الجدول الذي يبين جانب الأصول في الميزانية المالية خلال الفترة **2016-2022** المقومة بـ **U=Milliers DA** نلاحظ أن:

- ✓ **القيم الجاهزة:** تشمل كل من حسابات الخزينة العامة، البنك المركزي، الحساب البريدي، الصندوق، بلغت سنة**2016** قبل إستخدام البطاقة **CPA_VISA INT** قيمة **236 070 751 مليار**، سجلت تزايد في كل من سنة "**2017-2018** " حيث بلغت أعلى قيمة **286 731 319 مليار دينار** سنة **2018** ثم تعود للإنخفاض وتستمر فيه حتى تبلغ عام **2022** قيمة **672 631 مليار دينار**، وهذا راجع لعدم قدرة البنك على إبقاء الحجم المطلوب من السيولة المناسبة لمواجهة الحالات الطارئة.
- ✓ **الأصول المالية المملوكة لأغراض المعاملات:** يشمل هذا البند الأصول المالية المكتسبة من طرف المؤسسة الخاضعة لغرض تحقيق ربح في رأس المال في أجل قصير، يتعلق الأمر بالأصول المالية المكتسبة لغرض إعادة بيعها في الأجل القصير في إطار أنشطة السوق. يستند معيار التصنيف على نية الشراء عادة البيع على المدى القصير لتحقيق الأرباح، حيث نلاحظ أنها كانت مرتفعة سنة **2016** لتعود تدريجيا بالإنخفاض حتى تنعدم سنة **2020** ثم تبدأ بالظهور لتصل قيمتها سنة **2022** ل **22 789مليار دينار**.
- ✓ **الأصول المالية المتاحة للبيع:** نلاحظ وجود تذبذب على طول السنوات المدروسة.
- ✓ **القروض والمطالبات على المؤسسات المالية:** يشتمل هذا البند على مجموع القروض والحسابات الدائنة، بما فيها المستحقات التابعة على المؤسسات المالية المحازة بموجب العمليات المصرفية، كما تظهر أيضا ضمن هذا البند القيم المستلمة على سبيل الأمانة، مهما كانت الأداة المجسدة للعملية، عندما تتم هذه العمليات مع المؤسسات المالية، كما نلاحظ في الميزانية أعلاه إرتفاع كبير من سنة **2016** إلى سنة

2019 حيث بلغت **536175098 مليار** ومن ثم تنخفض إنخفاض حاد لتبلغ سنة **2022** قيمة **528 253 مليار**.

- ✓ **القروض والمطالبات من العملاء "تمويل الزبائن"**: وهو يمثل كل التمويلات التي يمنحها البنك للأشخاص، وقد سجل نمو معتبر من **2016** حتى **2019**، لتعود بإنخفاض حاد سنة **2020** حيث بلغت **583 1 266 مليار دينار**، ثم ترتفع تدريجيا سنة **2021**، وتعاود الإنخفاص سنة **2022**.
- ✓ **لأصول المالية المملوكة حتى إستحقاقها:** يشمل هذا البند الأصول المالية التي تتوج بمدفوعات محددة أو قابلة للتحديد وذات إستحقاق محدد التي تنويها المؤسسة المالية وتستطيع الحفاظ عليها حتى آجال إستحقاقها، حيث سجل إنخفاض تدريجي طيلة سنوات **2016، 2017، 2018، 2019،** وبعدها إنخفاض حاد سنة **2020** بقيمة **506100** مليار ثم ترتفع تدريجيا حتى سنة **2022**.
- ✓ **الضرائب الجارية –أصول–**: يسجل هذا البند فائض الدفع على المبلغ المستحق بموجب الفترة أو الفترات السابقة، سجلت خلال سنة **2016** قيمة **415 2 996 مليار** وبدأت في الإنخفاض تدريجيا حتى بلغت سنة **2022** قيمة **5 477مليار**.
- ✓ **الضرائب المؤجلة –أصول–**: يسجل هذا البند مبالغ الضرائب على النتائج القابلة للتحصيل خلال السنوات المقبلة (حالة عبء مدرج في حسابات السنة المالية على أن تتم قابلية حسمه على الصعيد الجبائي خلال السنوات المالية المقبلة، بلغت سنة 2016 قيمة **960 652 1 مليار دينار** وإستمرت في التدبدب والإنخفاض طيلة السنوات المدروسة حتى بلغت **3 998مليار دينار** سنة **2022**.
- ✓ **أصول أخرى:** يشتمل هذا البند خاصة على المخزونات والحقوق على الغير التي لا تظهر في بنود الأصول الأخرى، باستثناء حسابات التسوية، كما يتضمن هذا البند رأس المال المكتتب غير المطلوب أو غير المسدد رغم طلبه، من رأس المال المكتتب، حيث كانت في إرتفاع تدريجي من سنة 2016 حتى سنة **2019** وفي إنخفاض حاد خلال السنوات المدروسة المتبقية.
- ✓ **حسابات التسوية:** وهي تضم كل من مصاريف مقيدة مسبقا، شيكات غير مدروسة، شيكات مرفوضة في المقاصة، تحويلات واردة في المقاصة، حسابات أخرى، وقد سجلت في هذا البند إرتفاع تدريجي من سنة **2016** حتى **2019** يقابله إنخفاض ملحوظ في السنوات الثلاثة المتبقية.
- ✓ **المساهمات في الشركات التابعة:** وهي قيمة المساهمة في صندوق الضمان للودائع البنكية التي تتمثل في أسهم ذات قيمة اسمية، حيث كانت قيمة المساهمة خلال سنة **2016، 2017، 2018، 2019** تقريبا في حالة تساوي لتنخفض تدريجيا بمستوى ملحوظ.
- ✓ **العقارات الإستثمارية:** تشمل الأملاك العقارية (أراضي، بناية أو جزء من البناية) المملوكة من طرف المؤسسة الخاضعة لتقاضي إيجار و/أو تثمين رأس المال، هذا البند لم يسجل أي قيمة خلال السنوات محل الدراسة.

- ✓ **الأصول الثابتة المادية:** يشمل هذا البند الأصول المادية المملوكة من طرف المؤسسة الخاضعة لغرض الإنتاج، تقديم الخدمات، الإيجار، الإستعمال لأغراض إدارية والتي من المفروض أن تتعدى مدة استعمالها ما بعد السنة المالية، سجلت إرتفاع تدريجي خلال السنوات الأربعة الأولى وإنخفاض حاد خلال **2020** لكن سرعان ما تم التدارك والعودة في الإرتفاع خلال سنتي **2021 و 2022.**
- ✓ **الأصول الثابتة غير المادية:** الأصول الثابتة غير المادية هي أصول قابلة للتحديد، غير نقدية وغير مادية، مراقبة ومستعملة من طرف المؤسسة الخاضعة في إطار أنشطتها العادية، سجلت إرتفاع ملحوظ من سنة **2016** حتى سنوات **2017، 2018، 2019**، ثم نلاحظ إنخفاض حاد من سنة **2019** حتى **2020** بفارق كبير بلغت قيمته **368 454 مليار**، ثم إرتفعت من جديد سنة **2021** و**2022.**
- ✓ **فارق الإستحواذ أو فارق الحيازة:** فارق الحيازة هو أصل غير محدد، وعليه يجب أن يميز عن التثبيتات المعنوية التي هي بالتعريف أصول معرفة، كانت قيمته منعدمة في كل سنوات الدراسة.
- ✓ **إجمالي الأصول:** سجل نتائج إيجابية ومرتفعة بإستمرار خلال السنوات الأربعة الأولى وإنخفضت سنة **2020** وبعدها عادت للإرتفاع من جديد.

ثانيا: جانب الخصوم

جدول رقم 7: جانب خصوم الميزانية المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري سنوات 2016-2022

U=Milliers DA

الخصوم	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
البنك المركزي	0	0	0	0	0	0	0
سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	230 925 166	289 508 589	369 012 179	64 472 604	243 997	362 637	907 389
سلفيات وحقوق على الزبائن	1 214 746 528	1 331 052 441	1 558 266 474	1 500 128 650	1 513 359	1 812 898	1 982 892
أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق	37 721 760	38 714 058	38 250 826	43 695 470	49 465	57 302	62 926
الضرائب الجارية المدينة	3 501 973	7 414 981	9 046 077	7 139 851	9 116	10 549	9 314
الضرائب المؤجلة المدينة	95 464	165 299	37 528	419 942	352	542	638
الخصوم الأخرى	16 699 270	16 384 128	16 532 589	23 539 634	35 082	17 344	22 617
حسابات التسوية	5 734 181	9 591 108	7 532 383	10 605 041	13 052	14 485	19 651

إحتياطات للمخاطر والمصروفات	3 695 365	3 507 939	3 112 604	24 995 542	51 370	50 141	49 174
إعانات التجهيز وإعانات أخرى للإستثمار	0	0	0	0	0	0	0
صندوق للمخاطر المصرفية	25 003 312	33 197 662	37 739 911	37 107 445	40 475	36 111	35 522
الديون الفرعية	0	0	0	0	0	0	0
رأس المال	48 000 000	48 000 000	48 000 000	48 000 000	48 000	48 000	48 000
المكآفآت المرتبطة برأس المال	0	0	0	0	0	0	0
الإحتياطات	78 259 209	96 562 795	114 500 764	135 482 143	147 457	158 060	173 500
فارق التقييم	- 39 908	-42 4007	-389 749	689 514	884	1 370	1 929
فارق إعادة التقييم	15 920 734	15 920 734	15 920 734	15 920 734	15 921	15 921	15 921
ترحيل من جديد	0	0	0	0	0	0	0
نتيجة الفترة المالية	26 303 586	32 937 968	40 981 379	21 974 446	20 603	30 441	37 500
إجمالي الخصوم	1 706 566 640	1 922 533 695	2 258 543 699	2 514 424 453	2 689 134	3 115 801	3 366 973

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري 2016-2022

من خلال الجدول الذي يبين جانب الخصوم في الميزانية المالية خلال الفترة **2016-2022** المقومة بـ **U=Milliers DA** نلاحظ أن:

- ✓ **البنك المركزي:**

يشمل هذا البند كل من الديون تجاه البنك المركزي لبلد إقامة المؤسسة الخاضعة، والمستحقة تحت الطلب أو التي تستلزم مهلة أو إشعارا مسبقا مدته 24 ساعة أو يوم عمل واحد. لا يوجد فيها أي رصيد خلال الفترة المدروسة.

- ✓ **الديون لدى المؤسسات المالية:**

يشمل هذا البند الديون الخاصة بالعمليات المصرفية تجاه الهيئات المالية باستثناء الافتراضات التابعة المدرجة في البند **12** من الخصوم والديون المجسدة بورقية مالية تدخل في نشاط محفظة الأوراق المالية

والمسجلة في البند 4 من الخصوم، سجلت ارتفاع من **2016-2018** لتبلغ أعلى قيمة لها **179 012 369 مليار دينار**،

ثم عادت للإنخفاض **2018-2020 997 243 مليار دينار** وبدأت ترتفع تدريجيا **حتى سنة 2022**

✓ **الديون المستحقة من العملاء:**

وهي تمثل أكبر نسب الاستخدامات لدى البنك، وقد سجلت أكبر قيمة **474 266 558 1مليار دينار**سنة **2018**، وذلك بسبب إرتفاع التأمينات النقدية التي تغطي عملية الإعتماد والتحصيل النقدي.

✓ **الديون أو الإلتزامات الممثلة بورقة مالية:**

يشمل هذا البند الديون الممثلة بأوراق مالية أصدرتها المؤسسة الخاضعة في الجزائر وفي الخارج، بإستثناء الأوراق المالية المشروطة المسجلة في البند **12** من الخصوم. سجلت تذبذب خلا سنوات الدراسة.

✓ **الضرائب الجارية- خصوم-:**

يسجل هذا البند الضريبة الواجب دفعها على السنة أو السنوات المالية السابقة في حالة عدم تسديدها، كانت ترتفع بشكل تدريجي من عام **2016** حتى **2019** وبعدها شهدت إنخفاض حاد سنة **2020** لتعود في الإرتفاع خلال **2021 2022**.

✓ **الضرائب المؤجلة – خصوم-:**

يسجل هذا البند مبلغ الضرائب المستحقة الواجبة الدفع أثناء السنوات المالية القادمة "حالة منتوج سجل محاسبيا لكن يخضع للضريبة خلال السنوات المالية القادمة"، سجلت إرتفاع ملحوظ من **2016** حتى **2019**، من **2019**حتى **2020** إنخفضت بفارق **419590 مليار**.

✓ **الخصوم الأخرى:**

سجلت تزايد في السنوات الأربعة الأولى " **2016-2019**"، وتراجع وإنخفاض في السنتين الأخيرتين **2020-2020**.

✓ **حسابات التسوية:**

يشتمل هذا البند، بالخصوص على مقابل الخسائر الناجمة عن تقييم عمليات خارج الميزانية، لاسيما العمليات على الأوراق المالية والعملات الصعبة والإيرادات الملاحظة مسبقا والأعباء للدفع. سجلت تذبذب خلال السنوات محل الدراسة

✓ **إحتياطات للمخاطر والمصروفات:**

ويضم هذا العنصر مؤونات لتغطية الإلتزامات خارج الميزانية المصنفة ومؤونات لتغطية المخاطر والأعباء، سجلت إنخفاض ملحوظ خلال مرحلتين، المرحلة الأولى من"**2016-2019**" والمرحلة الثانية من "**2020-2022**".

✓ **إعانات التجهيز وإعانات أخرى للإستثمار:** لم تسجل أي قيمة

✓ **صندوق للمخاطر المصرفية أو أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة:**

يشتمل هذا البند على المبالغ المخصصة لتغطية المخاطر العامة، عندما يستلزم الحذر ذلك بالنظر للمخاطر المرتبطة بالعمليات المصرفية. إرتفعت في الفترة **2016-2019** وتراجعت في الفترة **2020-2022**.

✓ **الديون الفرعية:** لم تسجل أي قيمة.

✓ **رأس المال:**

يشتمل هذا البند على القيمة الاسمية للأسهم والأوراق المالية الأخرى التي تكون رأس المال الاجتماعي، كانت **48 000 000 مليار** في كل السنوات.

✓ **المكافآت والعلاوات المرتبطة برأس المال:**

يشتمل هذا البند على العلاوات المرتبطة برأس المال المكتتب، لا سيما علاوات الإصدار والمساهمة والإندماج والإنفصال أو تحويل السندات إلى أسهم. لم تسجل أي قيمة.

✓ **الإحتياطات:**

يضم الاحتياط القانوني او الإحتياط الاختياري، سجلت زيادة في كل السنوات.

✓ **فارق التقييم:**

يسجل هذا البند رصيد الأرباح والخسائر غير المقيد في النتيجة، والناتج عن تقييم بعض عناصر الميزانية بقيمتها الحقيقية، وفقا للتنظيم. سجل قيم سالبة خلال سنوات **2016، 2017، 2018**، وقيم موجبة خلال سنوات **2019، 2020، 2021، 2022**.

✓ **فارق إعادة التقييم:**

يسجل هذا الحساب فوائض القيمة الناتجة عن إعادة التقييم الملاحظة على الأصول الثابتة التي تكون موضوع إعادة تقييم حسب الشروط التنظيمية. سجلت ثبات في القيمة خلال السنوات الأربعة الأولى وقدرت بـ **15920734 مليار**، والثبات على نفس القيمة خلال السنوات الثلاثة الأخيرة وقدرت بـ **15 921 مليار**.

✓ **ترحيل من جديد:** لم يسجل أي قيمة.

✓ **نتيجة السنة المالية:**

كانت موجبة، وسجلت إرتفاع سنوات **2016 و2017 و2018** وإنخفضت خلال الفترة **2019-2020** لكن قيمتها بقيت موجبة ويرجع ذلك إلى حدوث تراجع في الآداء ولكن نسبة التراجع في الأعباء كانت أكبر، ثم عادت للإرتفاع سنوات **2021، 2022**، معناه أن التعامل ببطاقةِ **CPA VISA INTR** كان من أهم الأسباب الذي أدت إلى الزيادة في نتيجة السنة المالية حيث ساهمت في زيادة قيمة

الأرباح، إضافة إلى الزيادة في قيمة القروض الممنوحة للعملاء والإحتياطات لتغطية المخاطر والإلتزامات خارج الميزانية.

✓ **إجمالي الخصوم:**

سجل نتائج إيجابية ومرتفعة بإستمرار خلال السنوات الأربعة الأولى وإنخفضت سنة **2020** وبعدها عادت للإرتفاع من جديد.

بعد التحليل والتدقيق على عناصر الميزانية المالية للسنوات محل الدراسة:

في كل بند من بنود الأصول والخصوم نجد الإنخفاض الحاد أو الفجوة الكبيرة بين سنتي **2019 و2020** ونفسر ذلك بالأزمة العالمية التي شهدها العالم بأكمله **COVID-19**، وأزمة السيولة النقدية التي واجهتها التي تسببت في تراجع ربحية غالبية البنوك التجارية وتأجيل إستحقاقات القروض والإرتفاع المتوقع في معدلات التعثر لدى عملاء المصارف.

الفرع الثاني: تحليل جدول حسابات النتائج

جدول رقم 8: جدول حسابات النتائج لبنك القرض الشعبي الجزائري لسنوات 2016-2022

U=Milliers DA

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
+ فوائد ومنتجات مماثلة	194 993 71	430 570 80	689 073 85	50 312 3972	553 101	508 100	713 102
- فوائد ونفقات مماثلة	(13 851) (890	(19 858) (868	19- 303 253	21- 702 489	25- 511	31- 166	38- 919
+عمولات المنتجات	7 310 096	336 035 8	7796 9 967	8128230	393 5	716 6	262 7
-عمولات النفقات	(887 613)	(340 717)	864 686-	638 359-	384-	351-	418-
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لأغراض المعاملات	995 218	398 238	232 774	226896	402 1	287 1	162 2
+/-أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	(660 14)	(463 16)	276 295	694 301	154	68	203
+ إيرادات الأنشطة الأخرى	677 421	134 699	371 186 2	57 16 416	185 1	482 4	220

-تكاليف الأنشطة الأخرى	(599 21)	(140 110)	437 21-	-22 542	144-	1-	075 3-
الناتج البنكي الصافي	139 228 65	487 840 68	809 995 76	81059058	648 83	543 81	148 70
-أعباء إستغلال عامة	370 13) (163	732 14) (943	512 15- 932	-16 938 915	424 16-	968 18-	438 20-
-إحتياطات الإستهلاك والخسائر في القيمة على الأصول المادية وغير المادية	(117 884)	(127 921)	237 137 1-	-11 573 37	419 1-	645 1-	416 1-
الناتج الإجمالي للإستغلال	858 973 50	417 186 53	640 345 60	62962806	805 65	930 60	294 48
-مخصصات المؤونات وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للإسترداد	722 19) (540	201 14) (728	192 969 8-	-37007912	373 45-	286 37-	470 14-
+إسترجاعات المؤونات، خسائر القيمة وإسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	537 871 2	705 792 3	672 031 3	81 27 112	339 6	306 14	622 9
ناتج الإستغلال	855 122 34	394 777 42	120 408 54	28 666 175	771 26	950 37	446 43
+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى	1220	399 29	007 4	2114	21	4	3
+ عناصر غير عادية منتجات	0	0	0	0	0	0	0
-عناصر غير عادية أعباء	0	0	0	0	0	0	0
نتيجة قبل الضريبة	075 124 34	793 806 42	126 412 54	289 28 668	792 26	953 37	449 43
-ضرائب على النتائج وما يماثلها	(489 820 7)	(825 868 9)	430 13- 747	43 66 938	189 6-	513 7-	950 5-

النتيجة الصافية للسنة المالية	586 303 26	968 937 32	379 981 40	446 21 974	603 20	441 30	500 37

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري 2016-2022

من خلال الجدول الذي يبين جدول حسابات النتائج لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة **2016-2022** المقومة بـ **U=Milliers DA** نلاحظ أن:

النتيجة الصافية للسنة المالية: سجل البنك نتائج إيجابية ارتفاع في النتيجة الصافية للسنة المالية حيث حققت سنة 2016 قيمة **26 586 303** مليون وبلغت أقصى قيمة لها سنة **2018** بمعدل **40 981 379**مليون، هذا يدل على إيجابية التعامل ببطاقة **Cpa Visa Intr** وإبداء المتعاملين والتجار رغبتهم في الحصول عليها حيث أنها تسهل تعاملاتهم وتجارتهم بتكاليف جد منخفضة مع البنوك الخارجية التي تزيد من إيرادات البنك، النتيجة الصافية للسنة المالية في حالة تزايد مستمر. وبالتالي زيادة ربحية البنك.

المطلب الثاني: أثر التعاملات المالية الرقمية على مؤشرات التوازن المالي

الفرع الأول: رأس المال العامل Fonds de roulement

جدول رقم 9: رأس المال العامل لبنك القرض الشعبي الجزائري 2016-2022

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
موارد دائمة	151 262 521	33 197 662	200 240 675	220 649 588	48 187 932	48 194 171	48 209 022
أصول ثابتة	137 699 948	15 592 839	181 875 246	200 304 813	17 123	17 574	17 848
FR	13 562 573	17 604 823	18 365 429	20 344 775	48 170 809	48 176 597	48 191 174

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري

من خلال الجدول الذي يبين رأس المال العامل لبنك القرض الشعبي الجزائري الفترة **2016-2022** المقومة بـ **U=Milliers DA** نلاحظ أن:

سجل البنك **FR** موجب ومتزايد خلال سنوات الدراسة، في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل سيولة عن فائض الأموال الدائمة المتبقية بعد تمويل كل الأصول الثابتة أي أن البنك إستطاع تمويل جميع إستثماراته بواسطة موارده المالية الدائمة وحقق فائضا ماليا متزايدا خلال سنوات الدراسة تمثل في **FR**

الفرع الثاني: إحتياجات رأس المال العامل

جدول رقم 10: إحتياجات رأس المال العامل لبنك القرض الشعبي الجزائري 2016-2022

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الأصول المتداولة – القيم الجاهزة	-233 013 309	-336 589 238	-318 644 669	-252 408 062	-319 468	-441 796	-1 546 283
د.ق.أ – سلفيات مصرفية	983 821 362	104 154 3852	1189254295	855 402 608	769 362	950 261	1 075 503
BFR	-121 683 4671	-137 813 3090	-150 789 8964	-110 781 0670	-1 088 830	-1 392 057	-2 621 786

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري

من خلال الجدول الذي يبين إحتياجات رأس المال العامل لبنك القرض الشعبي الجزائري الفترة **2016-2022** المقومة بـ **U=Milliers DA** نلاحظ أن:

BFR سالب ومتزايد خلال سنوات الدراسة معناه أن البنك قد غطى الإحتياجات " الأموال" التي يحتاجها خلال دورة الإستغلال ما يوحي بوضعية مالية مربحة في كل سنوات الدراسة.

الفرع الثالث: الخزينة الصافية TN

جدول رقم 11: الخزينة الصافية لبنك القرض الشعبي الجزائري 2016-2022

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
FR	13 562 573	17 604 823	18 365 429	20 344 775	48 170 809	48 176 597	48 191 174
BFR	-121 683 467	-137 813 309	-150 789 896	-110 781 067	-1 088 830	-1 392 057	-2 621 786
TN	123 039 724	139 573 791	152 626 439	112 815 544	492 596 399	49 568 654	50 812 960

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري

من خلال الجدول الذي يبين الخزينة الصافية لبنك القرض الشعبي الجزائري الفترة **2016-2022** المقومة بـ **U=Milliers DA** نلاحظ أن:

الخزينة موجبة وفي تزايد مقارنة بسنة **2016** طيلة فترة الدراسة وهذا يعني أن رأس المال العامل قادر على تمويل إحتياجات الدورة أي أن هناك فائض. وأن زيادة الطلب على بطاقة **CPA VISA INTR** ساهم في زيادة عملاء البنك وزيادة ربحيته أي زيادة أمواله الخاصة.

من خلال نتائج مؤشرات التوازن المالي نلاحظ أن البنك قد حقق التوازن المالي خلال سنوات الدراسة وهذا مايفسر أن البنك له القدرة على تمويل الأصول الثابتة عن طريق الأموال الخاصة دون اللجوء إلى الموارد المالية الخارجية وهذا مؤشر إيجابي بالنسبة للبنك.

التعامل ببطاقة **CPA VISA INTR** كان له أثر إيجابي للبنك حيث ساهم في زيادة الخزينة الصافية خلال سنوات الدراسة من خلال المساهمة في زيادة الأموال الخاصة التي تمول الأصول الثابتة وبالتالي تحقيق التوازن المالي للمصرف.

المطلب الثالث: أثر التعاملات المالية الرقمية على نسب الربحية والسيولة

الفرع الأول: نسب الربحية

أولا: نسبة العائد إلى إجمالي الأصولROA

جدول رقم 12: نسبة العائد إلى إجمالي الأصول لبنك القرض الشعبي الجزائري 2016-2022

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
صافي الربح	26 303 586	32 937 968	40 981 379	21 974 446	20 603	30 441	37 500
إجمالي الأصول	170 656 640	192 253 369	225 854 369	251 442 445	2 689 134	3 115 801	336 973
ROA %	1,54	1,71	1,81	0,87	0,76	0,97	1,12

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري

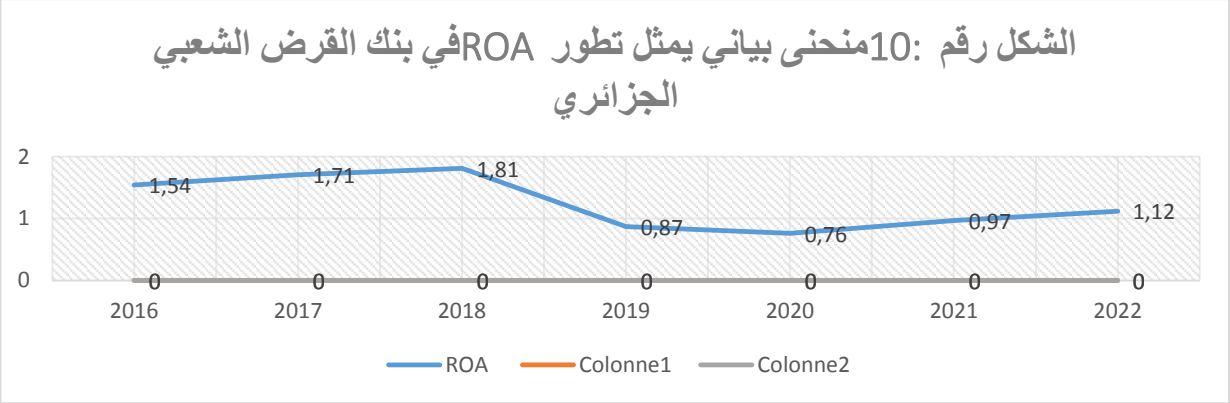

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج EXEL

من خلال الجدول الذي يبين نسبة العائد إلى إجمالي الأصول في بنك القرض الشعبي الجزائري الفترة **2016-2022** نلاحظ أن:

قبل بداية إستعمال بطاقة **CPA VISA INTR** سنة 2016 تم تسجيل نسبة عائد تقدر ب**1,54** بالمئة، وبعد بداية التعامل بها نلاحظ زيادة في معدل العائد على الأصول سنتي **2017 و2018** بمعدل **1,71و 1,81** بالمئة على التوالي لتسجل أعلى قيمة لها سنة **2018**، ويفسر سبب هذا الإرتفاع إلى كثرة الطلب على هذه البطاقة ومساهمتها في زيادة العملاء في البنك أي زيادة أصول البنك، إضافة إلى زيادة قيمة الإستثمارات تؤدي إلى زيادة الربح الصافي خلال السنوات المدروسة.

سجلت إنخفاض حاد سنة **2019 و2020** لتصبح قيمة معدل العائد إلى إجمالي الأصول 0,87 بالمئة ويفسر هذا الإنخفاض بظهور فيروس **COVID19**، وفرض توقف التعاملات على المستوى الوطني والدولي وتوقف التصدير والإستيراد والخدمات نحو الخارج ومنع دخول وخروج البضائع والضغوط التي تزايدت على النظام المصرفي في كل دول العالم.

بعدها عادت للإرتفاع تدريجيا سنتي **2021و2022** وتدارك الأزمة والأوضاع ورجوع المتعاملين للطلب على البطاقات وزيادة قيمة الإستثمارات.

ثانيا: نسبة هامش الربح الصافي ROR

جدول رقم 13: نسبة هامش الربح الصافي لبنك CPA 2016-2022

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
صافي الربح بعد الضرائب	26 303 586	32 937 968	40 981 379	21 974 446	20 603	30 441	500 37

إجمالي إيرادات التشغيل	50 973 858	53 186 417	60 346 640	62 962 806	65 805	60 930	48 294
ROR %	51,60	61,92	67,91	34,90	31,30	49,96	77,64

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري

الشكل رقم :11منحنى بياني يوضح تطور RORفي بنك القرض الشعبي الجزائري

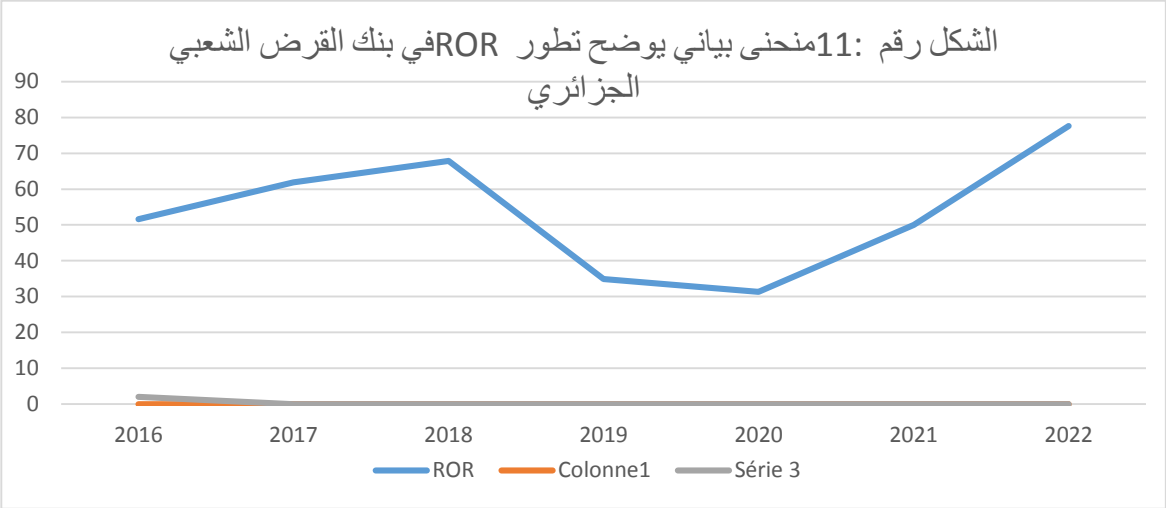

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج EXEL

من خلال الجدول الذي يبين نسبة هامش الربح الصافي في بنك القرض الشعبي الجزائري الفترة **2016-2022** نلاحظ أن:

قبل بداية التعامل ببطاقة **CPA VISA INTR**، سجل البنك نسبة هامش ربح صافي بمعدل **51,60** بالمئة انطلاقا من موجوداته، وبعد بداية التعامل بها إرتفعت نسبة صافي الربح ارتفاع ملحوظ سنتي 2017و2018 لتبلغ قيمة 67,91 بالمئة.

يفسر هذا الإرتفاع ببداية التعامل بـ بطاقة **CPA VISA INTR** وزيادة الإيرادات التشغيلية للبنك من خلال ممارسة نشاطه الرئيسي أي زيادة عملية الإقراض.

سنة **2019و 2020** سجلنا إنخفاض حاد لصافي الأرباح بفارق **33,01 بالمئة** في البنك سببه أزمة كوفيد العالمية التي ساهمت في عجز العديد من البنوك وعد القدرة على تحقيق الأرباح.

تعود نسبة صافي الربح للإرتفاع من جديد سنتي **2021و2022** لتبلغ أعلى قيمة لها سنة **2022** بمعدل **77,64** بالمئة، وهذا ما يفسر بتدارك الأوضاع وفتح خدمات التصدير والإستيراد ورجوع المتعاملين للطلب على البطاقة ورجوع البنوك لمنح القروض وتعاملاتهم وقدرتها على توليد هوامش أرباح.

ثالثا: نسبة العائد على حقوق الملكية ROE

جدول رقم 14: نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك cpa 2016-2022

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
صافي الربح بعد الضرائب	26 303 586	32 937 968	40 981 379	21 974 446	20 603	30 441	37 500
حق الملكية	151 262 521	177 760 457	200 240 675	220 649 588	235 932	242 171	257 022
ROE %	17,38	18,53	20,46	18,57	8,73	12,57	14,59
الرمز	5	6	9	8	2	6	7

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري

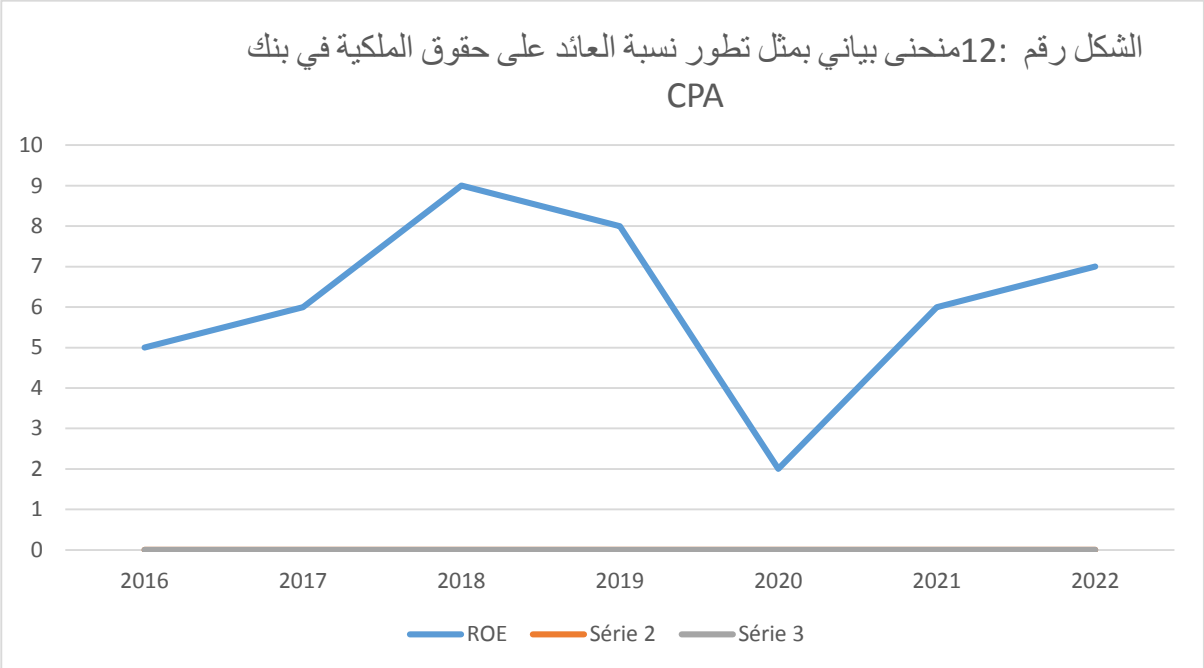

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج EXEL

من خلال الجدول الذي يبين نسبة على حقوق الملكية في بنك القرض الشعبي الجزائري الفترة **2016-2022** نلاحظ أن:

بلغت قيمة حقوق الملكية قبل إستعمال بطاقة **CPA VISA INTr** سنة **2016 ،262 151 521 مليار دينار**، وبعد بداية إستخدام البطاقات وتسهيل التعاملات مع الحسابات في البنوك الخارجية وزيادة قيمة الإحتياطات والأموال لتغطية المخاطر المصرفية ورأس المال إرتفعت قيمة حقوق الملكية في كل من سنوات **2017، 2018، 2019** لتبلغ أعلى قيمة لها سنة **2019 بمعدل649 220 588 مليار**، معناه زيادة قدرة البنك على تحقيق أرباح أعلى وتحقيق عائد أفضل على الإستثمار. الإنخفاض الحاد في حقوق الملكية سنة **2020** " **235 932**" الذي سببه الأزمة العالمية أدى إن إنخفاض نسبة العائد على حقوق الملكية حيث بلغ **8,73 بالمئة.**

عودة إرتفاع نسبة حقوق الملكية سنتي 2021 و2022 بعد تدارك حالة التدهور الاقتصادي والمحاولة للرجوع للوضع الأصلي أدى إلى ارتفاع نسبة العائد على حقوق الملكية من جديد بقيمة **14,59 بالمئة.** أي أن نسبة الأرباح المحققة من حقوق الملكية سنة **2020** هي **14,59 بالمئة.**

رابعا: نسبة منفعة الأصول والإستثمارات في البنك

جدول رقم 15: نسبة منفعة الأصول والإستثمارات في البنك 2016-2022

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الفوائد المحصلة- الفوائد المدفوعة	58 141 304	78 584 562	65 770 436	71 371 907	76 042	69 342	83 772
الموجودات المولدة للدخل	15 515 270	152 802 445	15 304 975	16 832 997	16 739	17 153	17 489
نسبة منفعة الأصول والإستثمارات في البنك %	3.74	5.14	4.03	4.24	4.54	4.04	4.79

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري

الشكل رقم :13منحنى بياني يمثل تطور نسبة منفعة الأصول والإستثمارات في البنك

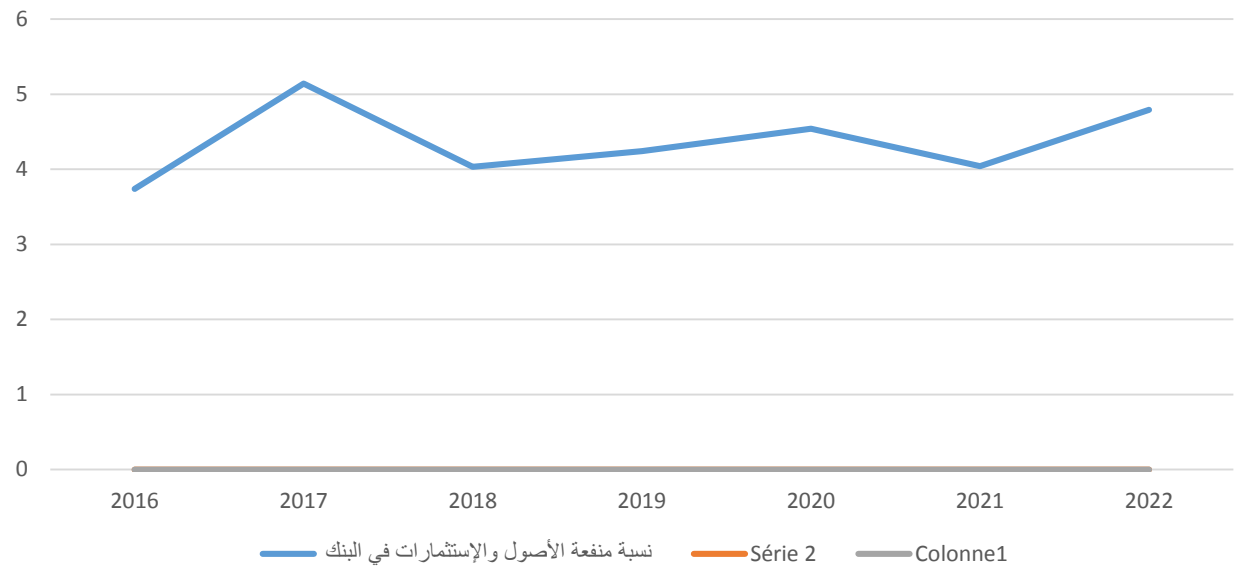

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج EXEL

من خلال الجدول الذي يبين نسبة منفعة الأصول والإستثمارات في بنك القرض الشعبي الجزائري الفترة **2016-2022** نلاحظ أن:

نلاحظ زيادة نسبة منفعة الأصول والإستثمارات في البنك، سنة 2016 كانت قيمتها 3,74 بالمئة وبلغت سنة 2017 و2018 قيمة 5,14 و4,03 بالمئة على التوالي وإستمرت في الإرتفاع تدريجيا حتى بلغت سنة 2022 4,79 بالمئة. حيث أن بداية إستخدام التعامل الرقمي المالي بطاقة **CPA VISA INTR** وزيادة قيمة الإستثمارات ساهم في زيادة أصول البنك أي قدرة هذا الأخير على زيادة إستثماره ومنه زيادة نسبة منفعة الأصول.

الفرع الثاني: نسب السيولة

أولا: نسبة الإحتياطي القانوني

جدول رقم 16: نسبة الإحتياطي القانوني في بنك CPA

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
أرصدة لدى البنك المركزي	23 607 051	337 675 855	319 731 286	252 914 669	320 975	456 152	672 631
ديون إتجاه	1 253 028	13 698 817	15 970 593	15 440 455	15 634	1 870 200	20 463

الزبائن + ديون ممثلة بورقة مالية							
نسبة الإحتياطي القانوني %	18,84	24,65	20,02	16,38	20,53	24,39	32,87

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري

الشكل رقم :14منحنى بياني يمثل نسبة الإحتياطي القانوني في بنك CPA

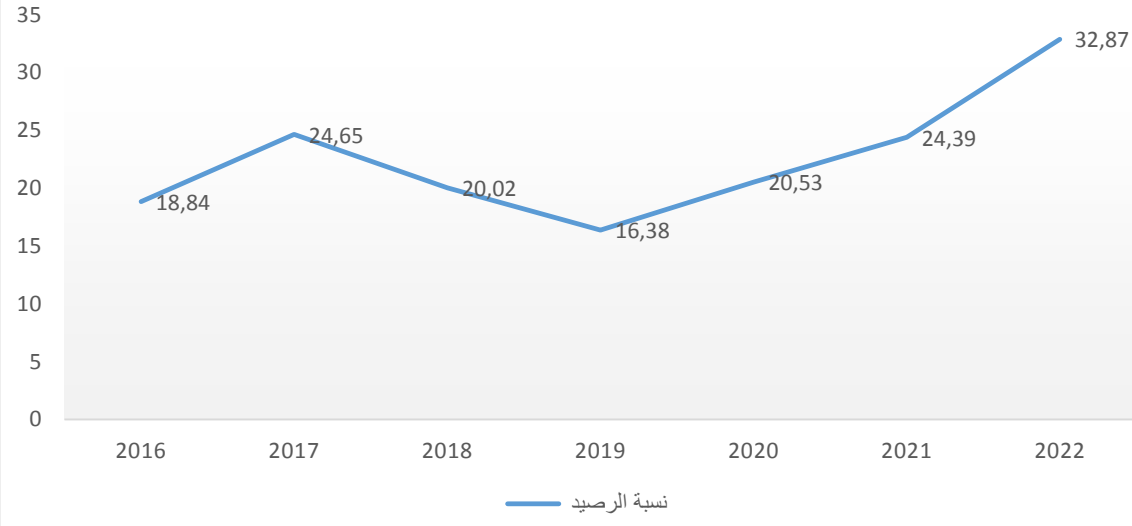

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج EXEL

من خلال الجدول الذي يبين نسبة الإحتياطي القانوني في بنك القرض الشعبي الجزائري الفترة **2016-2022** نلاحظ أن:

نسبة الإحتباطي القانوني تعتبر نسبة مهمة للسيولة المصرفية لأنها تعبر عن قدرة البنك على مواجهة السحوبات البنكية وتلبية إلتزاماته، بلغت سنة 2016 قيمة **18,84** بالمئة، إرتفعت قيمتها **سنة 2017** بالمئة بمعدل **24,65** بالمئة، بعد بداية التعامل ببطاقة **CPA VISA** وإرتفاع قيمة الرصيد لدى البنك المركزي

زادت قدرت البنك على توفير النقدية اللازمة لمواجهة متطلبات السحب من قبل المودعين أو طلبات الإقراض من قبل المقترضين خلال فترة وجيزة، ومنه نسبة الإحتياطي القانوني تحمي البنك التجاري من عمليات السحب المفاجئ، كذلك سجلت هذه النسبة إرتفاع سنتي **2020 و2021 و2022** لتبلغ أقصى قيمة لها سنة **2022 بمعدل 32,87** بالمئة.

بالمقابل هناك إنخفاض في قيمة الإحتياطي القانوني سنوات **2018، 2019**، حيث أن البنك المركزي يغير هذه النسبة يزيد من قيمتها أو ينقص منها حسب الظروف الاقتصادية السائدة، وبتغير هذه النسبة بدورها يتغير قدرة البنك التجاري على تقديم الإئتمان المصرفي " بإمتلاكه سيولة يستطيع أن يرفع من عملية الإئتمان المصرفي"، وغالبا ما يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الإحتياطي القانوني المفروضة على البنوك التجارية في أوقات الركود والكساد الاقتصادي بهدف تشجيعها على تقديم المزيد من الإئتمان المصرفي.

ثانيا: نسبة السيولة العامة

جدول رقم 17: نسبة السيولة العامة في بنك CPA 2016-2022

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الأصول السائلة	3057442	1086617	1086617	506607	15059150	14332684	15151378
إجمالي الأصول	1706566640	1922533695	228543699	2514424453	2689134	3115801	3366973
نسبة السيولة العامة %	1,79	5,65	5,13	2,01	5,60	4,60	4,50

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري

الشكل رقم :15منحنى بياني يمثل نسبة السيولة العامة في البنك

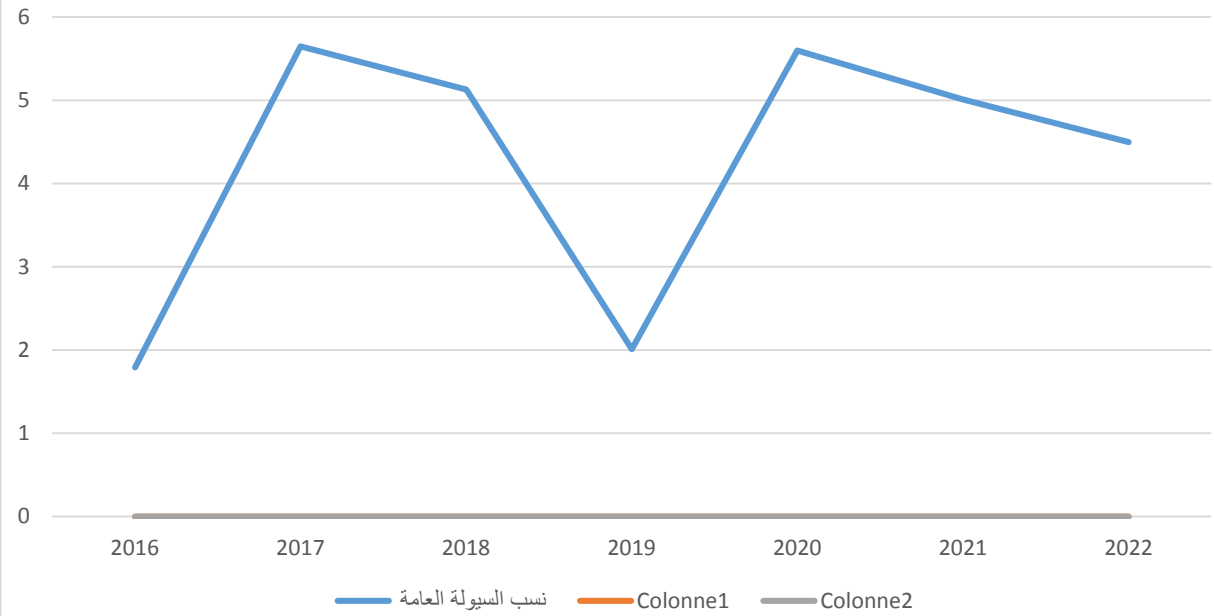

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج EXEL

من خلال الجدول الذي يبين نسبة السيولة العامة في بنك القرض الشعبي الجزائري الفترة **2016-2022** نلاحظ أن:

سنة **2016** كانت نسبة السيولة **1,79** بالمئة، نلاحظ ارتفاع في نسبة السيولة العامة سنتي **2017** و**2018** بنسب جيدة، حيث بلغت أقصى قيمة لها **5,13** بالمئة سنة **2018**، بفسر ذلك بأن التعامل ببطاقة **CPA VISA** ونقص عمليات السحب للمتعاملين بها زاد في نسبة السيولة النقدية أو جاهزية الموجودات القابلة للتسييل إلى نقد بدون خسائر، أي زيادة قدرته على الوفاء بإلتزاماته القصيرة الأجل ومنه التحسين من الملاءة المالية للبنك.

سنة **2019** نلاحظ إنخفاض في قيمة السيولة وهذا راجع للأزمات التي واجهتها البنوك على المستوى العالمي التي أدت إلى نقص ربحيتها وسيولتها، لكن سرعان ما عادت هذه النسبة للإرتفاع من جديد وذلك لبداية التعاملات في البنوك التجارية العالمية على المستوى الدولي والإصلاحات بعد أزمة كوفيد.

ثالثا: معدل القروض إلى الودائع

جدول رقم 18: معدل القروض إلى الودائع في بنك القرض الشعبي الجزائري 2016-2022

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
القروض الممنوحة	128 023 441	132 233 156	175 340 655	203 840 826	1135019	181 289	793 156
إجمالي الودائع	121 474 652	133 105 244	155 826 647	150 012 865	1 513 359	1 812 898	1 982 892
معدل القروض إلى الودائع %	1,05	0,99	0,71	1,35	0,75	0,10	0,4

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري

الشكل رقم :16منحنى بياني يمثل معدل القروض إلى الودائع في البنك

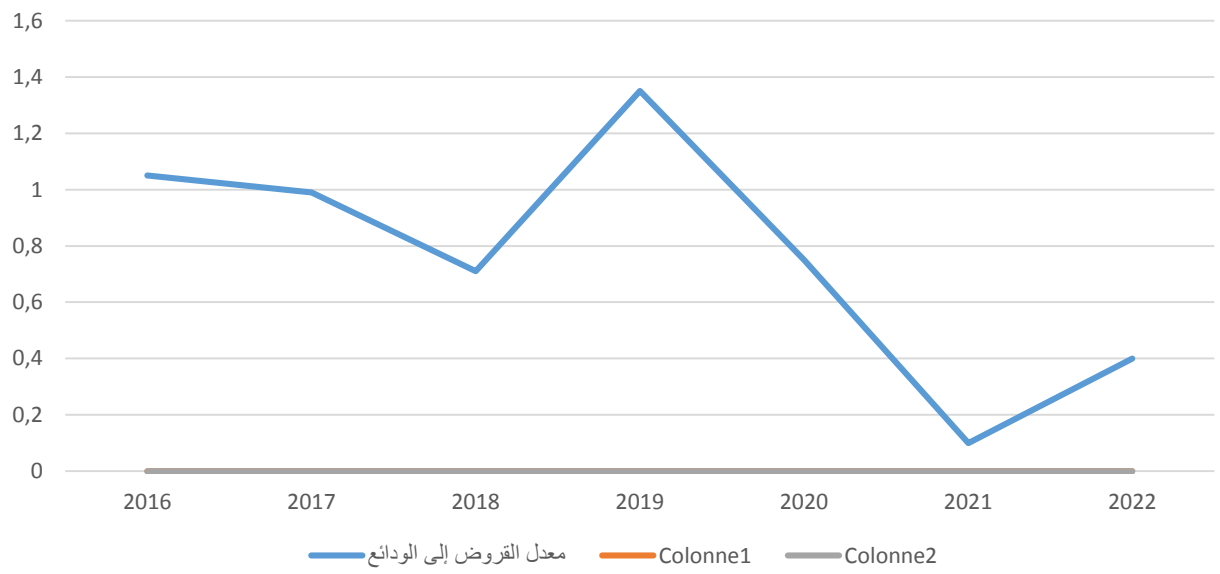

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج EXEL

من خلال الجدول الذي يبين معدل القروض إلى الودائع في بنك القرض الشعبي الجزائري الفترة **2016-2022** نلاحظ أن:

نلاحظ أن الودائع المستثمرة على شكل قروض سجلت إنخفاض ملحوظ في أغلب سنوات الدراسة مقارنة بسنة **2016** " قبل بدء التعامل ببطاقة **CPA VISA INTR** " وبالتالي فإن سيولة البنك في إرتفاع مستمر، حيث أن معدل القروض إلى الودائع يعتبر كمقياس للسيولة ناتج عن كون القروض من الأصول المربحة والأقل سيولة، ومنه التعامل المالي الرقمي **CPA VISA INTR** لم يكن عائق قد يؤثر على سيولة بنك **CPA** .

نلاحظ وجود إرتفاع في معدل الودائع المستثمرة على شكل قروض سنة **2019** أي إنخفاض قيمة السيولة في البنك " أزمة كوفيد " وبعدها عادت للإنخفاض تدريجيا لتعود لقيمتها الحقيقية.

المطلب الرابع: النسب المالية المتعلقة بتوظيف الأموال وملاءة رأس المال

فيما يلي سيتم حساب النسب المتعلقة بتوظيف الأموال، وهي كالتالي:

الفرع الأول: النسب المالية المتعلقة بتوظيف الأموال

أولا: معدل توظيف الموارد المتاحة

جدول رقم 19: معدل توظيف الموارد المتاحة في بنك القرض الشعبي الجزائري 2016-2022

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
مجموع الإستثمارات	28 622 936	60 966 342	12 397 475	294 492 299	103 875 698	155 521 984	185 710 081
مجموع الودائع	121 474 652	133 105 244	155 826 647	150 012 865	1 513 359	1 812 898	1 982 892
حقوق الملكية	151 262 521	17 760 457	200 240 675	220 649 588	48 187 932	48 194 171	48 209 022
معدل توظيف الموارد المتاحة %	2,09	4,52	7,05	1,71	2,09	3,11	3,70

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري

الشكل رقم 17: منحنى بياني يمثل معدل توظيف الموارد المتاحة

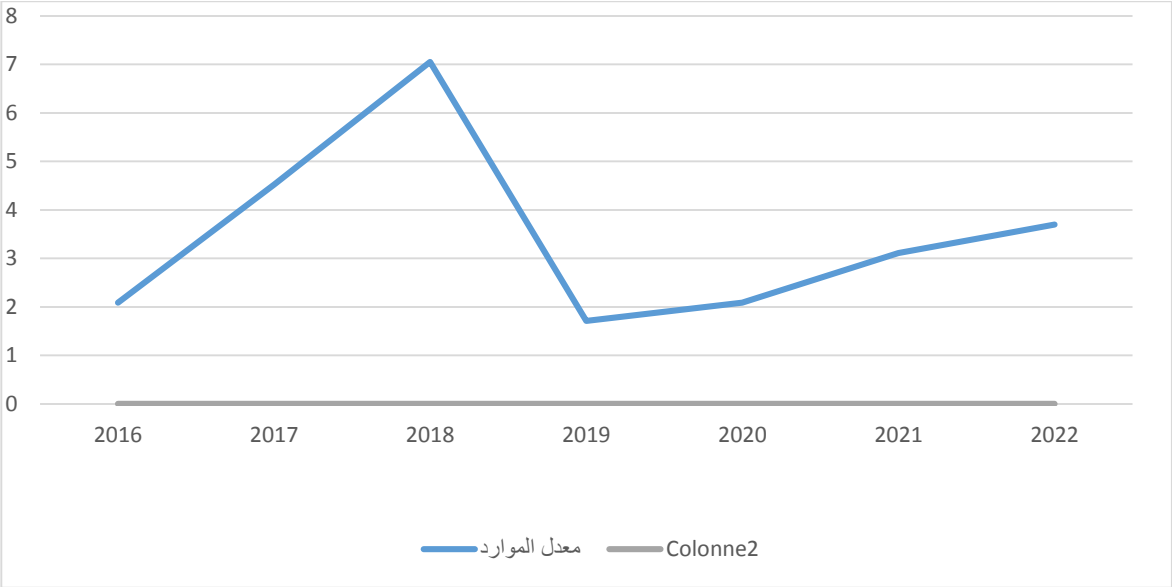

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج EXEL

خلال الجدول الذي يبين معدل الموارد المتاحة في بنك القرض الشعبي الجزائري الفترة **2016-2022** نلاحظ أن:

سنة **2016** كان معدل توظيف الموارد المتاحة في البنك **2,09** بالمئة، سجل ارتفاع سنة **2017** و**2018** وبلغ أعلى قيمة له عام **2018** قدرت بـ **7,05** بالمئة حيث أن إستخدام التعامل المالي الرقمي بطاقة **CPA VISA** والتعامل به زيادة قيمة حقوق الملكية والإستثمارات أدى إلى زيادة سيولة وحجم أموال البنك وزيادة القدرة على توظيفها من إجمالي الودائع. ثم نلاحظ إنخفاض معدل توظيف الموارد سنة 2019 سببه نقص التعاملات والأزمة التي مرت بها البنوك وعدم توظيف البنوك لودائعها. بعدها يعود معدل توظيف الموارد للإرتفاع تدريجيا سنتي **2021**و**2022**.

ثانيا: نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الإستثمارات

جدول رقم 20: نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الإستثمارات في بنك القرض الشعبي الجزائري 2016-2022

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
مجموع الإيرادات	79 285 532	189 605 323	40 043 844	586 039 675	349 022 345	516 332 986	588 700 956

مجموع الإستثمارات	**28 622 936**	**60 966 342**	**12 397 475**	**294 492 299**	**103 875 698**	**155 521 984**	**185 710 081**
نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الإستثمارات %	**2,77**	**3,11**	**3,23**	**1,99**	**3,36**	**3,32**	**3,17**

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري

الشكل رقم :18منحنى بياني يمثل نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الإستثمارات

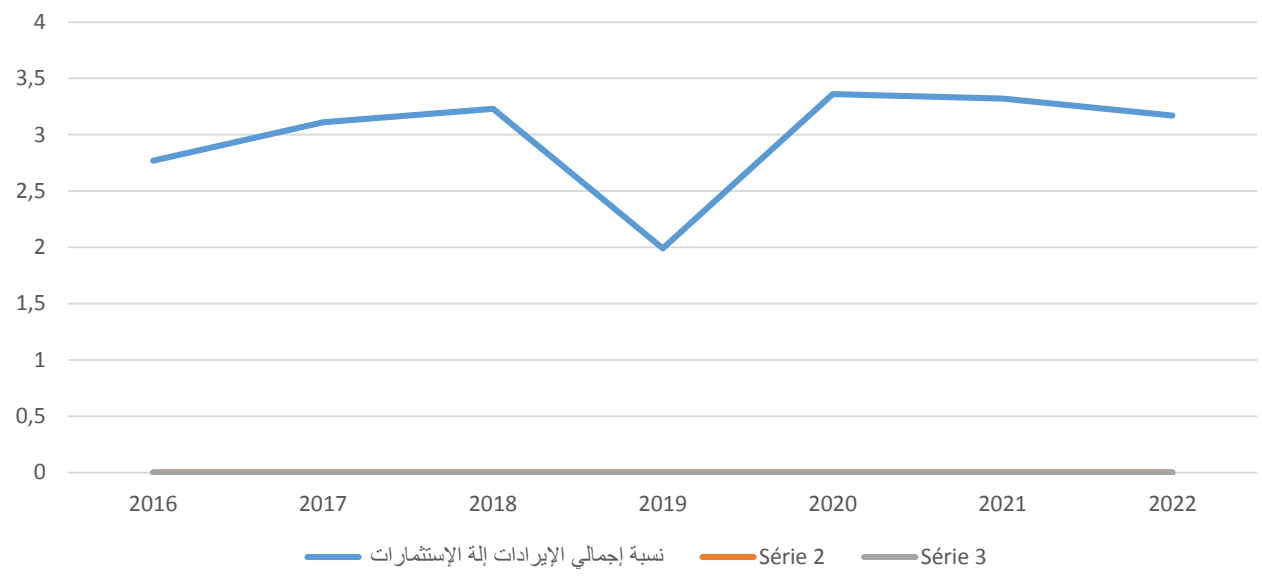

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج EXEL

من خلال الجدول الذي يبين نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الإستثمارات في بنك القرض الشعبي الجزائري الفترة **2016-2022** نلاحظ أن:

سجلت قيمة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الإستثمارات إرتفاعا مقارنة بسنة **2016** حيث بلغت سنتي **2017** و**2018** بـ **3,11** و**3,23 بالمئة**، ذل ذلك على الأثر الإيجابي للتعامل ببطاقة **cpa visa intr** وزيادة قيمة الإستثمارات في البنك أي الناتج البنكي الصافي الذي بدوره يزيد من قدرة المصرف على الإستثمار و رفع من قيمة الإيرادات، نلاحظ إنخفاض قيمة الإيرادات سنة **2019** حيث بلغت **1,99 بالمئة** وتذبذب في قيمتها سنوات 2020 و 2021 و 2022 وذلك للتدهورات الاقتصادية ونقص الإستثمارات في مصارف العالم سببه أزمة كوفيد.

ثالثا: إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات

جدول رقم 21: إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات في بنك القرض الشعبي الجزائري 2016-2022

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
مجموع الإيرادات	79 285 532	189 605 323	40 043 844	586 039 675	349 022 345	516 332 986	588 700 956
إجمالي الموجودات	17 161 370	36 532 817	7 498 847	28 868 949	87 255 586	148 371 547	176 787 073
إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات %	4,62	5,19	5,34	2,03	0,04	3,48	3,33

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري

الشكل رقم :19منحنى بياني نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات

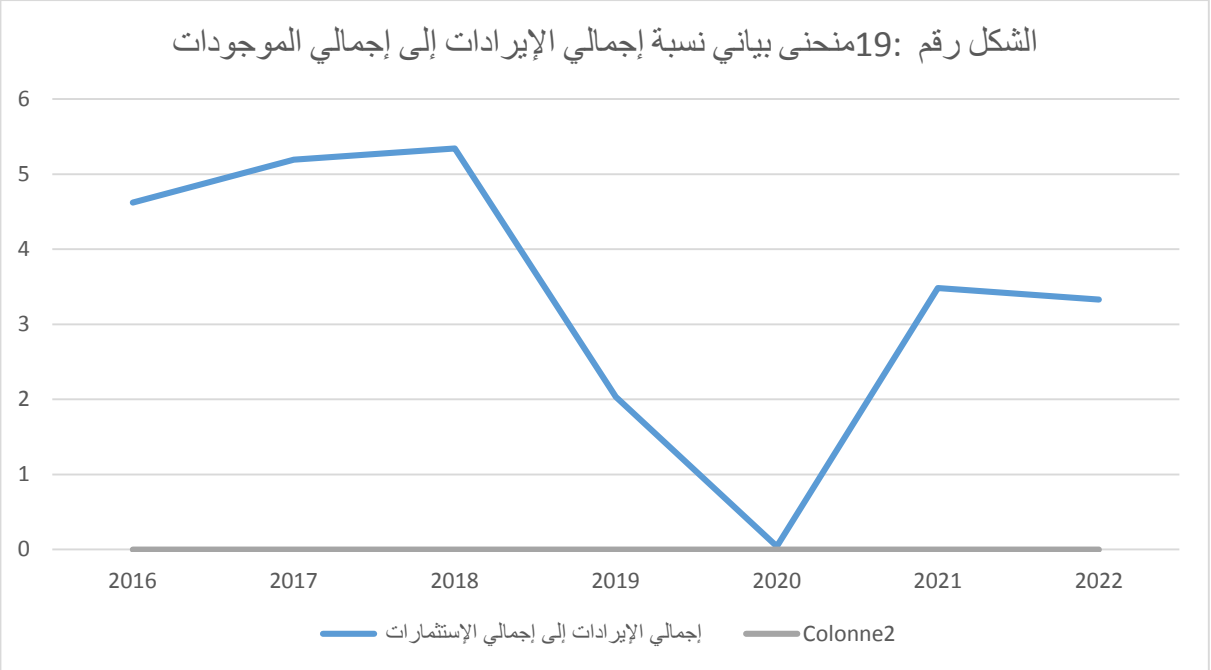

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج EXEL

من خلال الجدول الذي يبين نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات في بنك القرض الشعبي الجزائري الفترة **2016–2022** نلاحظ أن:

بلغت قيمة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات**4,62** بالمئة سنة **2016**، وسجلت ارتفاع ملحوظ سنتي **2017** و**2018** لتبلغ أقصى قيمة لها 5,34 بالمئة سنة **2018**، إستعمال التعامل المالي الرقمي **CPA VISA INTR** كان له أثر إيجابي في زيادة فوائد المحصلة وإيرادات البنك و مساعدة المصرف على زيادة موارده المالية بالتالي تزداد كفائته في تشغيل هذه الموارد في آداء الخدمات االمصرفية والإستغلال السليم لها.

رابعا: معدل تكلفة الدخل

جدول رقم 22: معدل تكلفة الدخل

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي تكاليف التشغيل	50 973 858	59 186 417	65 345 640	62 962 806	3 304 970	60 930	48 294
الإيرادات	79 323 159	88 860 627	94 820 993	511 780 792	108 502	108 579	112 340
معدل تكلفة الدخل %	64,26	66,60	68,91	12,30	30,64	56,11	42,98

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري

الشكل رقم :20منحنى بياني يمثل معدل تكلفة الدخل

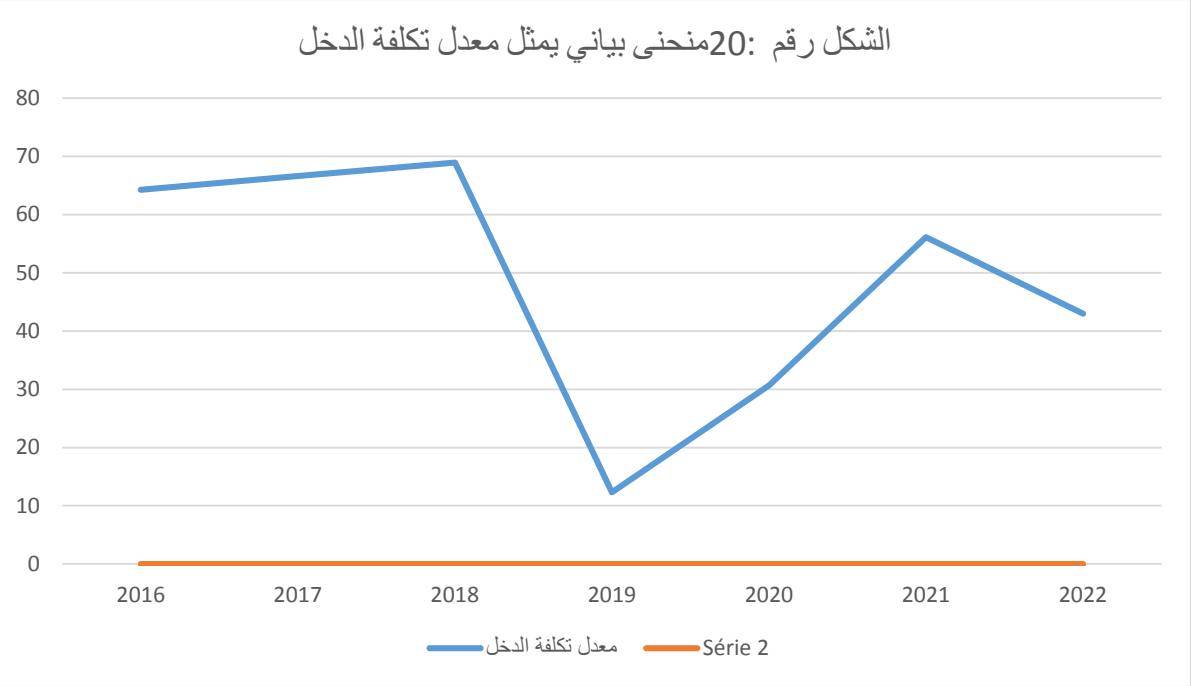

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج EXEL

من خلال الجدول الذي يبين معدل تكلفة الدخل في بنك القرض الشعبي الجزائري الفترة **2016-2022** نلاحظ أن:

بلغ معدل تكلفة الدخل **64,26 بالمئة** سنة **2016** وسجل إرتفاعا ملحوظا سنتي **2017 و2018** ليبلغ أعلى قيمة له **68,91بالمئة** سنة **2018**، التعامل ببطاقة **CPA VISA INTR** في البنك وزيادة التكاليف التشغيلية ساهم في ورفع كفاءته المالية.

الفرع الثاني: النسب المالية المتعلقة بملاءة رأس المال

جدول رقم 23: النسب المالية المتعلقة بملاءة رأس المال

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الأموال الخاصة	151 262 521	17 760 457	200 240 675	220 649 588	48 187 932	48 194 171	48 209 022
مجموع الودائع	121 985 904	7 132 713	15582931	20 621 456	1 513 440	1 813 174	1 983 094
نسبة كفاية الأموال	1,24	2,49	12,85	10,70	31,84	26,58	24,31

الخاصة بالودائع %							
راس المال الحر	9 366 526	162 167 618	183 654 290	220 477 570	48 170 809	48 176 597	48 191 174
الإستثمارات	2 927 039	28 958 503	29 621 659	36 746 261	7 896 853	7 190 536	7 772 770
علاقة رأس المال الحر بالإستثمارات %	3,2	5,6	6,2	6	6,1	6,7	6,2
أصول ثابتة	937 827 630	154 515 975	178 214 200	169 900 182	380 684 662	390 372 785	414 597 589
أموال الخاصة	151 262 521	17 760 457	200 240 675	220 649 588	48 187 932	48 194 171	48 209 022
نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة %	6,2	8,7	8,9	7,7	7,9	8,10	8,6

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري

الشكل رقم :21منحنيات بيانية للنسب المالية المتعلقة بملاءة رأس المال في البنك

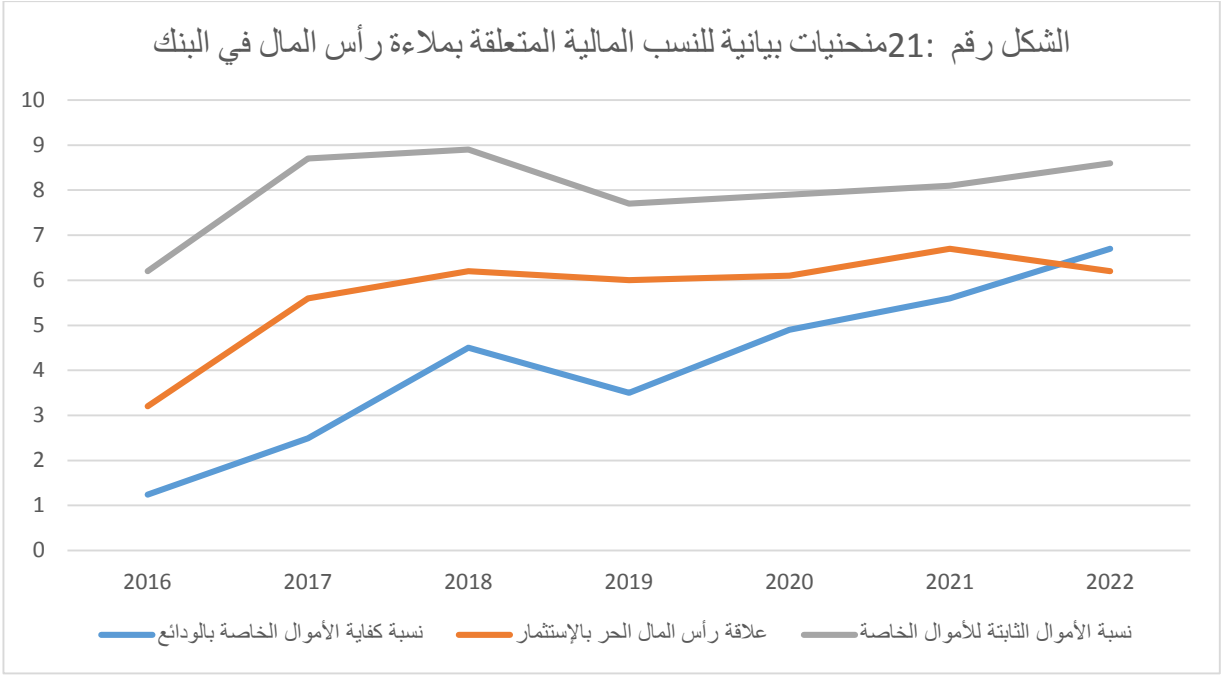

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج EXEL

من خلال الجدول الذي يبين نسب ملاءة رأس المال في بنك القرض الشعبي الجزائري الفترة **2016-2022** نلاحظ أن:

زيادة في نسبة كفاية الأموال الخاصة بالودائع في سنوات الدراسة الأخرى مقارنة بسنة 2016، معناه زيادة البنك التجاري إعتماده على أمواله الخاصة وزيادة قددرته على رد الودائع الذي سبق له الحصول عليها من أموالها الخاصة الممتلكة.

زيادة في نسبة علاقة رأس المال الحر بالإستثمارات في أغلب سنوات الدراسة مقارنة بسنة **2016**، معناه زيادة قدرة رأس المال الحر على مواجهة مخاطر الإستثمار.

كذلك نلاحظ ارتفاع ملحوظ في نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة معناه زيادة مدى تغطية أموال البنك التجاري أصوله الثابتة.

سنة **2017**، عند بدأ التعامل ببطاقة CPA VISA INTR وإرتفاع نسبة أموال البنك الخاصة التي أدت إلى زيادة ملاءته المالية أدت إلى تعزيز مركزه المالي في الساحة المصرفية، حيث أنه كلما زادت الأموال الخاصة للبنك زادت نسبة ملائته المالية وقدرته على مواجهة مختلف العوارض والمخاطر الإستثمارية التي تواجهه.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف ببنك القرض الشعبي الجزائري بصفة عامة، وأهم التعاملات المالية الرقمية التي يستخدمها، تخصصنا بدراسة أثر تعامل بطاقة **CPA VISA INTR** على مؤشرات الآداء المالي في البنك من خلال تحليل القوائم المالية له بإستعمال الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج والنسب المالية حيث توصلنا إلى:

التعامل ببطاقة **CPA VISA INTR** له أثر إيجابي على الآداء المالي لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة حيث ساهم هذا التعامل المالي الرقمي في توفير التكلفة والجهد على العملاء وتمكينهم من تسديد قيمة مشترياتهم الموضوعة تحت الرقابة الجمركية أو إجراء سحوبات نقدية من الشبابيك البنكية المنخرطة في شبكة فيزا الدولية، وبالتالي زيادة نتيجة الأرباح الصافية والناتج البنكي الصافي للبنك محل الدراسة من خلال زيادة تحقيق معدلات ربحية ومتزايدة أي زيادة كفاءته في إستغلال الموارد المتاحة وقدرته على رد الودائع، بالإضافة لتحقيقه سيولة عالية تجعله بعيدا عن المخاطر

خاتمة

خاتمة:

في خاتمة دراستنا المتعلقة بأثر التعاملات المالية الرقمية على مؤشرات الآداء المالي في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة توصلنا إلى أن أشكال التعاملات المصرفية الإلكترونية تنامت بتراجع الأنماط التقليدية، تشمل هده التعاملات مجموعة واسعة من الخدمات المالية التي يتم الوصول إليها وتقديمها من خلال القنوات الرقمية، سمحت بإختصار الوقت والتكلفة وتحقيق الربحية، إضافة إلى توفير الأموال اللازمة لمواجهة الإلتزامات والقدرة على رد الودائع وتوظيف الأموال وبالتالي التحسين من الآداء المالي للبنك. من خلال الدراسة التطبيقية لموضوعنا إستعملنا أهم مؤشرات الآداء المالي التي تعمل على تقييم الآداء داخل البنوك، وخصصنا بالدراسة التعامل المالي الرقمي بطاقة **CPA VISA INTR** وأثره على هذه المؤشرات في بنك**CPA ميلة** وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج منها ماهو متعلق بالجانب النظري وأخرى بالجانب التطبيقي.

إختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: للتعاملات المالية الرقمية أثر إيجابي على مؤشرات التوازن المالي في بنك **CPA وكالة ميلة،** حيث ساهمت في زيادة قدرته على تمويل أصوله الثابتة عن طريق أمواله الخاصة أي تحقيقه التوازن المالي، ومنه نثبت صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: للتعاملات المالية الرقمية أثر إيجابي على ربحية بنك **CPA وكالة ميلة،** حيث ساهم في تحقيق معدلات ربحية جيدة ومتزايدة وزيادة كفاءته في إستغلال الموارد المتاحة له بالإضافة إلى جعله يتمتع بسيولة كافية تجعله بعيدا عن المخاطر، ومنه نثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: للتعاملات المالية الرقمية أثر إيجابي على ملاءة رأس المال في بنك **CPA وكالة ميلة،** من خلال زيادة أمواله الخاصة أي زيادة أرباحه وقدرته على رد الودائع وسداد إلتزاماته ومنه نثبت صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

على المستوى النظري:

- ✓ التعاملات المالية الرقمية هي خدمات مالية يتم تقديمها من خلال الهواتف المحمولة أو أجهزة الكمبيوتر الشخصية أو الأنترنت أو البطاقات المرتبطة بنظام دفع موثق؛
- ✓ توجد عدة أنواع من التعاملات المالية الرقمية مطبقة في البنوك منها البطاقات البنكية، البطاقات الذكية، الشيكات الإلكترونية؛
- ✓ تقييم الآداء المالي للبنوك هو إستخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف والمساهمة في إتاحة الموارد المالية وتزويد البنك بفرص الإستثمار؛

- ✓ عملية تقييم الآداء المالي في البنوك تعكس الوضعية المالية لهذه الأخيرة ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها؛
- ✓ تعتبر النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي من أهم أدوات التحليل المالي، تمكن المحللين الماليين من تقييم القوائم المالية للمصارف؛
- ✓ مؤشرات التوازن المالي المستعملة في الدراسة هي: رأس المال العامل، إحتياجات رأس المال العامل، الخزينة الصافية؛
- ✓ النسب المالية المستعملة في الدراسة/ نسب الربحية، نسب السيولة، نسب توظيف الأموال، نسب ملاءة رأس المال؛
- ✓ التعاملات المالية الرقمية ساهمت في إختصار الوقت والتكلفة وتحسين الآداء المالي للبنوك بالمقارنة مع وسائل الدفع التقليدية.

على المستوى التطبيقي:

- ✓ من خلال تحليل قوائم الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج للسنوات محل الدراسة بعد بداية إستعمال بطاقة **CPA VISA INTR**، نجد أن ها التعامل المالي الرقمي كان له أثر إيجابي على ميزانيات البنك حيث ساهمت في زيادة نتيجة السنة المالية والناتج البنكي الصافي وبالتالي المساهمة في زيادة ربحيتها؛
- ✓ رأس المال العامل موجب ومتزايد خلال سنوات الدراسة معناه البنك له القدرة على تمويل جميع إستثماراته بواسطة موارده المالية الدائمة، وحقق فائضا ماليا متزايدا خلال سنوات الدراسة تتمثل في **FR**؛
- ✓ إحتياجات رأس المال العامل سالب ومتزايد خلال سنوات الدراسة مع زيادة قدرة المصرف على تغطية الإحتياجات التي يحتاجها خلال دورة الإستغلال، معناه **CPA** في وضعية مالية مربحة.
- ✓ من خلال نتائج مؤشرات التوازن المالي بنك **CPA وكالة ميلة** حقق التوازن المالي خلال سنوات الدراسة معناه أنه يملك القدرة على تمويل الأصول الثابتة عن طريق الأموال الخاصة دون اللجوء إلى الموارد المالية الخارجية.
- ✓ نسب الربحية:

- قيمة العائد على إجمالي الأصول سجلت قيم موجبة ومتزايدة بعد بداية إستعمال بطاقة **CPA VISA INTR**

- نسبة هامش الربح الصافي كانت متزايدة خلال فترة بداية التعامل بالبطاقة معناه زيادة قدرة البنك على تحصيل الأرباح مقابل كل أصل يملكه.
- نسبة العائد على حقوق الملكية موجب ومتزايد، أي زيادة قدرة البنك على تحقيق أرباح أعلى وتحقيق عائد أفضل على الإستثمار.
- زيادة نسبة منعة الأصول والإستثمارات كانت موجبة في البنك بعد بداية التعامل ببطاقة **CPA VISA INTR**

من خلال نتائج الدراسة المتوصل إليها نلاحظ أن البنك قد حقق مؤشرات ربحية جيدة بعد بداية التعامل ببطاقة **CPA VISA INTR**.

✓ نسب السيولة:

- نسبة الإحتياطي القانوني سجلت قيم متزايدة قدرة البنك على موجهة السحوبات وتلبية إلتزاماته أي توفير النقدية اللازمة لمواجهة متطلبات السحب من قبل المودعين أو طلبات الإقراض من قبل المقترضين خلال فترة وجيزة؛
- نسبة السيولة العامة كانت موجبة بعد بطاقة إستعمال بطاقة **CPA VISA INTR**، معناه زيادة قدرة البنك على مواجهة إلتزاماته قصيرة الأجل؛
- معدل القروض إلى الودائع سجلت قيم منخفضة.

من خلال دراسة نسب السيولة نجد أن بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة يتمتع بسيولة كافية تجعله قادر على مواجهة الإلتزامات قصيرة الأجل وعمليات السحب المفاجئ من قبل المودعين.

✓ نسب توظيف الأموال:

- معدل توظيف الموارد المتاحة موجبة ومتزايدة بعد بداية استعمال **CPA VISA INTR**، أي زيادة توظيف الأموال من إجمالي الودائع؛
- نسبة إجمالي الإيرادات إلى الإستثمارات موجبة ومتزايدة معناه زيادة قدرة المصرف على الإستثمار وتحقيق عوائد وإيرادات من إستثماراته المختلفة؛
- نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات موجبة ومتزايدة، زيادة كفاءة بنك القرض الشعبي الجزائري في تشغيل موارده في آداء الخدمات المصرفية؛
- معدل تكلفة الدخل بنك القرض الشعبي الجزائري موجب أي قدرته على رفع كفاءته المالية.

✓ نسب ملاءة رأس المال:

- زيادة في نسبة علاقة رأس المال الحر بالإستثمارات معناه زيادة قدرة رأس المال على مواجهة مخاطر الإستثمار؛
- نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة مرتفعة معناه زيادة تغطية أموال البنك التجاري لأصوله الثابتة؛
- زيادة نسبة أموال البنك الخاصة أدت إلى زيادة ملاءته المالية أي تعزيز مركزه التنافسي في الساحة المصرفية وقدرته على مواجهة مختلف العوارض والمخاطر.

الإقتراحات: من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من الإقتراحات وهي:

- ✓ زياد إمكانية التعامل بتعاملات مالية رقمية أخرى في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة مثل الشبكات الإلكترونية والبطاقات الذكية؛
- ✓ توعية المتعاملين بطريقة إستخدام التعاملات المالية الرقمية؛
- ✓ عقد دورات تدريبية للموظفين في البنك لزيادة قدراتهم في التعامل بالتعاملات المالية الرقمية؛
- ✓ الإستفادة من تجارب البنوك في دول أجنبية متطورة في مجال التعاملات المالية الرقمية؛
- ✓ زيادة الأمن السيبيراني الخاص بالتعاملات المالية الرقمية؛
- ✓ عقد إتفاقيات مع جامعات خاصة تستخدم الذكاء الإصطناعي للإستفادة من الأبحاث لتطوير التعاملات المالية الرقمية؛
- ✓ عقد إتفاقيات مع مراكز التسوق والمؤسسات الاقتصادية لتسهيل عمليات الدفع.

آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تبين أن هناك جوانب هامة جديرة بالدراسة والبحث، ونقترحها لتكون إشكاليات بحوث ودراسات وهي:

- ✓ أثر التعاملات المالية الرقمية على مؤشرات الآداء المالي دراسة مقارنة مجموعة من البنوك الجزائرية؛
- ✓ مخاطر التعاملات المالية الرقمية على الآداء المالي للبنوك التجارية؛
- ✓ الآداء المالي للبنوك التجارية بين مؤشرات الربحية والسيولة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

- جعفر حسن جاسم، مقدمة في الاقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010
- محمد عبد الغني حسن، الجودة في إدارة تقييم الآداء، الطبعة الأولى، دبيك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، سنة 2016

ثانيا: المجلات

- بن شيخ عبد الرحمان، التنمية المالية وتحديات تطبيق منظومة تسيير الخدمات المالية إلكترونيا في الجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد02، سبتمبر 2021
- ذهبية لطرش، سمية حراق، واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البحوث الاقتصادية المقدمة، المجلد 05، العدد02، 2020
- صليحة فلاق، رامية شارفي، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي، تجربة مملكة البحرين، مجلة العلوم الإجتماعية والانسانية، المجلد 21، العدد 01 ، جامعة باتنة، الجزائر، جوان 2020
- تحانوت خيرة، واقع وأفاق التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09، العدد 02جامعة البليدة 2، الجزائر، 2018
- بن عيشوبة رفيقة وآخرون، التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا، مجلة الإقتصاد والبيئة، المجلد 04 ، العدد01 ، جامعة الجيلالي ، بونعامة، الجزائر، 2021
- مليكة علقمة، يوسف سائحي، دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07 ، العدد 03 ، جامعة سطيف، الجزائر، 2018
- بن فضة ويسام، بن حسان حكيم، واقع إستخدام التكنولوجيا المالية في الوطن العربي، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 04، العدد03، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2020
- عيساني أمحمد، المعاملات المصرفية عبر الهاتف المحمول في إطار الاقتصاد الرقمي دراسة حالة البنك المحمول الأمريكي، مجلة فصيلة محكمة في الحقوق والعلوم السياسية والإقتصادية، المجلد 10، العدد02، جوان2019

- عبد القادر زواتنية، أهمية الاقتصاد الرقمي للدول العربية في ظل جائحة كورونا وأثره على تحقيق التنمية المستدامة الإقتصاد الرقمي لدولة قطر نموذجا، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد18، العدد28، 2022
- عبد الرحمان نشادي، مظاهر وتحديات التحول الرقمي في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر جامعة البليدة2 لونيسي علي نموذجا، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية بحوث ودراسات، المجلد 10، العدد01، جامعة البليدة2 لونيسي علي، الجزائر، 2023
- عبد الرحمان حسن حسن محمد، محمد أحمد الغبيري، واقع التحول الرقمي للمملكة العربية السعودية دراسة تحليلة، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد04، العدد03، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية،2020
- خيرة شاوشي، زهرة خلوف، التحول الرقمي في الجزائر، مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، المجلد05، العدد 01، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2023
- صدوقي غريسي، سي الطيب الهشمي رضا، علي العبسي، واقع وأهمية التحول الرقمي والأتمتة، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد03، العدد02، المركز الجامعي أفلو، الجزائر، 2021
- زعزوعة فاطمة، أثر التحول الرقمي في فرض ضرائب على الإنتقال الإلكتروني للبيانات، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، المجلد 05، العدد01، جامعة بلحاج بوشعيب، عيم تيموشنت، الجزائر، 2022
- محفوظ فاطمة، الخدمات المالية الرقمية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، دفاتر البحوث العملية، المجلد 10، العدد02، 2022
- وفاء حمدوش، لمياء عماني، سمية بن علي، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز آداء القطاع المصرفي الجزائري الدوافع والتحديات، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد04، 2021
- سعاد الميلودي، فاطمة فوقة، الخدمات المالية الرقمية وأثرها على الشمول المالي في الدول العربية " دراسة قياسية بإستخدام بيانات بانل خلال الفترة 2011-2019، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 13، العدد02، سنة 2022
- مصطفى طويطي، وسائل الدفع الإلكتروني دراسة قياسية لبنك القرض الشعبي الجزائري، مجلة العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد09، سنة 2013
- حسيني جازية، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد23، جامعة الشلف، الجزائر، 2020

- كيلان إسماعيل عبد الله، نهى صافي عبد، دور الوعي المالي الرقمي في تحقيق الشمول المالي في ظل جائحة كوفيد19، مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، المجلد1، العدد5، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، 2021
- السعيد بريش، نعيمة يحياوي، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم آداء المنظمات وزيادة فعاليتها دراسة حالة ملبنة الأوراس، مجلة آداء المؤسسات الجزائرية، العدد01، 2012
- رنا ميا، ليال هيثم أحمد، تحديد مؤشرات الآداء الأكثر ملائمة لمتابعة وتحسين آداء المشاريع التشييد في سوريا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية –سلسلة العلوم الهندسية، المجلد 36، العدد02، سنة 2014
- نجوى فيلالي، تقييم الآداء المالي للمصارف دراسة تطبيقية في بنك البركة فرع 402، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد06، العدد2، سنة2020
- علال بن ثابت، قياس وتقييم الآداء المالي بإستخدام المؤشرات الحديثة والتقليدية ودراسة فعاليتها في خلق القيمة دراسة حالة مجمع صيدال، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد12، العدد01، جانفي 2021
- عبد الغني دادان، قراءة في الآداء المالي والقيمة في المؤسسات الإقتصاديةّ، مجلة الباحث، العدد04، جامعة ورقلة، الجزائر 2006
- عماد عبد الحسين دلول، محمد فوزي مهدي، تقييم الآداء المالي بإستخدام بعض مؤشرات خلق القيمة دراسة تحليلية، المجلد 23، العدد99، 2017
- عزوزة أماني، تقييم الآداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة 2008–2013، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 1، العدد04، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، جوان، 2017
- سبتي إسماعيل، تقييم الآداء المالي للمؤسسة اجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 11، العدد03، الجزائر، 2017
- إسماعيل سبتي، الزواوي أحمد المهدي، الأخضر لقليطي، إستخدام مؤشرات التسيير المالي والمحاسبي في ترشيد قرارات المؤسسة الإعلامية الرياضية، مجلة حوليات جامعة الجزائر1، المجلد 35، العدد 04، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2021
- ريمة يونس، مقارنة تحليل النتائج المالي بين تطبيق الأساليب التقليدية والأساليب الحديثة دراسة حالة الشركة الوطنية للتامينSAA، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد20، العدد02، نوفمبر2016

ثالثا: الملتقيات والندوات

- محمد خضر حرز الله، أشريف يسرى، الاقتصاد الرقمي وخصائص السلوك الإستهلاكي الجديد، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والإقتصاد الرقمي ضرورة الإنتقال وتحديات الحماية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 23-24أفريل 2018
- نبيل حمادي وفاطمة الزهراء عبادي، مقومات تحسين آداء المؤسسات الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة، الملتقى الدولي العلمي حول الآداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر يومي 10و11 نوفمبر 2009
- قاسي ياسين، بوخدوني جازية، الأساليب الإبداعية للمعايير العلمية لمراقبة الآداء المالي للبنوك دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، ورقة بحثية للندوة الوطنية الأولى حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، الجزائر، يوم 25أفريل 2017
- مفيدة يحياوي، عبد القادر موفق، مؤشرات الآداء لنظام الإنتاج في المؤسسة الصناعية الجزائرية، المؤتمر العلمي الدولي حول الآداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة الجزائر يومي 8و9 مارس 2005
- قروش عيسى، فضيلي سمية، عز الدين عبد الرؤوف، تقييم الآداء المالي للبنوك التجارية بإستخدام النسب المالية دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2015-2019، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 14، العدد01، جويلية 2021
- بولحية الطيب، بوجميعة عمر، تقييم الآداء المالي للبنوك الإسلامية -دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009-2013، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد14، جامعة جيجل، الجزائر
- نكاع ريان، بوالكور نور الدين، تقييم الملاءة المالية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة 2016-2022، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 07، العدد 04، 202

رابعا: المذكرات والأطروحات

- مجوري نجاة، عتيق نصر عواطف، الخدمات المالية الرقمية كآلية لتعزيز الشمول المالي دراسة حالة تجارب دولية دراسة حالة كينيا، الهند، الإمارات، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إقتصاد ينكي ونقدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2021

- حدو علي، إنعكاسات الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات المالية على تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية، مذكرة ماستر، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، سنة 2011
- قويدر بلقيس، دور الخدمات المالية الرقمية في حل أزمة السيولة دراسة حالة بريد الجزائر، مذكرة شهادة ماستر، تخصص إقتصاد ينكي ونقدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، سنة 2019
- بن الساسي سهير، بوطبخ نجود، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص إقتصاد بنكي ونقدي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر،2019-2020
- أحلام بوزياني، أمينة بوغانم، التكنولوجيا المالية كآداة لتعزيز الشمول المالي دراسة حالة عينة بنوك تجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2022-2023
- مكرود رواية، زعوان رفيقة، واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه دراسة حالة الجزائر 2011-2020، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر،2020-2021،
- طوايبية أحمد، تطبيقات الاقتصاد الرقمي وأثرها على النمو الاقتصادي، أطروحة ذكتوراه، تخصص التخطيط والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر،2008-2009
- قويدر بلقيس، دور الخدمات المالية الرقمية في حل أزمة السيولة دراسة حالة بريد الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص إقتصاد بنكي ونقدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019-2020
- ليندة نواصرة، نورهان مقران، دور الخدمات المالية الرقمية في تحسين الشمول المالي للمرأة في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر،2022
- نادية سعودي، مدى إستخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم آداء البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017-2018

- منصف بن عمارة، عبد العالي هوام، تقييم الآداء المالي للبنوك التجارية من وجهة نظر العميل دراسة مقارنة بين البنك الجزائري وبنك التنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2013-2014
- عادل بو مجان، تأهيل الموارد البشرية لتحسين آداء المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل فرع جنرال الكوابل، أطروحة ذكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015
- بن دحو محمد، بكراوي محمد زكرياء، مؤشرا ونماذج قياس البداء المالي في البنوك الخاصة في الجزائر 2000-2008، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاد بنكي ونقدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2020-2021
- إكرام بن زغيبة، لامية لشهب، واقع إستخدام مؤشرات الآداء في تقييم الآداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2020-2021
- غالية بواللوف، كنزة تيبيقي، تقييم الآداء المالي في البنوك الإسلامية دراسة حالة، مذكرة شهادة ماستر، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2018-2019
- ناريمان زيدي، تقييم الآداء المالي للبنوك التجارية دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015-2016
- أمينة حفاصة، أثر جودة القوائم المالية على تقييم الآداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020-2021
- عادل عشي، الآداء المالي للمؤسسة الاقتصادية -قياس وتقييم-، دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2001-2002
- ديلمي بشرى، سالمي مروة، قياس وتقييم الآداء المالي في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة بريماتيك، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020-2021

- سليم عماري، دور تقييم الآداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت، مذكرة ماجستير، تخصص مالية كمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014-2015
- ثابت سمية، دور مؤشرات التوازن المالي في تقييم الآداء المالي في المؤسسة البنكية دراسة حالة بنك الخارجي الجزائري، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2022-2023
- غريب صليحة، دور المؤشرات المالية في تقييم الآداء المالي للمؤسسات الاقتصادية دراسة ميدانية، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، 2014
- الأزهار قريوي، غربي ياسر، نذير أكرم، دور مؤشرات التوازن المالي في تقييم الآداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2020
- عزوز بشرى، قراس رمزي، مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الآداء للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المركب التجاري الحضنة، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،2018-2019،
- راس غانم أمينة، صافة زينب، سياسات تسيير عناصر الإحتياج في رأس المال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للسباكة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبن خلدون، تيارت، الجزائر،2014-2015
- بن سعدون سبف الإسلام، أثر السيولة على الربحية في البنوك التجارية دراسة مقارنة لعدد من البنوك الجزائرية العامة والخاصة للفترة 2013-2017، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2018-2019

خامسا: المحاضرات

- العجاج فاطمة الزهراء، محاضرات في الاقتصاد البنكي المعمق، موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، تخصص إقتصاد بنكي ونقدي، 2021-2022

- بوخشيمة مريم، التحليل المالي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، التخصص علوم التسيير، جامعة برج باجي مختار، عنابة، 2024
- بنية محمد، محاضرات في التحليل المالي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، تخصص تسويق الخدمات وتسويق فندقي وسياحي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي1945، قالمة، 2019
- ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص إدارة مالية ومالية التأمينات والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبن خلدون، تيارت، 2016
- بوسيكي حليمة، دراسة وتحليل الميزانية من المنظور المالي سيولة وإستحقاق، مطبوعة موجهة لطلبة السنة ثالثة ليسانس إدارة مالية، تخصص علوم التسيير، 2024،
- روفية ضيف، مطبوعة إقتصاد بنكي ونقدي، موجهة لطلبة السنة ثانية ماستر، تخصص إقتصاد وبنكي، 202

سادسا: مواقع الأنترنت

https://hub.misk.org.sa

https://agicap.com/fr/article/tresorerie-nette

مصادر باللغة الأجنبية:

- ✓ World Bank Group**, Digital financial services**, April 2020, p 04
- ✓ Social Performance Task Force SPTF, **Services financiers digitaux et protection des clients: l'heure des célébrations ou des préoccupations**, 09/10/2018, p11

- ✓ BOUDADI SALIMA, BENSALAMA OUARDA, La gestion de la trésorerie dans une entreprise, En vue de l'obtention du diplôme de Master en sciences de gestion, Option Finance d'Entreprise , FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUE, COMMERCIALES, ET DES SCIENCES DE GESTION, UNIVERSITE ABDERRAHMANE MIRA DE BEJAIA, Algerie, 2020-2021,

الملاحق

الملاحق:

ملحق رقم 1: البيانات المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري 2016

Passif	31/12/2016
	U=Milliers DA
Banque Centrale	-
Dettes envers les institutions financières	230 925 166
Dettes envers la clientèle	1 214 746 528
Dettes représentées par un titre	37 721 760
Impôts courants- Passif	3 501 973
Impôts différés – Passif	95 464
Autres passifs	16 699 270
Comptes de régularisation	5 734 181
Provisions pour risques et charges	3 695 365
Subventions d'équipement-Autres subventions	-
Fonds pour risques bancaires généraux	25 003 312
Dettes subordonnées	-
Capital	48 000 000
Primes liées au capital	-
Réserves	78 259 209
Ecart d'évaluation	- 39 908
Ecart de réévaluation	15 920 734
Report à nouveau	0
Résultat de l'exercice	26 303 586
TOTAL DU PASSIF	**1 706 566 640**

HORS BILAN AU	31/12/2016
ENGAGEMENTS RECUS	**611 605 376**
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-
ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	611 595 732
AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	9 644

CRÉDIT POPULAIRE D'ALGÉRIE
Siège social : 02, Bd Colonel Amirouche, Alger
Capital social 48 000 000 000 DA
Tél : 023 50 32 62 /63 /65 /67/68 /69 /79
023 50 35 78 / 50 36 25
Fax : 023 50 32 64 / 50 32 95

DIVISION DE L'EXPLOITATION
02, Bd Colonel Amirouche, Alger
Tél. : 023 50 32 60 / 50 36 82
Fax : 023 50 32 88

DIRECTION GÉNÉRALE ADJOINTE CHARGÉE DES ENGAGEMENTS
02, Bd Colonel Amirouche, Alger
Tél. : 023 50 32 62/63/65/67
Fax : 023 50 35 74

DIVISION FINANCIERE
50, rue des trois frère Bouadou, cité financière ravin de la femme sauvage, Bir Mourad Rais, Alger
Tél : 023 56 94 32 / 33
Fax : 023 56 94 50

DIVISION DES AFFAIRES INTERNATIONALES
Cité 05 juillet, route de l'hôtel international, Bab ezzouar, Alger
Tél : 023 88 47 50
Fax : 023 88 47 39

INSPECTION GÉNÉRALE
39, Rue Khalfa Boualem, Alger
Tél : 021 63 82 83 / 63 52/11
Fax : 021 63 82 15

Centre d'Appel : 021 64 15 15
www.cpa-bank.dz

COMPTES DE RÉSULTATS

Comptes de résultats	31/12/2016
	U=Milliers DA
(+) Intérêts et produits assimilés	71993 194
(-) Intérêts et charges assimilées	(13 851890)
(+) Commissions (Produits)	7 096 310
(-) Commissions (Charges)	(613 887)
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	218 995
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	(14 660)
(+) Produits des autres activités	421 677
(-) Charges des autres activités	(21 599)
Produit Net Bancaire	65228 139
(-) Charges générales d'exploitation	(13 370 163)
(-) Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles	(884 117)
Résultat brut d'exploitation	50 973 858
(-) Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrécouvrables	(19 722 540)
(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	2 871 537
Résultat d'exploitation	34 122 855
(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	1220

TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE (méthode indirecte)

	31/12/2016
	U=Milliers DA
Resultat avant impots	34 124 075
(+/-) Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	884 117
(+/-) Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	-
(+/-) Dotations nettes aux provisions et aux pertes de valeur	16 851 004
(+/-) Pertes nettes / gains nets des activités d'investissement	(6 755 668)
(+/-) Charges / produits des activités de financement	
(+/-) Autres mouvements	(310 361)
= Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (total des éléments 2 à 7)	12 669 093
(+/-) Flux liés aux opérations avec les institutions financières	145 814 957
(+/-) Flux liés aux opérations avec la clientèle	(268 833 456)
(+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	(2 331 136)
(+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	(3 280 160)
(-) Impôts versés	(10 890 391)
= Diminution / augmentation nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (total des éléments 9 a 13)	(139 520 186)
Total flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (a)	(92 727 019)
(+/-) Flux liés aux actifs financiers, y compris les participations	(42 710 482)
(+/-) Flux liés aux immeubles de placement	-
(+/-) Flux lies aux immobilisations corporelles et incorporelles	(937 923)
Total flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissement (b)	(43 648 404)
(+/-) Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	(8 000 000)
(+/-) Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	-
Total flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (c)	(8 000 000)
Effet de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalents de trésorerie (d)	310 361
Augmentation / (diminution) nette de la trésorerie et des équivalents	(144 065 062)

ملحق رقم 2: البيانات المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري 2017

ملحق رقم 3: البيانات المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري 2018

ملحق رقم 4: البيانات المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري 2019

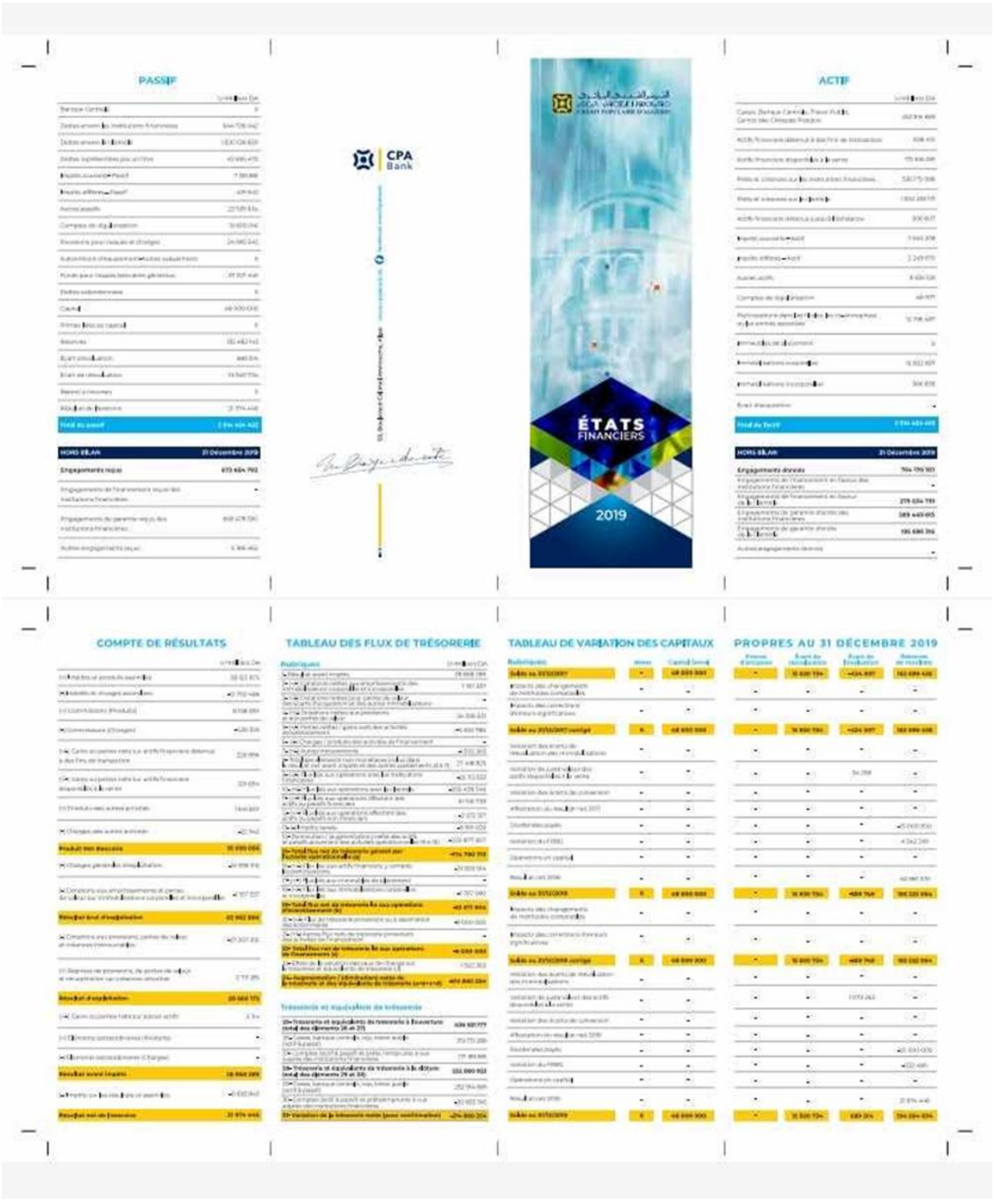

ملحق رقم 5: البيانات المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري 2020

ACTIF

	UnMillions DA
Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, Centre des Chèques Postaux	320 975
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-
Actifs financiers disponibles à la vente	175 170
Prêtset créances sur lesinstitutions financières	555 444
Prêtset créances surla clientèle	1583 266
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	507
Impôts courants – Actif	5 456
Impôts différés- Actif	2 804
Autres actifs	13 258
Comptes de régularisation	262
Participations dans les filialesJes co-entreprises outes entités associées	14 872
Immeubles de placement	-
Immobilisations corporelles	16 739
Immobilisations incorporelles	384
Écart d'acquisition	-
Total de l'actif	2 689 154

HORS BILAN	31 Décembre 2020
Engagements donnés	727 853
Engagements de financement en faveur de la clientèle	264 236
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	268 537
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	195 080
Engagements de garantie reçus des institutions financières	668 478
Autres engagements donnés	0,1

AU DES FLUX DE TRÉSORERIE

	UnMillions DA
t impôts	26 792
e nettes qui amortissements des e corporelles et incorporelles	1439
e nettes pour perte de valeur ou réversionet des autres immobilisations	0
e nettes sur provisions évaluateur	39 084
ettes / gains nets des activités nt	-6 565
/ produits des activités de financement	0
couvements	-1043
ments non monétaires inclus dans le ut impôts et des autres ajustements (2 à 7)	32 845
sur opérations avec les institutions	-34 014
sur opérations avec la clientèle	-78 987
sur opérations affectant des financiers	6 468
sur opérations affectant des non financiers	17 596
ssés	4 072
(augmentation) nette des actifs opérationnels (9 à 15)	-74 874
de trésorerie généré par l'activité (a)	-15 236
sur actifs financiers,y compris	2 207
sur immeubles de placement	0
sur immobilisations corporelles	-1 316
de trésorerie liéaux opérations ent (b)	891
trésorerie provenantou à destination	-22 000
ux nets de trésorerie provenant financement	0
de trésorerie liéaux opérations nt (c)	-22 000
variation destaux de change sur la trésorerie de trésorerie (d)	1043
tion / (diminution) nette de latrésorerie ents detrésorerie (a+b+c+d)	-35 303

t équivalent de trésorerie

et équivalents detrésorerie à louverture nents 26et 27)	222 061
que centrale, ccp, trésor public	252 916
actif à passif) et prêts/ emprunts à vue itutions financières	-30 854
et équivalents de trésorerie à laclôture nents 29et 30)	186 758
que centrale, ccp,trésor public	320 975
actifs passif) et prêts/ emprunts à vue itutions financières	-134 217
e tatrésorerie nette (pour confirmation)	-35 303

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES AU 31 DÉCEMBRE 2020

UnMillions DA

Rubriques	Notes	Capital Social	Primes d'émission	Écart de réévaluation	Écart de réévaluation	Réserves et résultats
Solde au 31/12/2018	6	48 000	-	15 921	-390	193 222
Impacts des changements de méthodes comptables	-	-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives	-	-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2018 corrigé	6	48 000	-	15 921	-390	193 222
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-	-	-	-	1079	-
Variation des écarts de conversion	-	-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2018	-	-	-	-	-	-
Dividendes payés	-	-	-	-	-	-20 000
Variation du FRBG	-	-	-	-	-	-632
Opérations encapital	-	-	-	-	-	-
Résultat net 2019	-	-	-	-	-	21 974
Solde au 31/12/2019	6	48 000	-	15 921	690	194 564
Impacts des changements de méthodes comptables	-	-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives	-	-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2019 corrigé	6	48 000	-	15 921	690	194 564
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-	-	-
Variation de juste valeurdes actifs disponibles à la vente	-	-	-	-	194	-
Variation des écarts de conversion	-	-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2019	-	-	-	-	-	-
Dividendes payés	-	-	-	-	-	-10 000
Variation du FRBG	-	-	-	-	-	3 368
Opérations encapital	-	-	-	-	-	-
Résultat net2020	-	-	-	-	-	20 603
Solde au 31/12/2020	6	48 000	-	15 921	884	208 535

ملحق رقم 6: البيانات المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري 2021

القرض الشعبي الجزائري
CRÉDIT POPULAIRE D'ALGÉRIE

ÉTATS FINANCIERS

02 Bd Colonel Amirouche Alger

cpa-bank.dz
fb:@cpabank

2021

CPA Bank

PASSIF

	Unité en kDA
Banque Centrale	-
Dettes envers les institutions Financières	462 637
Dettes envers la clientèle	1 482 898
Dettes représentées par un titre	97 302
Impôts courants Passif	10 549
Impôts différés - Passif	542
Autres passifs	173 444
Comptes de régularisation	14 486
Provisions pour risques et charges	50 548
Subventions d'engagement Autres subventions d'investissements	-
Fonds pour risques bancaires généraux	36 111
Dettes subordonnées	-
Capital	48 000
Primes liées au capital	-
Réserves	168 060
Ecart d'évaluation	1370
Ecart de réévaluation	5 165
Report à nouveau	-
Résultat de l'exercice	30 440
Total du passif	2 356 805

HORS BILAN	31 Décembre 2021
Engagements reçus	1172 153
Engagements de financement reçus des institutions Financières	-
engagements de garantie reçus des institutions Financières	705 466
Autres engagements reçus	467 047

ACTIF

	Unité en kDA
Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, Centre des Chèques Postaux	46 152
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	3 360
Actifs financiers disponibles à la vente	203 124
Prêts et créances sur les institutions financières	588 440
Prêts et créances sur la clientèle	1 174 708
Actifs financiers détenus jusqu'à échéance	481 694
Impôts courants - Actif	2964
Impôts différés - Actif	3 908
Autres actifs	5 169
Comptes de régularisation	33
Participations dans les filiales, joint-entreprises et autres entités associées	5 046
Immeubles de placement	-
Immobilisations corporelles	97 163
Immobilisations incorporelles	425
Ecart d'acquisition	-
Total de l'actif	2 356 805

HORS BILAN	31 Décembre 2021
Engagements donnés	684 111
Engagements de financement en faveur de la clientèle	-
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	355 524
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	324 059
Engagements de garantie reçus des institutions financières	114 424
Autres engagements donnés	0,3

COMPTE DE RÉSULTATS

	Unité en kDA
(+) Intérêts et produits assimilés	100 508
(-) Intérêts et charges assimilées	-33866
(+) Commissions (Produits)	4756
(-) Commissions (Charges)	-353
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	1297
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	68
(+) Produits des autres activités	4 482
(-) Charges des autres activités	-1
Produit Net Bancaire	85 543
(-) Charges générales d'exploitation	-48 958
(-) Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles	-1 646
Résultat brut d'exploitation	60 939
(-) Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrécouvrables	-17 286
(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	14 306
Résultat d'exploitation	37 960
(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	-4
(-) Eléments extraordinaires (Produits)	-
(-) Eléments extraordinaires (Charges)	-
Résultat avant Impôts	37 963
(-) Impôts sur les résultats et assimilés	-7 523
Résultat net de l'exercice	30 440

TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE

Rubriques	Unité en kDA
1- Résultat avant impôts	37 963
2- (+/-) Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	1646
3- (+/-) Dotations nettes aux pertes de valeur des actifs décaissant des autres immobilisations	-
4- (+/-) Dotations nettes aux provisions	11 980
5- (+/-) Perte nettes / gains nets des actifs liés d'investissement	-1354
6- +/-) Charges / produits des actifs liés de financement	-
7- (+/-) Autres mouvements	-3296
8- Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (2 à 7)	7 789
9- (+/-) Flux liés aux opérations avec les institutions financières	-4736
10- (+/-) Flux liés aux opérations avec la clientèle	-89 666
11- (+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	3466
12- (+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	-80636
13- (+) Impôts versés	-3317
14- Diminution / (augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (9 à 13)	-173 506
15- Total flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (8+14)	-170 248
16- (+/-) Flux liés aux actifs financiers, y compris titres opérations	-440 903
17- (+/-) Flux liés aux immeubles de placement	-
18- (+/-) Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	-1 934
19- Total flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissement (16+18)	-442 837
20- (+/-) Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	-10 000
21- (+/-) Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	-
22- Total flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (21)	-10 000
23- Effets de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalents de trésorerie (+)	3295
24- Augmentation /(diminution) nette de la trésorerie et des équivalents de trésorerie (a+b+c+d)	-619 790

Trésorerie et équivalents de trésorerie

25- Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (total des éléments 26 et 27)	786 758
26- Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif bilan 1)	310 975
27- Comptes (actifs passifs) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	43 4217
28- Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (total des éléments 29 et 30)	214 468
29- Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif bilan 1)	46 152
30- Comptes (actifs passif) emprunts/emprunts à vue auprès des institutions financières	170 047
31- Variation de la trésorerie nette (pour confirmation)	-619 790

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES AU 31 DÉCEMBRE 2021

Rubriques	Notes	Capital Social	Primes d'émission	Ecart de réévaluation	Ecart de l'évaluation	Unité en kDA Réserves et résultats
Solde au 31/12/2019	6	48 000	-	5 925	690	194 544
Impacts des changements de méthodes comptables	-	-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives	-	-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2019 corrigé	6	48 000	-	5 925	690	194 544
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-	-	-	-	194	-
Variation des écarts de conversion	-	-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2019	-	-	-	-	-	-
Dividendes payés	-	-	-	-	-	40 000
Variation du FRBG	-	-	-	-	-	3348
Opérations en capital	-	-	-	-	-	-
Résultat net 2019	-	-	-	-	-	30 440
Solde au 31/12/2020	6	48 000	-	5 925	884	208 636
Impacts des changements de méthodes comptables	-	-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives	-	-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2020 corrigé	6	48 000	-	5 925	884	208 636
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-	-	-	-	-686	-
Variation des écarts de conversion	-	-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2019	-	-	-	-	-	-
Dividendes payés	-	-	-	-	-	40 000
Variation du FRBG	-	-	-	-	-	-4 364
Opérations en capital	-	-	-	-	-	-
Résultat net 2020	-	-	-	-	-	30 440
Solde au 31/12/2021	6	48 000	-	5 925	1370	234 672

ملحق رقم 7: البيانات المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري 2022

Dettes envers les institutions financières	907389
Dettes envers la clientèle	1982 892
Dettes représentées par un titre	62926
Impôts courants- Passif	9314
Impôts différés – Passif	638
Autres passifs	22617
Comptes de régularisation	19651
Provisions pour risques et charges	49174
Subventions d'équipement Autres subventions d'investissements	-
Fonds pour risques bancaires généraux	35522
Dettes subordonnées	-
Capital	48000
Primes liées au capital	-
Réserves	173500
Écart d'évaluation	1929
Écart de réévaluation	15921
Report à nouveau	-
Résultat de l'exercice	37500
Total du passif	3366 973

HORS BILAN	31 Décembre 2022
Engagements reçus	1977 953
Engagements de financement reçus des institutions financières	-
Engagements de garantie reçus des institutions financières	705 466
Autres engagements reçus	1272 487

COMPTE DE RÉSULTATS

UM Millions DA

(+) Intérêts et produits assimilés	102 713
(-) Intérêtset charges assimilées	-38 919
(+) Commissions (Produits)	7 262
(-) Commissions (Charges)	-418
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	2 162
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	203
(+) Produits des autres activités	220
(-) Charges des autres activités	-3 075
Produit Net Bancaire	70 148
(-) Charges générales d'exploitation	-20 438
(-) Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles	-1 416
Résultat brut d'exploitation	48 294
(-) Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrécouvrables	-14 470
(+) Reprises de provisions,de pertes de valeur et récupération sur créancesamorties	9622
Résultat d'exploitation	43 446
(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	3
(+) Éléments extraordinaires (Produits)	-
(-) Éléments extraordinaires (Charges)	-
Résultat avant impôts	43 449
(-) Impôts surles résultatset assimilés	6 950
Résultat net de l'exercice	37 500

TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE

UM Millions DA

Rubriques	
1- Résultat avant impôts	43450
2- (+/-) Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	1 416
3- (+/-) Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autresimmobilisations	-
4-(+/-) Dotations nettes aux provisions et aux pertes de valeur	4 847
5- (+/-) Pertes nettes/ gains nets desactivités d'investissement	26 569
6- +/-) Charges / produits desactivités de financement	-
7-(+/-) Autres mouvements	-7 411
8- Total des éléments non monétaires inducsdans le résultat netavant impôts etdes autres ajustements (2 à 7)	42 894
9- (+/-) Flux liés aux opérations avec ès institutions financières	68 521
10-(+/-) Flux liés aux opérations avecla clientèle	184 129
11-(+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifsou passifs financiers	-13 184
12- (+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifsou passifs non financiers	21737
13- (-) Impôts versés	2 114
14- Diminution / (augmentation) nette desactifs etpassifs provenant des activités opérationnelles (9 à 13)	283 318
15- Total flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (a)	293 873
16-(+/-) Flux liés auxactifs financiers, y compris lesparticipations	-58 606
17- (+/-) Fluxliés aux immeubles de placement	-
18-(+/-) Flux liés auximmobilisations corporelles et incorporelles	-1 457
19- Total flux net de trésorerielié aux opérations d'investissement (b)	-60 063
20- (+/-) Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	-15 000
21- (+/-) Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	-
22- Total flux net de trésorerielié aux opérations de financement (c)	-15 000
23- Effets de la variation des taux de change surla trésorerie et équivalents de trésorerie (d)	-7 411
24- Augmentation / (diminution) nette dela trésorerie et des équivalents detrésorerie (a+b+c+d)	211 400
Trésorerie et équivalent de trésorerie	
25- Trésorerieet équivalents d'trésorerie à l'ouverture (total des éléments 26 et 27)	236 465
26- Caisse, banque centrale,ccp ,trésor public (actif & passif)	466 152
27- Comptes(actif& passif) et prêts / empruntsà vue auprès des institutions financières	-219 687
28- Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (total des éléments 29 et 30)	447 864
29- Caisse, banque centrale,ccp ,trésor public (actif & passif)	672 631
30- Comptes(actifs& passif) et prêts / empruntsà vue auprès des institutions financières	224 767
31- Variation de latrésorerie nette (pour confirmation)	211 400

TABLEAU DE VARIATION DES CAP

UM Millions DA

Rubriques	Notes
Solde au 31/12/2020	6
Impacts des changements de méthodes comptables	-
Impacts descorrections d'erreurs significatives	-
Solde au 31/12/2020 corrigé	6
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-
Variation des écarts de conversion	-
Affectation du résultat net 2019	-
Dividendes payés	-
Variation du FRBG	-
Opérations en capital	-
Résultat net 2020	-
Solde au 31/12/2021	6
Impacts des changements de méthodes comptables	-
Impacts descorrections d'erreurs significatives	-
Solde au 31/12/2021corrigé	6
Variation des écarts dereévaluation desimmobilisations	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-
Variation des écarts de conversion	-
Affectation du résultat net 2020	-
Dividendes payés	-
Variation du FRBG	-
Opérations en capital	-
Résultat net 2021	-
Solde au 31/12/2022	6